



Copyright © King Saud University



٤١٥

٢

حاشية على هداية النحو . كتبت في القرن الثاني  
عشر الهجري تقديرا .

١٢٧ ق ١٢ ص ٢٣ x ١٤ سم

نسخة حسنة ، بأشغالها نقص ، خطها تعليق  
حسن .

٧٦٤٨

نشرة دار الكتب المصرية ١٩٠:٣ (المستن)

١- النحو ، اللغة الصربية ٢- تاريخ النسخ  
٣- حاشية على رسالة هداية النحو .

٥/١٦٠٤  
١٢/٧/١٥

Copyright © King Saud University



King Saud University



جامعة الملك سعود

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٢٨ - ١٦٠٤

العنوان: بحرينية علي صياح الكو

المؤلف: ---

تاريخ النسخ: ١٢٨٥ هـ

اسم الناصح: ---

عدد الأوراق: ١٢٧

ملاحظات: ---

---

Copyright © King Saud University





Copyright © King Saud University



## يا فتاح وبه نفسيين

### بسم الله الرحمن الرحيم ونعم بالخير

سبحان الذي اسر عبده ليعلم من المسجد الحرام والصلاة والسلام على النبي  
عليه الصلاة والسلام الذي قامت شرعيته على سبيل الاستمرار والديموم على آله  
واصحابه المستقرين بالرحمة والنعيم والهداية واذا جرد الامامين وسائر الفضلاء  
والتابعين الى يوم القيام على عشرة الميمنة والمؤمنين الصالحين ذو الاحترام  
**اما بعد** ففي التمرين بعض الاخوان الذين كانوا مقيمين في الدهر ومنه الذين في  
الفهم ان اكتب لنا حاشية على رسالة هداية النور كان ذلك التماس زماناً  
ممتد ولم اجد لهم قصور فهمي لكن لما استخلص منهم فشرت ضرورة عن  
ساق الجد وطويت كمال الدخول ما هم واخذت القلم معتمدا على اخلاق الا  
احياء المكرمين ان يعفوا عن خطيائي بحبيب العفو والاسم ويستروا الغيوب  
سنيانا براد الصلح وقلم البيان وحررت مما ريت في غاية التحقيق وفوائده

وفوائده الضيائية والمنهية حاشية الصادق والعهدة والعهد والمتوسط  
وعبد الرحمن وحاشية عبد الغفور والكلمة وغيرها اللهم ارفع القلم عن  
الخطيات واكشف عن وجه المعاني نقاب الاشتباه والسيئات وما انظر الا  
بالله انه هو الموفق والمعين **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء المؤلف به وصدر  
رسالته به اقتداء بكتاب الله تعالى وعمل بالحدوث الواقعي في شأن التسمية  
قال النبي دم كل امرئ بين يديه وباسم الله فهو ابتر واجراء على طريقة السلف  
ودفعاً للوسوسة والخطرات بناء على اجتماع القواعد محمد الخطرات ومما  
الافهام والاقدام ورجاء على الشيطان الرجيم واذا ابته الشيطان حيث قال  
اليه ومن قال بسم الله الرحمن الرحيم يذوب الشيطان كما يذوب الرصاص في النار  
وزعم الخافض المفضلين عن سبيل الهداية والرشاد حيث ابتداء وباسم الله  
الهمهم الباطلة وحصول كثرة التافعين الحاصلين من روف تسعة عشرة  
فان الله تعالى يخلق بفضله بمقابله كل حرف ملكة يسبح للهارى الى يوم القيامة  
بل بعد القياسة ايضاً واليمين والتبرك ولت بقية حديث القدسي حيث قال النبي  
الي القوم بعد فقهه فكتب مقدراً لي فاول ما كتب لعلم هو بسم الله الرحمن الرحيم وغير  
من الفضائل التي جاءت في شأنه حيث قال بعض الفضلاء وبسم الله الرحمن الرحيم  
هست كليله وكنهه فبسم الله الرحمن الرحيم هي الهي اهت ز شيطان رجيم وبسم  
الرحمن الرحيم هست پناه ز عذاب ليم بسم الله الرحمن الرحيم هست ز فضل الله اهت



عظيم وفي قوله عمل بالحدث نظر من وجوه الاول ان التسمية ايضا مرديبال فينبغي ان  
 يتدبر به **عنه** بان الى حيث لو اوقع في شأنه متناول بقولنا كل امر في حال غير بسمة  
 واللا يلزم ابتداء الشيء بنفسه في غير جائز او يلزم التسلسل فيه **لا يقال** ان  
 لقطع التسلسل كمن ينفذ في بالامور ثم يقطع **لأننا نقول** ان التسلسل على نو  
 عين قيمي وهو ثابت بدليل ظاهر كما في حق البسملة وهو الذي بالية واعتبار  
 وهو ثابت باعتبار الفا عطف لقطع ونما يجوز في التسلسل لا اعتبار في الحقيق  
 وبينها الحقيقي تأمل وانما جاز فيه القطع لان الفا على اعتبار ترتيب الامور جاز  
 ان يقترن قطرها ايضا كذا انهم من بعض حواشي القبط في قوله واللا اردوا التسلسل  
 التسلسل في طلب هناك **والثاني** انه كثير من الامور الذي بالية لا يتبدل  
 بها بالبسملة ولم يكن اعتبار لان الابتداء هو الجنون كما في قوله تعالى ان شأنك  
 هو الابتداء **واجيب** بان المراد بعينها هو المعنى المجازي اي قليل البركة تأمل  
**والثالث** انه اي اسم من اسماء الله تعالى يتبدل به على امر في حال  
 لان المفهوم من الحديث الواقع في شأنه الابتداء باسم الله تعالى بما لا اسم كان  
 لا بقوله بسم الله الرحمن الرحيم لان المفهوم من الحديث هو الاله خبار عن  
 اسم الله تعالى لا تعين بسم الله الرحمن الرحيم **واجيب** بوجهين الاول با  
 لمنع لا نسلم ان الحديث هكذا اكل مرديبال لم يتبدل باسم الله بل هكذا اكل  
 امرديبال لم يتبدل باسم بزيادة الباء على الباء في تعين بسم الله الرحمن الرحيم  
 وان سلمنا

وان سلمنا ان الحديث باسم فالمراد من الاسم هو هذه الكلمة لا غير على سبيل الكتاب  
 اضافة اليانية تأمل في قوله بسم الله جاز ومجور وكل جاز ومجور لازم المتعلق لا  
 رتباط محذوف شيء آخر هو المتعلق فاذا كان متعلقهما ظاهر ليس من طرفا لغيره انما  
 الى المقدور وان كان متعلقهما مقدر ليس من طرفا مستقرا لا يتبادر الى ذلك المقدور الاستقرار  
 هو لا يتبادر فاذا اتي الى المقدور لا صلا لا يتبادر من افعال العامة شمولها جميع لا  
 فعال الا اذا وجد القرينة الصارفة منها في تقدير لهما متعلق مما يقتضي المقام تأمل في البسملة  
 بيننا ظرف متعلق بمتعلقها فعل في الفعل الى صفة هي ابتداء عشر البسملة يكون  
 نحو ذلك لفظ متبادر فادوم الفعلية ان المتعلق عامل في الجاز والمجور وانما  
 اصل في العمل في الاسم ضعف على العباد فادوم التقدير فالاصح ان يكون  
 تاضيره الابتداء باسم الله تعالى لانه لو قدم المتعلق ويقال ابتداء باسم السلي في آخر  
 فيلزم الابتداء بغير اسم الله تعالى وهو المفرد عن لفظ ابتداء في الجاز في **فان قيل**  
 الابتداء باسم الله تعالى في صورته التي هي في صورته لا في لفظ الاسم بسم الله  
 بل في لفظ الله او الرحمن او الرحيم وغير ذلك **قلنا** الامر كذلك ان لو قال يا  
 لم ياتي الفوق بين التبيين واليمين وبين كلام طويل في تفسير الله العباد  
 على نحو ايد الضميمة فا طلب هناك انتهى كلامه فيكون التسمية جملة فعلية على  
 اعتبار المتعلق عند البصريين كما ترى وعند الكوفيين جملة اسمية لا تفت  
 في محل الخبر فيكون التقدير هكذا الابتداء الذي ثابت باسم الله تعالى فيكون

كما ينبغي عليه قوله انما  
 كانه غير جاز في قوله  
 عقول من حيث شدة  
 وجود حصول امر

ما في بسم الله



ومقدم ووجه الاسم ان الجار مع الجور وقعت في محل خبر عند المبتدأ والاصح  
 الافراد ان جاز جملته وانما جاز الافراد اصلا لعدم احتياجها الى الرابطة بخلاف الجمل  
 فانه لا بد فيها من العائد حتى لا يترتب عليها بالابتداء لان الجمل متعلقة بنفسها لا تقتضي  
 تباطها بما قبلها الا بالعائد ووجه الاستقلال انها مشتقة على الحكم والمعلوم عليه  
 والنسبة الحكمية وعلى الحكم واما وجه التقديم فلان المتعلق عام معنى اتفاق في  
 الجار والجور والعائد مقدم على المفعول **فان قيل** فاعلى هذا يلزم ايراد العالمين  
 على مفعول واحد وهو غير جائز **واجيب** بالمتعلق عام معنى الحكم المعنى في  
 الجار مع الجور ثم الجار في الجور وحده فيكون مفعول المتعلق كل مفعول  
 الى رتبة فلا يلزم ايراد العالمين على مفعول واحد انتهى كلامه ثم في قوله الرحمن الرحيم  
 يجوز فيه ثلاثة اشياء اوجه رخصتها بالخبرية عن المبتدأ المحذوف اي هو الرحمن الرحيم  
 ونصبها بالمفعولية لفعل التقدير وهو اعني تقديره اعني الرحمن الرحيم وجور  
 بما على الصفة واعلم ان المشهور في مقام المجرى الارثاق وهو الادنى الى الاعلى  
 كما يقال فلان عالم جواد منحور وتركيب بسم الله الرحمن الرحيم خلاف مقتضى العقل  
 والقياس لان التقادير القياسية يقتضي ان يكون الرحيم والاعلى ثم الرحمن ثم الله  
 بوجه الارثاق ومن ادنى الى الاعلى لكن الله اعلم باسرار هذا التركيب قوله  
 الحمد لله المبتدأ او الحمد لله المقتضى ان الله وحده بالحدوث الواقع في شأنه حيث لا  
 كلام في ذلك لم يبدى بحد الله فهو اقله واجرهم واجرا على طريقة السلف  
 وغيرها

وخيرها من الفضائل التي جاءت في حق الحمد **فان قيل** لا يبتدأ ولا يكون الاية  
 واحدا لا باور متعدد فكيف يتم العمود بالحق يشين **واجيب** بان لا يبتدأ ولا يكون  
 حقيقي وادنى في الحقيقة هو الذي يكون مقوما على المقصود وغير المقصود والادنى  
 هو الذي يكون مقوما على المقصود ومما خرج عن المقصود فالمراد منها الى رتبة  
 الواقع في شأن البسملة هو لا يبتدأ الحقيقي فخر الى رتبة الواقع في شأن التمجيد  
 بتدو الادنى وانما لم يجعلوا على العكس لان الابتداء الحقيقي اصل نسبة الى الادنى  
 والتسمية اصل بالنسبة الى التمجيد لان التسمية مشتقة باسماء الثلاثة لله وفي  
 التمجيد واحد فالائق لا يبتدأ الحقيقي التسمية دون التمجيد **فان قيل** هذه التو  
 جيم جار في التمجيد ايته بان يقال الحمد لله الرحمن الرحيم **واجيب** الامر كذلك لا  
 ان فيه تغييرا لاسلوب وذا غير جائز اي غير حسن ثم الحمد في اللغة تشا وبالسنان  
 على قصد التعظيم اي تعظيم المجدوس او كان بالنعمة او لا وفي الاصطلاح هو فخر  
 ينبغي عنه تعظيم المنعم له وضمي سوا كان باللسان او بالحن او بالاركان وقوله  
 الله هو في اللغة معبود برحق وفي الاصطلاح هو اسم لذات واجب لوجود المسبح  
 المستبجع لجميع الصفات الكمال للاث المنزلة عشرة نقصان والزوال فهذا المعنى  
 لا يصدق الا على الله تعالى خاصة فيكون معني قوله الحمد لله اي كل من فخره الازل  
 الى الابد مع اي احد كان صدر او صدر او صدر من تحت لله تعالى واما التمجيد  
 الذي لا تكون بهذا الطريقة فهو غير مختص ببعض دون بعض بل هو لا يحد له

ما قيل  
 في قوله الرحمن الرحيم  
 ان قيل لا يبتدأ ولا يكون الاية



والمرشد والاستاذ وغيرهم **فان قيل** الحمد كلام واحد فكيف يسمي فيه هذا المعنى اي تعيها  
 ثلاثة والتخصيص الواحد الاول تعيها بان يكون قليلا وكثيرا والثاني تعيها الزمان بان يكون  
 من ازل الى الابد والثالث تعيها الى مداها حتى اياها مدسوا وكان من هذا الكلام ان يكون  
 والاربع تخصيص الحمد بالله تعالى **عنه** جنسية الحمد فيهمم الالف واللام لان اللام  
 فيه الجزم وتعميم الزمان في الجملة الاسمية لان جملة الاسمية لا تدل على زمان من الاثر  
 الثلاثة بل يدعي تعيها لغيره عدم ذكره بالخصوصية فعدم ذكر اني ص يدل على العام لان  
 التعييد يعني على الاطلاق واما التخصيص فيهمم الالف لان اللام في الله لام الجار  
 وهو للتخصيص تأمل **فان قيل** الحمد لم يقل له الحمد مع ان تعيها الوصف  
 على الذات غير جائز **عنه** بوجوبه الاول اذا كان الوصف مختصا بذات الذات  
 فحينئذ يجوز تعيها ذلك له لصفة المختصة به تلك الذات على ذلك الذات والثاني  
 انه لا اذا كان المقصود بالبيان الوصف وذكر الذات لاجل تتعلق باللفظ  
 فيجب تعيها الوصف على الذات ايضا لان الوصف وان كان وصفا لكنه صارا مقصودا  
 والذات وان كان ذات لكنه ليس مقصودا المقصود مقدم على غيره فالحمد انما لم  
 يقل شكر له مع ان صفة الشكر بينا النسب غير لان التاني نعمته مع النعماء  
 والشكر واجب بمقتضى النعمة **عنه** بوجوبه الاول ان صفة الحمد اذا كان بمقتضى  
 النعمة فهو الشكر بناء على ما قيل **فان قيل** اذا وقع في محال الغير فحكم الغير كما يتم في محال الوصف  
 وصوره احكام الوصف والثاني ان الشكر مختص بمقتضى النعمة لا غير الحمد عام  
 الله

لا يقال  
 ان الحمد  
 هو الشكر  
 بناء على  
 ما قيل

فانه سمي انما اليق بالي سوا او كان الحمد بالنعمة او لا انما الحمد بالمدح الله لان الحمد  
 يندى العالم والمدح عام يتعلق بغيري العالم وغيره كما يقال مدحت للدور على الصفا وغيره  
 الذي وقعت بغيري علم ومدحت السلطان بالعدل فهو الذي علم والحمد سمي به يعلم وبصير  
 انتهى وانما قال الله ولم يقل للرحمن او الرحمن لانه اسم ذاتي وما سواه صفاتي والحمد الذي  
 اشرفه اسماء الصفات لانه بمنزلة البرود اسم الصفات بمنزلة المركب لانه على  
 مع الوصف بخلافه فانه يدل على انوثة فقط فالنحو اشرف بالتقديم من المركب ولان اسم الله جلاله  
 مع جميع اسماء الله تعالى ذاتية او صفاتية لانه على الذات المستبج لجميع الممدود الصفا  
 الكمال اولان الايمان كما وجب له تعالى وبوجوبه كذا انما يجب لجميع صفاته الله و  
 اسمائه حتى ان الرحمن اذا لم يصفه من صفاته الله تعالى لم يكن مؤثرا في عمدة الا  
 سلام فلو لم يكن اسم الله جامع لجميع اسماء الله تعالى لم يكن قائل لا اله الا الله محمد الرسول  
 الله مؤثرا مسلما لان ليس فيه ذكر جميع اسماء الله والامر بغيره فاعلم ان اسم الله جامع في  
 العقيدة قوله رب العالمين وصفته الله مضاف الى العالمين اضافة معنوية لان الرب  
 وان كان بمعنى الرب اسم فاعل بيمينه الا انه بمعنى الماضي الحاضر في ضمنه لا يستلزم  
 قوله تعالى فاقبل اليك الهدى واسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل فيما بعده  
 فلا يكون مضافا الى معمولها والشرطي اضافة الاصلية كون المضاف وصفته مضافة  
 الى معمولها كذا في الخبر وانما في الرب في اللفظة برودة رنده والوئيد حالك وانما يكون  
 في الاصطلاح هو الموجود المتيقن وقصد مع الذي يبلغ لك شيء الى كماله لم يعلم

الحج  
 ح











عن الرسول او عطف بيان له اذا كان موجودا او اذا انقضت فيه خبره والمؤلف  
اي هو محمد ثم هو في الفقه ستوده شدة وفي الاصطلاح هو علم الرسول الله  
تعالى بعبد الله اجمع عبد المطلب اجمع عاشم اجمع المنافق تجش  
الابطال المضري قامة شرعية الى القيامته قوله وعيا آله واصحابه اجمعين  
اي افضة الخير محراب لمعبود نازلة على آله واصحابه ثم الصلوة على آله  
ايضا ثابتة بالتقوى اما التقوى فتقوى الله في كل شيء ولم يذكر آية في قوله  
واما التقوى فلان كون رسول الله في غاية الكمال بالنسبة اليه فلا بد  
منه واسطة الله واصحابه الذين هم فاذا دامت بحفظ جسيم واقرب اليه من اللال  
على نوعين نبي جيب فالمراد ههنا النبي لجبر الواسطة بيننا وبين النبي ومقتد  
اصل لال اول قبلت لو او الفاسية به الاقرباء لرجمهم اليه والاول هو  
الرجوع وقيد اصله بما ليس تصفيره اقتضيت البدلت الباء بهمزة  
ثم البهزة الفاعل استعمال الال في الاشرف وعمله حفظه في الدنيا فقط كقول  
واستعمل الاله في الاشرف وغيره قوله واصحابه جمع صواب  
لا صاحب بناء على ان فاعلا لا يجمع على افعال وهو الذي شرف بصحبة النبي  
مع الايمان ولو كان ساعته فيبين الال والاصحاب عموم ونصوص من وجوب  
فاطمة في نسب النعم قوله اما بعد كلمة اما للشرط ويستعمل بعض جسدين ا  
قد يحال للاستئناف فيما لا يكون قبلا اجمالا لا فارجا ولا زهنا كما  
الواقت

الواقعة في اوائل الكتب وتاثيرها لتفصيل ما جرد في كونه في الخارج او في الذهن  
وهي للاستئناف لعدم سبق الاجمال تأمل كلمة بعد الشرط في الحاشية المقطوعة  
عشر لاضافة من على الفقهية لجبر النقص الذي هو حذف لمضاف اليه وعوض  
عشر الفقه اذا التقدير بهذا اما بعد البسملة والحمد لله والصلوة والسلام وعوض عنها الفقه  
ليكون جيبه عنها في كلمة اما هذا باب فعند فليد اصليهما ابدلت الباء بهمزة  
لقرب مخرجهما فصار ما ما ثم قدم البهزة على اليمين لاقتضاها  
الصدارة وحركة فصار ام ما ادغم اليهم الميم فصار اما ويرد على هذا المنهج  
ان هما اسم الشرط وكلمة اما حرف الشرط فخرج اليه عش ذاته بالادغام غير  
معهود وعند سبويه كلمة براسها لانها حرف واصلي في الحروف عدم  
التعرف بهذا من باب هو الادغام وعند البعض اصله ان زيد بعد ما كثر  
بعد ساير الادغام الشرط فصار ان ما ثم ادغم النون في الميم تقرب النون الى الميم في  
المخرج فصار ما ثم ابدلت كسرة البهزة فتحة لئلا يلتبس بالحكمة ما للشرط  
فصار ر ت ما قيد ص ما فكر هو ا توالي الميمين وابدلت الالف بهمزة ثم  
قدمت ثم ادغمت فصار اما قيد غير ذلك انتهى والمغني اما يكون مع شيء  
بعد البسملة والحمد لله والصلوة وهذا مختص في فعل الشرط لئلا يلد في  
الشرط عليه فصار اما بعد البسملة ثم حذف لمضاف اليه لاقتصاره والابحار  
وعوض عنها الفقه فصار اما بعد فبذلك المختص فاعلم في كلمة بعد هو



فقد شرط الحذف قوله **فان قيل** المختص اي ما تقرر في ذمهم او ما بين الالاد  
 سلبين الجدل بين باعتبار الالحاقية **قيل** هذا الكتاب مختص بنا وعلي ان  
 المختص صفة لا بد لها من الموصوف فلا بد ان استحال ان يبين ليس في  
 محله اذ الشرط في استحال ان يكون في **قيل** المختص المحسوس والكتاب بيننا  
 ليس محسوسا لان محسوس على نوعين حقيقي وحكي فكل ما تقرر  
 في الالفاظ فهو في حكم المحسوس انتهى لانه مرئي فكل كشوف وفيه كلام طويل  
 ذكره في المسئلة المعنوية فطلب هناك حاصلا ان ما يخطر ببال الرجل  
 فهو محسوس له فقول هذا امثله او مختص فيه قوله **مطلوب** صفة الخبر فلهذا  
 لا يجوز تانيته يعني لا يقال **مطلوب** وفي بعض النسخ **مطلوب** وهو سهو قلم  
 النسخ اي محفوظ على لا يعني ولا يلحق في النسخ اي في علم النسخ فليكون مختص  
 منظوف والنسخ ظرف فقلت فيه اي في هذا المختص مهمات النسخ اي مقصدا  
 النسخ فيكون المختص ظرف والنسخ ظرف **قيل** الشيء الواحد لا يكون ظرفا وظاهر  
 ما وظرف في حالة واحدة فكيف يسم كون المختص ظرفا ومظرفا **قيل** بان قوله  
 في النسخ كلف النسخ المحذور تقديره فيه النسخ فيكون المختص ظرفا في الحالتين  
**فان قيل** فها هنا قوله فجمعت فيه يكون مستدركا لا طائل تحته كما لا يخفى  
**قلت** بان هذه العبارة ما تنفي ما قبله او دفعا للوهم المستفاد من الكلام  
 السابق لانه لما قل **مطلوب** فيه النسخ لتوهم ان المختص لا يكون مختصا بل يكون  
 مطلقا

مطلوب  
 اذ النسخ شتم المبهمة والرد اذ قد وقع هذا القول فجمعت مهمات النسخ اي  
 مقصودات النسخ لانه لا بد ان **قيل** لفظ المبهمة مفعول قوله فجمعت فكيف  
 يصح فيه الكسرة هو مكسور **قلت** بان لفظ المبهمة صيغة جمع المؤنث السالم  
 وفيه النصيب بع البحر كما سيأتي وذكره في اضافته الاعراب قوله على ترتيب  
 اسند ترتيب هذا المختص الى ترتيب الحافية ليكون على في القواعد كالحافية  
 او وقع عطف في الالفاظ لان السداد انتهى الى امر عظيم يجب عطفه ذاك  
 كما يقال للقبلة هذا بيت ربي مع انه لا بيت الله تعالى لكنه نسبتها اليه للتعظيم  
 يعني كما ان في الحافية بحث الاسم والاسم بحث الفعول بحث مباحث اخرى  
 وكما ان في مباحث الاسم المفرد عات او لاسم المنصوبات ثم المجرور ثم المضاف  
 في هذا المختص **فان قيل** كشيء من المسائل كرت في الحافية ولم يذكر ههنا مسئلة  
 تنضم المبتدأ مع الشرط وكذا تنضم الخبر المفرد مع صدر الكلام وكسيلة اخذت  
 اسم العدد المركب الى المركب وحكم اسم الفاعل في سماء العدد نحو الثاني والوا  
 والثالث الثانيه كغيرها فلم يكن ترتيب هذا المختص ترتيب الحافية **قلت**  
 الامر كذلك الا ان هذا ترتيب بالنسبة الى ما ذكر في هذا المختص لا بالنظر الى جميع  
 ما ذكر في الحافية لانه يسبح هذا الكتاب بالمختص والمختص في جميع ما ذكر  
 في الحافية لانه لم يكن منسجدا مختصا **فان قيل** مسئلة المنادي في قوله فترسم  
 الترخير وعسرها اخر عاملة في هذا المختص وعيا على ذلك في الحافية

الحافية



لان هناك مسئلة المندى مقدم وكذا الاسم والفعول الحرف مع خواص  
كل واحد منها ذكرت في هذا المختصر صدر الكتاب ولم يذكر في صدر الكافية بل  
هناك صدر الاسم وخواصه في موضع واحد والفعول مع خواصه في موضع اخر وكذا الحرف  
وكذا مقدمة الكتاب في الكافية وكذا غيرها من المسائل تأمل في الجملة لا  
يكون ترتيب هذا المختصر كترتيب الكافية **ان الجواب عن الاول ان المراد**  
بالترتيب المذكور ترتيب الاقسام والابحاث الكلية لا ترتيب مسائليها جزئية و  
الترتيب بالنظر الى الاقسام والابحاث الكلية كذلك تأمل في الجواب عن الحدود  
والخواص فلاننا لا نفصل اسمها لم يذكر في صدر الكافية ببر هناك ايضا مذكورا  
حكمي لتفهمها وتصورها في مختصر دليلي حيث قال صاحب الكافية وقد علم  
بذلك اي بدليلي لمصرده كل واحد منها فيكون ترتيبه ايضا كترتيب الكافية لكن  
يشكل في خواص الفعول الحرف لانها ذكرت في هذا الكتاب صدر او في كتاب  
الكافية في مجتمعة اللهم الا ان يقال ان ذكر خواص الفعول الحرف بينها لما بعده خواص  
الاسم والاعلام بالصواب واما الجواب عن مقدمة الكتاب فانها طولية  
وتجهيد للشرح في علم النحو فلا يكون من مسائل المختصر فلا يكون من  
مسائل الكافية بل يكون الجملة معترضة فيكون في حكم الاستقواء فان  
ترتيب هذا المختصر ايضا كترتيب الكافية تأمل في الترتيب في اللغة سنن  
شيء وفي الاصطلاح **كل شيء في ترتيبه وقيل** **الاشياء** **المعروفة**

بمعنى

بمعنى سيطر عليها اسم الواحد ثم كلمة علي في قوله على ترتيب الكافية بمعنى  
البناء لان المعنى بينهما على الاتصال لا على الاستعلاء وقد يره في قوله  
جمعت فيه مهمات النسخة ملتبقة بترتيب الكافية والجارح المجرور ظرفي  
لنحوه جمعت انتهى واعلم ان الثاني الكافية اما ثابته الموصوف المقدر اي  
رسالة كافية واما للبيان فله **مئة** ونسبته واما للحكاية بان المصنف  
حكمي هذه اللفظة موضع آخر واما اسمية بان كان من حروف الحكمة قوله **موبا**  
ومفصلا فان من حروفه جمعت هذا على تقدير اسم الفاعل فيكون  
المعنى جمع كردم مهمات رادوان قال في كتاب باب كنده وفصل كنده  
بعد من ان مهمات رادوان في هذا لفظ جمعت **موبا** **موبا** **موبا** **موبا**  
على صيغة اسم المفعول فيكونان قالين عن المهمات والفهم المجرور في  
فيكون المعنى هذا اجمع كردم من مهمات رادوان مختصرون ان قال في كتاب  
وان مختصرا باب باب وفصل كنده **موبا** **موبا** **موبا** **موبا** **موبا** **موبا**  
الجارح المجرور متعلق بقوله **موبا** **موبا** **موبا** **موبا** **موبا** **موبا** **موبا** **موبا**  
الواضحة ما يفهم منه المعنى بيدي النظر اي بول النظر كانه دفع واما لانه  
لما قال على ترتيب الكافية **موبا** **موبا** **موبا** **موبا** **موبا** **موبا** **موبا** **موبا**  
كعبارة الكافية لانها مغلقة قوله مع ايراد المسئلة في جميع مسائليها  
النظر مع المضام اليها متعلق بقوله **موبا** **موبا** **موبا** **موبا** **موبا** **موبا** **موبا** **موبا**



باعتبار المتعلق تقديره بعبارة واضحة كائنته مع ايراد الامثلة وكلمته في  
 في قوله في جميع مسائلها بمعنى اللام لان المعنى بينها على الاختصاص  
 قبيل الجواب للفكر لا على الظرفية والمسائل جميع مسئلة وصيغة ظرف من باب  
 سأل في اللغة جاء سوال ودقت سوال وفي الاصطلاح اسناد امر  
 الى الله والى النبي او الى راي المجتهد على الافراد او بطريق الاجتهاد  
 وانتيت الاطلاع عليها فليصرف الى كتب لفقه **فان قيل** الضمير في مسائلها  
 راجع الى المختص وهو مذكو الضمير ثبوت فلم يوجد المطابقة بين الضمير ومعا  
 وهو شرط في ضمير الفايء دون المنخبط المتكلم **فان قيل** الضمير راجع الى المختص  
 باعتبار الكافية بمعنى ان مسائل هذا المختص كسائل الكافية فيكون المختص  
 كالكافية والكافية مؤنث **فان قيل** الكافية ليست بمؤنث بل مذكرة لان التا  
 فيه ليس بالتانيث بل للمسا لفته كما تقرر **فان قيل** الامر كذلك لان وضعها للتا  
 نيث فلم يخرج معنى التانيث في حالة المسا لفته ايضا لهذا لا يطلق على  
 لها لفظ علامة مع انه جدير واجر للمسا لفته لتانيثه التانيث فيه كذا في  
 عبد القور او يجب بان الضمير راجع الى الكافية لا الى المختص لان مسائل  
 المختص مشتمل على الكافية فايراد الامثلة بمسائل الكافية ايراد الامثلة  
 بمسائل المختص ايضا لان اسناد الشيء الى مساوي الشيء اسناد الى ذلك  
 الشيء او يجب بان الضمير راجع الى المختص باعتبار الرسالة قوله من لفظ  
 الادلة

الادلة والعلة الجارية والمبرور متعلق بقوله مع ايراد الامثلة ثم التعريف  
 والاعتراض بمعنى واحد هو الاقدام على الشيء فالمعنى هكذا اي غير اقدم الادلة  
 والعلة والادلة جميع دليل واليد في اللغة راه فأي يد وفي الاصطلاح ما يبرز من  
 العلم به العلم شيء آخر فيكون الدليل من قبيل الشيء المفرد عند المحققين وعند  
 المنطقين هو قول مركب من المقدمات فيفيد العلم على المطلوب والعلة جمع علة وفي  
 الاصطلاح ما يتوقف عليه وجود الشيء اي المعلوم عليه اي ما يتوقف وجوده  
 لمعلوم عليه فالمراد بينهما من الدليل هو عند الحكماء ما يقوله ليل يتشوش  
 ومنه المبتدئ التشويش اي ان شدة والذهاب في اللغة الغم وفي الاصطلاح  
 اي قوة موجودة في جنات الناس لتشتت في المحل المعاني والمبتدئ في اللغة  
 انما زكته وفي الاصطلاح هو الذي شرع في جزاء الشيء مع قصد تحصيله في  
 الاجزاء وهو على نوعين طبعي واكتسابي فالطبعي هو الذي يكسب بالكمية  
 وفهمه والاكسبي هو الذي يكسب بالكمية الغير كالاستدلال والمراد به  
 اكتسابي لا طبعي ثم قوله ومنه المبتدئ اما منصوب على انه مفعول يتشوش وقا  
 ضمير راجع الى الادلة والعلة بطريق الافراد ومرفوع على انه مفعول عالم  
 ليس في فاعله يتشوش مضاف الى المبتدئ مضافه معنوية والمعنى فهو غير لغوي  
 الادلة والعلة ليل يتشوش ومنه المبتدئ لقصور ومنه المبتدئ الكسبي  
 في هذا المقام قوله عشر فهم المسائل وذلك لانه لو استعمل بالمسئلة

الادلة والعلة الجارية والمبرور متعلق بقوله مع ايراد الامثلة ثم التعريف  
 والاعتراض بمعنى واحد هو الاقدام على الشيء فالمعنى هكذا اي غير اقدم الادلة  
 والعلة والادلة جميع دليل واليد في اللغة راه فأي يد وفي الاصطلاح ما يبرز من



ثم بالمشال ثم بالليل والعلية تشوش ذهبن عن فهم نفس المسئلة لا  
 ذهبن المتدي الكسبي قمر لا تسع لمجوع هذه الامور الثلاثة لا لعدم العلم  
 لنا عليها اي عيا الدليل والعلية واللام في المسائل عهد كي  
 راجع الي المختصر عوض عن المضاف اليه اي مسائل المختصر قوله وسميته  
 اي هذه المختصر بهد اية النحو الباء زائدة لان جيب سيج يسبح مقدر بغير  
 الي المفعولين احدى التفسير المتصورات بينهما الية زائدة غير  
 قياسية اذ القياس ان تكون زائدة في حين لنفي والاستفهام وسميتها  
 ليس كذلك كما ان الباء زائدة في قوله اعلم بان العبد مبتلا وهو عبادة  
 الخاصة في علم الفقه فاطلب هناك فيكون الية الية المفعول الثاني  
 المضافة الي النحو اضافة معنوية وفي اضافة الي النحو جتان اضافة  
 ان يكون قسم باب اضافة المصدر الي المفعول فيه والفاعل المفعول  
 كلاهما محذوفان تقديره بهد اية المتدي في النحو كما يدل على هذا في  
 قوله رجاء ان يهدي اليه تعالى به الطالبين اي للمبتدئين فقول الطالبين  
 مفعول لقوله ان يهدي اليه وثانيهما ان يكون من باب اضافة المصدر الي  
 المفعول به والفاعل محذوف باقية منه النحو مقام فعل فيمتحن الية  
 مجازا ما نعت فيه كان النحو مجهولة الطريق فهد المختصر يكون بها  
 له اي للنحو كان اسلك النحو على طريقة قوله رجاء ان يهدي اليه ليعلم  
 مفعول

يقع ان لا يكون  
 المصنف في المختصر  
 لان في المختصر  
 في مختصر  
 المختصر لا لعدم  
 العلم المختصر  
 على الدليل  
 وعلية

مفعول له لقوله وسميته بهد اية النحو كان رافعا للوهم المشاف ومن التسمية  
 السابقة بان الية صارت صفة للمختصر والمراد بالية الية صفة الية  
 تعالى حقيقة لان الية هو الية تعالى حقيقة فهد بقوله رجاء الي آخره يعني ان  
 بهد التسمية باعتبار البيئية يعني ان الية هو الية تعالى سمي به لكنه رجاء الي الية  
 الية لفظا لبيان بسبب هذا المختصر ثم الية في الفقه راه مختصرا في الا  
 بي الدلالة الموصلة الي المطلوب بهد اية الية والية فالإيصال في الية  
 الي المطلوب شرط عندهم واما عند غيرهم هي الدلالة على ما يوصف به الي المطلوب  
 كالطريقة ونحوه فالإيصال ليس بشرط عندهم كذا في رسالة البرانية التي شئت بسبب  
 في علم المنطق فان شئت الاطلاع عليهم فالنظر في الية والاعتذار اي الجواب جانب  
 الية السنت الي غير هذا في قوله تعالى واما محمود فهم يناسون فستجيب العمي على الية على  
 ان الية تعالى يهدي الي محمود لم يصلحوا الي شرف الاسلام فعلم ان الية الية  
 فيه **وهو** بان هذه الية متناهية بقوله واما محمود فهم يناسون فستجيب الية كذا  
 رسالة المنطق على رسالة السانغوسية قوله ورتبة اي هذا المختصر على  
 مقدمة وثلاثة اقسام قوله على مقدمة اي من مقدمة فكلية على بينا يعني  
 قسم التبيين لا على الاستعلاء لان الاستعلاء يستلزم التفريق بين المستعمل  
 والمستعمل عليه ولا تفريق بين المختصر وبين مقدمة وثلاثة اقسام يكون  
 المختصر نفس في الامور بهذا اشارة الي الجزاء المختصر والاشارة

اي



الى اجزاء الكتاب من المستويات وقيل محكي او اجبات بناء على ما قيل  
 بدلتها في غير الامور السبعة ثلاثة منها واجبة واربع منها مستحبة اما  
 الواجبة منها آه البسطة والجليلة والصلوة واما الاربعة فالاول اسم  
 ومنه اسم الكتاب و اجزائه وقوله على ثلاثة اقسام و اي قسم الاسم وقسم  
 وقسم حرف وقسم بعض النسخ وفاتحة والظاهرة منه هو على النسخ لان فاتحة  
 الكتاب لم يوجد في آخره تا ما ذكره ترتيب لغة وشرعا ما مر سابقا فلا يغير  
 قوله بتوفيق الملك العزيز العليم ولما كان التلخيص والتصنيف من الامور  
 ومما الخطرات استعان بالله فقال ورتبه بتوفيق الملك الي آخره او اشار  
 الي تهيئته النفس بحجته لان صفة رتبة صفة المتكلم فيه نسبة الفعل الي  
 نفس نسبة الفعل الي العبد من الهضم والعز فلهذا اقال ورتبه ثم التوفيق  
 في اللغة دست دادن كسب رادر كاخير في الاصطلاح وهو الاسباب بعد  
 موافقا لما هو الخبير في حق الملك وشاه العزيز ارجمه اي الغالب العليم  
 بباردان وانما اختار هذه الاسماء لانه اعظم الصفات في افكار  
 ثلاثة اسماء لان الله عز وجل لو تروا انى افكار الثلاثة مع ان الواح  
 والخرية ايضا وترا على القول عليه الصلوة والسلام في الامور واسطها  
 تأمل فاما المقدمة اي المذكورة في المبادي استعارة من مقدمة  
 الجيش لعلامة التبيين بهما فيكون كل واحد منهما موقوف عليه ثم المقدمة  
 والمبادي

أي لان فاتحة  
 الكتاب يوجد في  
 آخره

والمبادي كلاهما بمعنى واحد لغة وشرعا لانهما في اللغة اول راكوب واما  
 في الاصطلاح ما يتوقف عليه الترتيب في العلم في قيل فعل يند يلزم ظرفية  
 الشيء والنفس هو محال قيل بان المراد من المقدمة المعاني الموقوف عليه وبالميل  
 الالفاظ فلا يلزم ظرفية الشيء للنفس في تقديره هكذا اما المعاني الالفاظ او بان المراد من المقدمة  
 الالفاظ وبالمبادي المعاني وكلمة الفاء بمعنى الام والياء اما الالفاظ فلهذا في  
 كل تقدير يلزم طرفية الشيء للنفس فاما قيل بان المراد من المقدمة الكتاب بينا تعريف  
 النسخ غرضه موضوعه انما افكار تعريف موقوف عليه ولولم يعلم تعريف الشيء لكان طالب  
 للشيء المجهول او هو مردود او اذا لم يعلم الغرض فيكون طلبه عيبا والعيب حرام واذا لم يعلم  
 بالموضوع لم يتميز علم ما شرع فيه من غير ما شرع لان تمايز العلم العلم لا يكون الا بموضوع  
 عات قوله التي يجب تقديرها كلمة التي موصولة بالجملة الفعلية المشتملة على  
 الموصول صلتها والمجموع صفة المبادي والمراد بالوجوب لزوم قوله لتوقف المسائل  
 عليها اي على ذلك المقدمة او المبادي قوله فيها اي في المقدمة او في المبادي فصول  
 ثلاثة في قيل كلمة بينا ليس في محله لان الفصول على المقدمة فيلزم طرفية  
 الشيء للنفس لانها في المقدمة والمقدمة شيء واخرى في لا يلزم من طرفية الشيء قيل  
 بان يقول قوله فيها بقدر فهي فصول ثلاثة فحينئذ انفع الاستحالة قوله الفصل الاول  
من الفصول الثلاثة وهو جز من اجزاء المقدمة في تعريف النحو وهو علم يختص باصول  
 يعرف بها اي هذا الاصول احوال او اضر الكلمة الثلاثة من حيث لا عرا

قيل  
 فان



والباقي فله علم باصول غير شتى المقصود وغيره وقوله يعرف بها احوال فليس يخرج به ما يعرف  
 ذوات الكلمات كعلم الصرف وما يعرف به معنى الكلمة كالمطلق وقوله او اخر كلمة الثلاث فليس  
 يخرج به ما يعرف به احوال الاول او الوسط كعلم اللفظ وما يعرف به احوال المخالفين كعلم اللفظ  
 كعلم الثلاث لا يخرج به احوال الاعراب لئلا يثبت حيث موافقة التافيه وغيره كعلم العروض علم  
 القوافي قوله وكيف التركيب بعضها في بعض فليس يخرج به ما يعرف به كيفية المفردات  
 انتهى العلم في اللفظ والنسب وفي الاصطلاح فصوله صورته في الفقه وهو امر  
 بيني والنحو عبارة عن القواعد المنطوقية المنسوبة في اللفظ يصح اطلاق لفظ العلم عليها  
**قلت** بان اطلاق العلم جاء على ثلاثة معان واحدها ما ذكره ثانيا في القواعد المنطوقية  
 المنطوقية وثالثها على المنطوقية في المنهج فالعلم بينهما بمعنى الاخرين دون الاول تأمل  
**فان قيل** كثير من المبدئين يعرفون النحوم يعرفوا به احوال او اخر الكلمة الثلاث **قلت**  
 بان التعريف قول بفتح في المضاف تقديره يعرف باستيفادها احوال او اخر الكلمة الثلاث لا  
 بمجرد التلاوة والعبور عليها ولا شك ان المستوفى يعرف احوال او اخر الكلمة الثلاث  
 ثم قوله باصول اما طرف لغو للعلم اما طرف مستقر كما اشار اليه بقوله يعرف اي اخر جملة  
 فعلية صفة لاصول والاحوال مرفوع على انه مفعول ما لم يصح فاعلم يعرف ان كان  
 مجهولا اما منصوب ان كان معلوما وغير يعرف غير عايب راجع الى القاري او المبتدئ  
 الذي يعلم في سياق الكلام فليكن هذا كذا حكاه في الاصول مضاف الى الاول او اخر صفة  
 معنوية

معنوية مضاف الى العلم الموصوف بالثلاث **فان قيل** العلم في الحقيقة يتميز بالثلاث  
 استثنى الثلاث وما فوقه الى العشرة على خلاف القياس على التميز المذكور فيكون ينبغي ان  
 يقال العلم الثلاثة دون الثلاث **قلت** الامر كذلك لان هذا التركيب خرج من باب  
 التمييز لا من باب التعليل الى باب الصفة والموصوف في الحقيقة شرطها ان تترك في الاول والثاني  
 كيفية اما مرفوع او منصوب على الوجهين المذكورين فكونه مفعولا على قوله احوال او اخر  
 العلم الثلاث انتهى قوله الفصل الثاني من الفصول الثلاثة وهو وجوده في الاجزاء المقدسة  
 في الفرض والفرق منه الى من النحوم صيانة ذهب المبتدئ عن خطأ اللفظي في كلام العرب **فان قيل**  
**تيل** صيانة ذهب المبتدئ عن الخطأ اللفظي خطأ لان الذي ليس به خطأ على الالفاظ بل  
 التلغظ انما يحصل من السك فلو قال صيانة السك المبتدئ عن الخطأ اللفظي لكان  
 صوابا **قلت** بان المتلفظ في الحقيقة هو الذي هو السك فلو قال صيانة السك المبتدئ عن الخطأ اللفظي لكان  
 او يجب بان قوله صيانة ذهب المبتدئ عن الخطأ اللفظي تقديره صيانة ميعن الذي هو  
 الذي هو السك فقوله صيانة ذهب المبتدئ عن الخطأ اللفظي تقديره صيانة ميعن الذي هو  
 الى الفا على من اجل بجزلة الجنس قوله عن خطأ اللفظي كالفصل يخرج به ما عليه صيانة الذي  
 عن خطأ المصنف كعلم المنطق لان صيانة الذي هو خطأ اللفظي لا يكون بالنحو بل  
 يكون في علم المعاني وانما صار موقفا عليه لانه لم يعلم غرضه لكان طلبه عبثا ولانه لم  
 يعلم غرضه شيئا لا يكون في طلب ذلك شيئا خطأ واللفظ على ان يتسارع قوله الفصل الثالث  
 من الفصول الثلاثة وهو وجوده في اجزاء المقدسة في موضوع النحوم وموضوعه الكلمة

الامر كذلك لان هذا التركيب خرج من باب التمييز لا من باب التعليل الى باب الصفة والموصوف في الحقيقة شرطها ان تترك في الاول والثاني كيفية اما مرفوع او منصوب على الوجهين المذكورين فكونه مفعولا على قوله احوال او اخر العلم الثلاث انتهى قوله الفصل الثاني من الفصول الثلاثة وهو وجوده في الاجزاء المقدسة في الفرض والفرق منه الى من النحوم صيانة ذهب المبتدئ عن خطأ اللفظي في كلام العرب

الامر كذلك لان هذا التركيب خرج من باب التمييز لا من باب التعليل الى باب الصفة والموصوف في الحقيقة شرطها ان تترك في الاول والثاني كيفية اما مرفوع او منصوب على الوجهين المذكورين فكونه مفعولا على قوله احوال او اخر العلم الثلاث انتهى قوله الفصل الثاني من الفصول الثلاثة وهو وجوده في الاجزاء المقدسة في الفرض والفرق منه الى من النحوم صيانة ذهب المبتدئ عن خطأ اللفظي في كلام العرب







الوحدة والما بوجه الثاني فجمع **قنا** ما تصغيرها بلا ومنع لان تصغيرها ثابت مع رو  
الحكم الي كل علم ثم الي كلمة انتهى والجواب عن جانب الجمهور ان السامع من العبارة غير المتع  
الي غير ظاهر فلا يربط بغير ضرورة داعية اليه ولا ضرورة بينة تأملها عدم اطلاقه على الوا  
والاشيخ فلا يكون الذي الاستسقاء في الوضع والمرد الوضع لانه اصلا لا يستعمل في ظاهره  
فلا اعتبار له واما الجواب عن الموضع في قوله لا يحكم ليس بقول انتهى **قنا** في قوله الحكمة ا  
جميع لتفصيل في ذلك لا يجوز ذلك لان الحكمة وقعت متبدا ومردوفا لا يتبعها اية يتبعها  
والمراد بوجه تفصيل التفسير لوصول التعريف بالمراد والاعتماد على هذا لا يوجب اجتماع التعريفين  
في جانب الخبر ايضا ثابت لانها لو كانت واحدة في خبرية لتعني التفسير في التعريف لا انكار  
اصدية الخبر كونه الحد لتعني التعريف **قنا** بانه لا يتأخر في جانب المبدء ولا في  
جانب الخبر لا تصدق الجبته لان الحكمة معرفة من جهة ونكرة من جهة اخرى فاذا قلنا  
الجبته ان رفع التناقض تأمل هذا الجواب جوعا عن التناقض في الخبر **قنا**  
اللام في الحكمة لا يكون اما ان يكون زائدا او غير زائدا لا سبيلا الي كل واحد منهما  
انما كان زائدا فيجب التبع لكونه ان كان غير زائدا لزم فيها اجتماع التعريفين وذلك  
يجوز **قنا** بان اجتماع التعريفين ليس بمنع مطلقا بل اذا كانا من جنس واحد وبينهما  
جنسين لان التعريف باللام عارضي لها لان اللام عارضي والتشخيص والتعريف بالحق  
لان حقيقة لها فاللام غير زائدا اي يكون للتعريف جميعا ولا اشكال فيه **قنا**  
الاشكال باقي لان اللفظ اللام اما جنسيا وغيره وكل ما يشير الي حقيقة الشيء فيكون

والحكم

التعريف

التعريف باللام اسم حقيقي **قنا** الامر كذلك لان الاشارة الي حقيقة الشيء باللفظ  
واللام اجماليا وبالحد تفصيليا فبالاجمال والتفصيل فترافعا **قنا** ان اللفظ واللام  
على تصنيفين اسمي وحرفي فالاسمي ما دخل على اسم الفاعل والمفعول التوافق في الصفة المشبهة  
على الاختلاف لانه قول الحكمة الذي للمذكور والحكمة التي للمؤنث في الذي والي من الموصولات  
تقسم الاسم فبذلك الاعتبار صارا اسميا واما في صفة المشبهة ففيه اختلاف فذهب بعضهم الي  
انه موصولي ايضا حمل على اسم الفاعل المشبهة به وذهب بعضهم الي انه حرفي لان المعنى على التبو  
دوس الحد وفعل تسميه بمعنى الفعلية ثم الحرفي على نوعين زائدا وغير زائدا فالزائدا ما  
لا يتغير معناه بسقوط في مقولة على كرم الموصوف حيث قال ولقد امرت علي اليهم  
يشتبه في فضيت ثم قلت لا يعنى فاللام على اليهم زائدا على تقدير كونهم بسبب صفة اليهم  
لان الجملة لم تقع صفة للمعرفة لانها من حيث هي هي مع قطع النظر الى اجزائية في قوة  
التشخيص فاذا كان كذلك فلا تصح صفة للمعرفة واما اذا اعتبرت الجملة صلا عنها فاللام  
للتعريف لازائدية والنظر لكون ذي اللفظ معرفة والى لاية ابد اخيرا الزائدية كما في قوله واليوم  
الاخر على تقدير الاضافة بناء على ان المضاف يجب تسميته باللام والتعريف وما يقوم  
مقامه واما اذا كان من باب لصفة والموصوف فلا يكون زائدا بل للتعريف ايضا لان  
المطابقة بين الصفة والموصوف شرط تعريف والتشخيص فبالزائدية كما في قوله واليوم  
والشهر واليوم واليوم واما على تقدير غير العلم فلا يكون زائدا بل للتعريف ايضا وكونه  
اتيانا لانه لا يثبت للمعنيين او للمعاني المشبهة بوجه من الوجوه بناء على ان المناقشة في المنا

جواب سوال

قنا

علم

قنا



ليس بسبب ذلك انما هو كافي في جهة كذا المثال  
 محتمل في الزائدة على نوعين لازم للحكمة وغير لازم لها فاللزم على فربين عوذي وغير عوذي  
 فاللزوم لازم العوذي كافي في الله فانه لازم لا في طلبة العلمية وعوذي لانها عوض عن البهرة  
 المحذورة اصلها وزايدة ايها كصور التعريف بالعلمية لا باللام والزيادة لازم  
 الغير العوذي كافي في النعم والصالح والشرا اما كونه لازما لا في طلبة العلمية عليه اما  
 كونه زائدا لان التعريف بالعلمية لا باللام واما كونه غير عوذي فلا انه لم يعوض عنه الشيء  
 وكذلك غير لازم على نوعين عوذي وغير عوذي فالعوذي الغير لازم كافي في ما اراد الله  
 اوصاله انما حذف البهرة وعوضت عنها الافعال واللام وغير لازم لعدم اقتسام العلم  
 اليها وزايدة لوقوعه بعد عرف الله المستلزم للتعريف به واما غير العوذي كافي في قوله  
 في الفلانا في الزايدة فمرايا ان نسبنا شر اما كونه زائدا فلو قوبله بعد عرف الله  
 المستلزم للتعريف واما كونه غير عوذي فلا انه لم يعوض عنه الشيء واما كونه غير لازم  
 فمفعول عوذي العلمية له انتهى هذا المقام كمال الزايدة واما غير الزايدة فهو  
 على الربعة اقسام جنس واقترافي وعهد فارحي وعهد فربيني اما الجنس فهو الذي  
 يشي به الي حقيقة الشيء فمقطع النظر الى الفرد في الافراد نسجها في جنس المودة في  
 اللام في جنس لانها يشي به الي حقيقة الرجل فقط لا الي افرادها وهو من جنس  
 تسمى وزعمه جده الصغرى جده الكبير لانها لا حظه في الافراد فلا يخلو اما ان يلاحظ  
 جميع الافراد في الاستغناء فانه واحد منها معين في الخارج كذا في الخارج او معين  
 في الذهن

في الذهن كافي في الذهن لا سبيل الي كل واحد منها لانه ان اشار جنسنا الي جميع الافراد لكان  
 كذا في الواقع لان كثيرا من افراد النساء وحيث افراد الرجال كالربعة البصيرة والذات  
 وغيرهما وان اشير به الي واحد المعلوم الى رجب فلا نه لا يناسب التمام وان اشار به الي  
 واحد المعلوم في الذهن فلا يصح محضه عليهم لان المعلوم عليه صمد مجهول لان المعروف  
 في عهد الذهن في قوة التذكير وانما سمي الجنس جنسيا لانه يشي به الي حقيقة الشيء  
 فهي جنس فبا عتبار المشار اليه سمي جنسيا انتهى واما لا يستغنى به عن الذي يشي به الي  
 حقيقة الشيء ومع ملا طلبة جميع الافراد نسج قوله تعالى ان الالب ان في خسر اللام  
 فيه لا يستغنى فانه يشي به الي حقيقة الالب ان وهو حيوان فاطم مع اى طلبة جميع  
 افراده بعينه الاستغناء وهو قوله تعالى الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات لان الالب  
 مستثنى ولا يكون الا في الحرف **فقال** فلم لا يجوز ان يكون جنسيا ام خارجيا او ذهنيا  
**فقال** بانه لا سبيل الي كل واحد منها لانه لو كان جنسيا في كسر الالب سمي عليه لانه  
 لا يصدر من الحقيقة التي لصحة بعينه الشخصيات وفي الجنس الحقيقة  
 ملحوظة ولو كان في رجبيا فالاستغناء ياتي عنهم لان الى رجب يقتضي كون الشيء  
 معينا ومعلوما والمستثنى وهو قوله الا الذين مجهول لا فيلزم استثنى المجهول  
 عن المعلوم وذا باطل والذهنى ايضا باطل لانه صمد جنس السلام كونه لانه  
 قد عرفت ان الذهنى في قوة التذكير وقد اجيب عنه الاشكالين الاخرين بوجه اخر  
 بان الاستغناء لا يكون الا في اشياء متعددة ولا تعد في رجب ولا في الذهنى

لان المعلوم عليه

فان

فان  
فان



تأمل انما يسمى بالاستفراقية لان الاستفراق لا عاطفة وفيه عاطفة جميع افراده انتهى  
واما التي روي فيها الذي يشير به الي حقيقة الشيء ايضاً مع ملاحظة فرد معين المعلوم بين  
المتكلم والمنى طلب في الخارج كقوله تعالى ففزعني الرسول فانه يشير به الي حقيقة الرسول  
وهو فرد من هذه مع ملاحظة فرد الذي هو معلوم بين المتكلم هو سببياته وتعالى وبين المنى  
الذي هو الشيء في الخارج وهو موصوف وم لا غير لانه اذا فرض الجنس في الحقيقة يا ابا اذ عصيان  
الفرعون لظاهر الفرد في الحقيقة واذا فرض الاستفراق في فهو ايضاً باطلاً في هذه العطلة  
الافراد ولا يمكن عصيان الفرعون لجميع افراد الرسول اذ ليس في زمان الفرعون جميع الرسل  
ففي يمكن عصيانهم ولو فرض الذي ينبغي فهو ايضاً باطلاً لانه عصياناً معلوم القصص مع  
موسى وم لا في الله تعالى ما الذي ينبغي فهو الذي يشير به الي حقيقة الشيء ايضاً مع ملاحظة  
فرد معين معلوم في ذهن المتكلم فلو لم يكن العلم النسيان عليه بالتكثير فقولاً تعالى حيايت  
عليه قال يعقوب وم اني اوف ان يا طاهر الذي ينبغي في حقيقة الذئب وهو موصوف  
مفترس مع ملاحظة فرد المعلوم في ذهن يعقوب وم لانه اذا فرض الجنس في لا يكون باطلاً اذ لا  
لا شئ من لا الحقيقة لانه لا معنى لا يسلح الاكل تأمل واذا فرض الاستفراق في فهو ايضاً  
باطلاً لعدم اجتماع اذ يشبه الدنيا على اكله وسف وم ولو فرض اني روي ايضاً باطلاً  
لانه لا قدرة لشيء من اشياء الدنيا ان ياكل كل رسول ولا انما يسمى في ههنا لانه يشهد ان  
الي امرؤ بني كما ان الذي يشير به الي امر فارسي في خارجاً انتهى فاذا عرفت هذه الا  
قسم الاربعة فاعرف ان هذا فالجنس تنصدم مع علامة الوحدة فقط تأمل  
والاستفراق

والاستفراق تنصدم مع علامة الوحدة مع التعريف الذي انما هو مقتضى ان ذكره  
قوله شرط قبده الذي ينبغي تنصدم للمفردة فعليك صحة الاسم على الكلمة بانفكاكها  
قسمهم وبأي وجه لا يصح تدبره وانما هذا من جهة ما حررنا ما قلنا من غايت التتميم  
وباتي الكلام في هذا فاطلب هناك **فان قيل** فحياي انظر الي هذا المذكورة كلها با  
**طريق** لانه ان اردنا سميها فلم يكن مدلول الاسم الفاعل والمفعول وان ارد  
الزائد فيلزم كون المبدء المذكور وان ارد ان لم غير الزائد فهو في باطل لوجود تنصدم كل واحد  
منها تأمل في ذلك فكلها لا يمكن **فان** بانه يمكن ان يكون جنس ولا مخالفة بينه وبين ان  
الوحدة لوجودها ما الاول فلا الوحدة على اربعة اقسام وحدة جنسية ونوعية  
وصفية وفردية فالخلافات بين الجنسية والفردية لا بين الجنسية والباقية واما التي  
فلان التاويين جردة عن معنى الوحدة بل هي تقييد فقط وبجريد الالفاظ عن بعض المعاني  
اذ الفاعل والجار والمجرور في قوله تعالى سبوا الذي اسير بعده ليل في جنسية والى  
ليست متساوية واما الثالث فلان التاويين اسمية او حكاية لا بمعنى الوحدة فأمك  
ويحتمل ان يكون للاستفراق والاجابة في التاويين الوحدة في الاستفراقية بعينه ما في الجنسية بانه  
يكون التاويين ليست الوحدة الفردية بل الوحدة الجنسية والصفية والنوعية اولاً لان التاويين  
جردة عن معنى الوحدة ويسمونها التاويين اسمية واما الجواب عن التعريف فلان الاستفراق  
على نوعين افرادي وهو ما يسمي العلم الواحد من الافراد فيكون اقراره كل انسان كتاب  
ومجموعه هو ما يسمي العلم بالجميع حيث لا يفرض الافراد في قوله كل شجرة يرفع الحوكل

فان

فان

يعطى

يمكن







هذا في تحقيق الفلاسفة لا من مذهب بل من السنة فان مذهب بل من السنة كماله  
 تعالى مما يتلفظ به الانسان به لا يخل او لها قوله تعالى اذ قال الكتاب يا ايها الذين آمنوا  
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل **والله اعلم** وما يكتب حروفه وانما في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 انهم قوله تعالى فخره واما تفسير القرآن والقرآن اسم هذا الملك المنظم لان كلماته التي تقرأ  
 لم يكتب مما يتلفظ به الانسان لما امره الله تعالى بقوله فخره لان الامر على المعنى او المعاني  
 جواز الصلوة عليها فلو لم يتلفظ الانسان به لما جاز به الصلوة لان جواز الصلوة لا يكون الا بالقرآن  
 انبياء **فان قيل** المعنى وفات والمنوبات كلها من حيث يتلفظ به فما بال النيات حيث  
 حكمها بالاولى لفظا حقيقيا وبالثاني حكميا **فمن** بان المحذوفات يرد الى اصله فيكون لها لفظ  
 فتلفظ به واما المنوبات فلا يكون لها اصل في لفظها وانما عبروا عنها باستعارة المتعارفين  
 لشيء النجوه وانت وحي واجرا عليها احكام اللفظ الظاهرة تأمل في هذا اعتبار صارت  
 لفظا كما انتهى قوله وضع وهو في اللفظ جملته في غير الشيء الا في الاصطلاح  
 شيء في شيء من اللفظ او في الشيء والاول فهم منه الشيء والثاني فان صدق عليه الحد  
 فهو لفظ موضوع والافهم من تأمل في موضع من جوده اما الاول فانه ان اريد بالتحصيل  
 تخصيص اللفظ بالمعنى فيخرج به الالفاظ المشتركة لعدم تخصيصها بالمعنى بل يكون  
 مكرر متروك بين معانيها كالمضارع متروك بين الالفاظ والاستقبال كلفظ العيني فانه  
 متروك بين معانيه وان اريد به تخصيص المعنى باللفظ فيخرج به الالفاظ المترتبة كالقوله  
 والجلوس فان المعنى متروك بين الالفاظ **واجب** عن هذا الفهم وكلها في صيغة التخصيص  
 قبول

واجب

فيكون صيغة التخصيص بصيغة الجمل وتقول جملته شيء والجمل اسم منه فليست صيغة  
 التخصيص بصيغة الجمل **واجب** بان كل ما كان في كلامه مع عموم الاوقات فاذا تلفظ به  
 في وقت فهم منه المعنى واذا تلفظ به في وقت آخر اطلاقا ثانيا او ثالثا الى ما لا نهاية  
 فلا يكون فهمه لان الفهم من الجمل لا يكون مع الفهم والفهم هو تخصيص اللفظ الى  
**واجب** عنه بان المراد من الفهم فهم جديد اطلاقا بدلية التخصيص الى صيغة  
 ثانيا فلا يكون كلمة مع لفظه فوجوه الشرط مستلزم لوجوه الشرط فيخرج به حروف المعاني  
 كحروف الجر وغيره وكذا كثير من الاطلاق كاطلاق القرآن وغيره حيث لم يفهم منها المعاني  
 بمجرد الاطلاق وكذا اذا اطلق لكس من او انجي عليهم او مات في حالة الاطلاق فلم  
 يفهم منها المعنى فينبغي ان يخرج عن هذا الوضع **واجب** عنه الادراك بان المراد من الاطلاق  
 اطلاق صريح اي كماله اطلاق الحروف بلفظ صميمته لا يكون صريحا واما الجواب  
 عن القرآن وغيره فلا ان المراد بالاطلاق مع العلم بالمعنى واما الجواب عن الموت  
 والجنون فاما بالاطلاق اطلاقا على ما كان عليه واما بالاطلاق كلمة او للترديد فاما  
 التعريف **واجب** عنه بانها غير متروكة في التردد بل مستعملة في التردد  
 وبهذا كذا الك واما ما قلنا في قوله مع اطلاق فمهم اليه وتقول **واجب** بان  
 هذا العطف المشعر الى الوضع للالفاظ وغيرها كالاداء والاربع واما ما قلنا  
 كما ذكر قيدا للمعنى في ان يذكر قيد السمع ايضاً لان الفهم كما يخصص في الاطلاق فيخصص  
 في السمع ايضاً فينبغي ان يقال او السمع **واجب** عنه بان السمع مندرج في الاطلاق

فلا يشترط التعريف  
 المتعدي المتعدي  
 وبما للتشكيل  
 في اللفظ

واجب

واجب

واجب

واجب

واجب



بناءً على ان السامع كالعارف انما هي قوله المعنى هو في اللغة هو المراد وفي الاصطلاح  
 ما يقصد به كلفظ زيد يقصد به حيوان ناطق مع الشخص **فان قيل** المعنى اما  
 صيغة الظرف وصيغة المصدر لا يصلح اخذ كل واحد منهما من هذا المقام تاويله لفساد المعنى  
**اجيب** عنه بان الظرف والمصدر ان تغدرا في معنى الحقيقي يؤلفان بصيغة المفعول  
 فيكون بمعنى المقصود لا بمعنى المقصود او المقصد **فان قيل** المعنى ما هو في الوضع  
 فذكره بعده تكراره **اجيب** عنه بان ذكر المعنى بعد الوضع مني على تجريد الوضع عن المعنى  
**او يجيب** بان لا تكرار فيه لان ذكر المعنى في الوضع مني والثاني في معنى لا تكرار فيه  
**فان قيل** قد وضع بعض اللفظ باذو بعض اللفظ آخره في معنى قوله المعنى **قلت**  
 بان المعنى ما يتعلق به المقصد وهو اسم فمع ان يكون لفظ او معنى **فان قيل** قد وضع بعض اللفظ  
 لفظ المفردة باذو بعض اللفظ المركبة كلفظ الجملة والخبر والصفة والجواب والجزاء  
 فان كل واحد منها لا يكون الا مفرد يقصد به المعنى المركب **قلت** بان ما يقصد منها لا يكون  
 الا مفرد لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى تاويله قوله المعنى مفرد والمعنى المفرد ما  
 يدل على اللفظ على خبره والمعنى المركب ما يبنى اللفظ فهو اما مجرد وعلى انه صفة المعنى او  
 منصوب على انه فاعل المعنى او خبره وضع او مفعول به بان خبره مبتدأ محذوف فلا وصية  
 الثاني للفظ **فان قيل** لا يصح كل واحد منها اما على تقدير الجزاء لصفة المعنى فلا  
 فيكون يلزم تقديم الافراد والتركيب للمعنى قبل الوضع والاسم كذلك بل الافراد والتركيب  
 انما هو بعد الوضع **قلت** بالانصاف انما هو باعتبار ما يكون اليه واما على تقدير  
 بالافراد والتركيب

ان  
 يجب  
 ان  
 ان  
 ان  
 ان

المنصب كان حاله المعنى فلا ينسب اليه الا يكون اللفظ الفاعل او المفعول او لفظ المعنى ليست  
 كذلك **واجب** بان المفرد في حكم المفعول به **فان قيل** ان ذاك اذا كان مفعول  
 وتقدم اليه اعلم فينبغي ان يقال مفرد المعنى **قلت** هذا تقديم اذ لم يكن ذاك المفرد  
 واما اذا كان مجردا فلا يجوز تقديمه عليه لان الراجع الذي الى ان تقدم المفرد على الجائز  
 فالتابع بطريق الاولى **فان قيل** الى اللفظ من غير ان يكون لفظا لانه يشترط ان يكون اللفظ  
 الحاصل في اللفظ الى وجوده واما في اللفظ مقدم وجوده على اللفظ والتركيب **قلت**  
 بان مقارنته الزمان كافي في صحته الى ان لا يكون اللفظ **فان قيل** لو كان حاله غير مفرد  
 لكان في جنسها وفيها وضع الفاعل **قلت** بان الفاعل لا يفي بمشروع لا  
 بمشروع اللفظ قوله وهو مشحون في ثلاثة اقسام اسم وفعل وحرف لانها  
 ان لا تدرك الكلمة على معنى كائنا في نفسها وهو اللفظ او تدركه وتقرن معناها  
 به وهو الفعل او تدركه بغير معناها به وهو الاسم فكل الكلمة لا يخلوا على  
 هذه الثلاثة فلهذا اختصت في ثلاثة اقسام وفيه نظر من وجهين الاول انه لا  
 يثبت عن هذا الدليل انحصار الكلمة في ثلاثة اقسام **فان قيل** لانها ان اردت ان تقسم  
 ان ان في الدليل فيقتضي ان يكون الكلمة على اربعة اقسام احدها ما دل  
 وثانيها ما لا يدل وثالثها ما تقرن ورابعها لا تقرن وان اردت ان تقسم فيقتضي  
 ان يكون الكلمة على قسمين تاويله **اجيب** عنه بان المراد كلا التقسيمين لكن التقديم

فان  
 ان  
 ان  
 ان  
 ان

واجب



الاول على الكلمة وتقسيم الثاني اعني الاقتران وعدم الاقتران من تقسيم  
 الاول فعلي هذا انحراف الكلمة في الثلاثة اقلام ولا يخفى عليك ان النظر  
 الاول انما يتبع اليه دليل صريح هو الكلمة الذي في عبارة الحافضة لانه تقسيم  
 واما نظر الثاني فيجيبه لي الحافضة اليه المتضمنة لما ذكرنا في الثاني فلا بد من دليل  
 لا يربط به الا انحصار لان الدلالة والاقتران ليسا بمنزلة كونه في حقيقة الكلمة  
 لان حقيقة الكلمة لفظ وضع آه اجيب عنه بان الدلالة والاقتران وان لم يكونا بمنزلة  
 كونه في حقيقة الكلمة لفظا الا انهما من كونه في تقدير اللفظ في حقيقة الكلمة  
 حقيقة الوضع يستلزم الدلالة والاقتران كذا في شرح الحافضة وفي هذا دليل  
 قوله في الاسم فلفظ وضع آه اخرى ذكر في غاية التحقيق فاطلت هناك قوله في الاسم اي حقيقة  
 الاسم لا في اللفظ المنع والاصطلاح وهو قول اهل عا ما هيته التي في غير زيادة  
 ونقص اعلم ان التعريف في اللفظة العلامة في الاصطلاح ما يعرف بالشئ وهو على  
 حد كذا هو ما يوزن فيه فقايق الشئ في غير زيادة ونقصان وسمي هو ما يوزن فيه  
 صفات الشئ كتعريف الانسان بالحيوان والناطق صدي ويكونه عرضا لا لفظا  
 بادي البشيرة مستقيم القامة ضابطا لطبع راسخ فاذ اعرفت هذا فاعلم ان الكلمة الحد  
 بيننا ليست بمعنى الحقيقة بل بمعنى التعريف قوله كلمة تدل ذلك الكلمة على معنى  
 كائن في نفسه اي كلمة غير متعثر باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والى والا

ستقبل

كبره **فان قيل** كلمة في بينا ليست في محلي لعدم طرفية الكلمة للمعنى وهي تقتضي  
 الطرفية تأمل **قلت** بان الكلمة في بينا بمعنى الباء اي بنفسها ككسبة اليه بكلمة في  
 لانها لا دلالة على المعنى بنفسها غير احتياج اليه في كلمة اخرى فكانت محيطه لذلك المعنى  
 كاحاطة الطرف المظروف بهذه العلاقة التي بكلمة في كذا في الغفور **فان قيل** قوله في  
 نفسها رائدة لا لا تكثر تحية لان معنى في نفسها كونها مدلولها على هذا المعنى بقيد قوله  
 تدل على معنى في يلزم التكرار تأمل **قلت** بان الدلالة على المعنى على ضربين اما بنفسها او  
 بغيرها فاما كانت المعنى متعثر بقوله بنفسها **فان قيل** هذا الحد ليس بي مدلول في خروج  
 اسمها والافعال منها كذا الاسم لفاعله الغفور او يدخل في فهم كذا وبسبب عيب وتمام مما  
 انفسل عنها الزمان وكذا في فعل المضارع **قلت** بان المراد من الاقتران اقتران  
 وضعها فيخرج اعياره ووظائفه واما في هذا الاسم سماء الزمان كيوم وغدا  
 وامس لان الزمان فيها معنى لها غير متعثر باحد الازمنة الثلاثة والاقتران الزمان  
 بالزمان وهذا معنى او كذا لفظ اليد لها روال الصباح والغروب والرواح والظهي  
 والمخي وغيرهما مما يدل على زمان فقط **فان قيل** يشكك في التعريف نحو سماء  
 المعبرات بها عن حبات الستة كقوت وتحت وكذا ايمان وشمس وخلف واما  
 لا احتياجها دلالة على المعنى الي ما ضيع اليه ولما لم يزد الاضافة فيهم وكذا لفظ  
 التي اتيته وكلا وبين وغيرهما مما يكون لازم الاضافة فلا يكون مما تدل على معنى بنفسها  
 فكيف يصدق عليها قوله بنفسها **قلت** بان كل واحد منها مستغنى عن الدلالة على المعنى

فان قيل

فان قيل

فان قيل

فان قيل

فان قيل

فان قيل

فان قيل

فان قيل

فان قيل

فان قيل

فان قيل

فان قيل

فان قيل



لكل حركت العادة في ذكر المضاف اليه معناه لا اعتبار بهما الوضع لا العادة تأمّن كلام  
 طويلا لا يطيق هذا المختصر فاطلب المطولات كذا في غاية التحقيق لما فرغ من تعريف  
 الاسم شرح في بعض خواصه يتضح بها معرفته الاسم غايته الايضاح لان الشيء اذا  
 عرف حصل حيث لاداة والصفة كان موضوعا غايته الايضاح فالتعريف الاول كالحي  
 وذكر الخواص كالرسمي قفا او علامته ان يسمي الاخبار عنه به نحو زيد قائم لان زيدا مستندا  
 اليه فلو لم يستند اليه لم يسمي فواصفه لان الغرض من وضع مستند اليه فلو جعل مستندا اليه ايضا  
 لفرغ خلاف الوضع وهذا لا يجوز لغير ضرورة اوله لان الغرض من ذلك ان يعرف بالاعراض قائم  
 بغيره اي بالذات دون الذات قائم بالادوات **فان قيل** لشكل هذا المسمى قوله المعنى  
 ان ضربت زيد لانه جملة وقعت مستندا اليه **قيل** بان هذا ابتدائي وليس الاسم تقديره  
 الجيني ضرب زيد **فان قيل** قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا وقفت كل قوم عليهم لان جملة  
 من امنوا منقول عن اسمي فاعلم ان هذا ليس فاعلم ان يكون الاسم مستندا اليه وبيننا جملة  
 قلنا بان قولنا منواتا ويد هذا اللفظ تقديره واذا قيل لهم هذا اللفظ وعلى هذا القياس  
 كلما وقعت جملة موقع الاسم تأمّن في بعض النسخ قوله وبيد كانه سبوق في قول النسخ اي  
 من قولنا نحن في الان قال المراد بالاجابة في خبر حاله واحدة نحو عيني قيام زيد  
 في خبر عبارة النسخة كمثل التفسير زيد قائم يا بيا تأمّن والاضافة نحو غلام زيد  
 وانما صارت الاضافة مع خواص الاسم لوجوه الاول ان الاضافة لا يكون الا في الاسم  
 اوله لان الاضافة مستقلة للتسمية او ما يقوم مقامه في نوني التثنية والجمع والالف  
 واللام

فان  
 قلنا  
 قلنا

واللام فكل ما كان فيه هو لا وكان الاضافة اليه فيه اوله لان الاضافة لا يكون الا بحرف الجر  
 وحرف الجر يختص بالاسم فكذا الاضافة تنهي ودخول لام التعريف كالرابط لان اللام لتعين معنى  
 المستند اليه فمعرفة معنى المستند يكون الا في الاسم لان اللام لتعين الذات والذات  
 لا يكون الا اسما **فان قيل** حرف اللام والهمزة تعريف المعنى او تعريف الذات كاللام  
 فينبغي ان يقال وحرف التعريف يبينه شاملا للهمزة وحرف اللام **واجب** بان المعنى  
 باللام تأمّن **واجب** ايته بان التعريف باللام او بالهمزة تعريف اللام واما الجواب عن الهمزة  
 فهو غير مشهور **فان قيل** نحو حذق اللام في فعل المضارع نحو قوله تعالى انقطع بنيتكم  
 والمستطاف **واما الجواب** بان هذا القوة من الشعار لا يقتضي له ان يظن ان القائل بلام الموصولة  
 كما ان كلمة الذي لا يذخر على المضارع فهو الذي ينصرف كذا في هذا اللام موصولة دخلت عليهم  
 كذا في قوله في الارشاد وما قد يانهم العبد ونعم الرسول انما هم جاني في الارشاد وما قد  
 حرف اللام على صيغة الماضي فيقول ايته تقديره ما في هو فمهم الرسول انما هو **فان قيل** في  
 واللام بدو الالف هي هو عبارة الحافيه مع ان الالف واللام كلاهما للتعريف **قيل**  
 بان فيه اختلاف فذهب سيبويه الى ان اللام وحدها للتعريف الا انه سكت زيد بخره وحدها  
 قبلها وهذا السقوط في اللف **واجب** ان التعريف هو التشكيك وعلامة التشكيك واحد هو  
 التثنية فكذا علامة التعريف ايته وحدها في اللف لان الالف واللام معا للتعريف كس  
 للاستفهام فلهذا السقوط الالف في اللف في اللف باعتبار ان الالف  
 مقام الالف كناية الجرح وتمام الحكم نحو قوله جاني راسي اقوم وذهب لغيره الى ان الهمزة وحدها  
 قائل

فان  
 قلنا  
 قلنا  
 قلنا  
 قلنا

اي الهمزة وحرف اللام

مذهب ثالث







والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فانها انما تقتضي اتصالها عليها ومع  
 انه يجوز عليها جوازها كما يقال زيد ضارب بالتفويض **قلت** بان اقتضاها  
 للفعل ليس كاقضاء الفعل اياه لان اقتضاء الفعل وضعي والاقتضاء  
 فيها عارض ومستعار من الفعل فلم يكن لها قوة في منع التنوين كذا في غاية  
 التحقيق انتهى او لان التنوين اما للتميم او للمقابلة او للعرض او لغيرها  
 وليس فيها لا يوجد الا في الاسم قوله والتثنية والجمع نحو الزيد والزيدون  
 لانهم يستلزمون التعدد وهو يستلزم للتفريق والتفريق في الفعل اما ثنية  
 الفعل وجمعه نحو ضربا وضربا فراجع الي في على الفعل قوله **قلت** والنقت  
 لانه لزيادة الشيء والفعل لا يقبل الزيادة والنقصان قوله والتفسير لانه لا يتغير  
 الشيء بعد وجوده والفعل لا يقبل الحذف تامل قوله **قلت** لان المند  
 كوك الاسم مدعو اسميه ولا يمكن ادعاء في الفعل قوله فان كل هذه المند  
 كورة فواحد الاسم في مفرده التعليلات التخصيص **قلت** فليس كثير  
 الاسماء ولا يدخر عليها التنوين كالفريق والاسماء الاشارة وكذا  
 لا يدخر عليها لام التعريف **قلت** بان في صفة عاين شامك هو ما  
 لجميع افرادها كالتبابة بالقدح لانه لا نسأ وغير شامك هو ما يوجد في بعض  
 كالتبابة بالفعل لبعض افراد الانسأ فالحمد بينا في صفة غير شامك تامل فكل  
 المستفي في تفسير العلامة بالتخصيص هذا لان العلامة حال ينشأ عن الشيء  
 في وقت

فان كان  
 فقلت

في وقت من الاوقات والتي صفة ما يوجد فيه ولا يوجد في شيء آخر سواء كان لانه  
 اولي وهذه الخواص لا يوجد في بعض الافراد الاسم فلهذا قال ثانيا معبرا  
 عن لفظ العلامة بقوله فان كل واحد منها خواص الاسم قوله ومعني الاشارة  
 ولما كان سائر الخواص ظاهر المراد لا يحتاج الي تفسيرها ثانيا الا قوله وعلامة ان  
 يقع الاخبار عنه فانه ضعيف لمعني اشارته الي بيانها واظهاره فقال معنى الاخبار  
 عنه كذا وكذا الذي اخبر عنه قوله ان يكون محكوما عليهم لكونه الي الاسم في علا  
 او مفعولا مالم يستحق عليه او متدرفا كواحد منها مخبر عنها تأمل قوله ليس الاسم  
 اسمي ويسمونه اي الاسم على تسميم اعني الفعل والحرف في اي لعله عاين اخويه  
 حيث تركيب منه الكلام وحده من غير احتياج الي الفعل بخلاف الفعل فيحتاج  
 الي الاسم في الكلام تأمل من اشارته الي وجه تسميته بالاسم اعلم ان فيه خلاف  
 مذهب لبحر يمين والموافقين وذهب لبحر يمين الي ان الاسم ما هو من السمو  
 الذي هو ناقص وادوي ويدل عليه جميعه وتفسيره نحو السمو واسمي واسمي  
 لا واسمي واسمي بتقديم العاوين على المثال فلي صار اصله سموه  
 الصفة عن الواو وتعلقها عليها ثم حذف الواو ولا تعلق الساكنين الواو والتنوين  
 فصار رسم ثم تعلق السمين الي ما بعده ليكون هذا اللفظ من الاسماء العشرة  
 التي بنوا اولها على السكون وزيدت عليها حمزة الوصل هي كاسم وابنته واسم  
 وانتان وامرؤه واسم واسمته واخوات فصار اسم والموافقين ذهبوا الي

فان كان  
 فقلت



ان الاسم هو الذي هو اسم المسمى او يكون من التمثال لان قصص داما جمع وتصغير  
 فنبه على القلب **قوله** بان القلب يعكس وتكلف كذا في البنية رية ثم لما كان  
 من باب البصر **قوله** اعتمد عليهم فقالوا سمع اسم السجدة على تصنيف  
 لا يكونه وسمي على المعنى كما هو من باب البصر لان البصريين قالوا ليس  
 الاسم اسم لان ما هو في الاسم هو العلامة والاسم ايضاً علامة على  
 المسمى **قوله** بان الفعل ينفي علامته ولالته على مسمى فينبغي ان يقال الفعل  
 ايضاً اسم كما يقال للاسم ولا يقيد احد قوله وقد افعل اي حقيقة الفعل  
 قد مر شرحه في هذا الاسم فلا نفيه كلمة تدل على معنى اي تلك الكلمة كما هي في نفسها  
 مقترن بالاب والازمنة الثلاثة اعني الحاضر والمستقبل والحاضر كغيره بغير  
 اقرب والاول الماضي والثاني لا استقبال الحاضر والثالث لا استقبال قوله كلمة  
 جنس يشاد المقصود وغيره قوله تدل على معنى في نفسها فخرج به الحرف وقوله  
 مقترن باحد الازمنة الخ فصلا فخرج به الاسم **قوله** ان هذا الحد ليس بمانع  
 ولا جامع لمخرج افعال المتكلمين فخرج بمؤنوم ونبس وجدا وعي وكاد ودخول  
 اسماء الافعال لان **قوله** المراد بالاقتران الاقتران الوضعي كما مر في هذا الاسم **قوله**  
**فيل** فيما يندشك المصارع لانه مقترن بالزمانين لا باحد الازمنة الثلاثة  
**قوله** لان اسم الاشتراك بين الزمانين وضفا وانما عرض الاشتراك استعجالا  
 فان سلمنا فلا ضرر ايضاً لان الكلمة لا صارت فعلاً باقتران احد الازمنة الثلاثة  
 فبما قرأه

واجاب

وعرض

لا يفي

في تقدير  
فان  
قوله

فبما قرأه عياناً بين بطريق الاول كما يقال في تعريف المعقولات المعقولات ما كان  
 احد اصوله حرف علت فلما كان احد اصوله حرف علت كان معقولاتها لا  
 والنقص وما كان اصوله حرف علت معقولات بطريق الاول كذا في السقوية فينبغي  
 كذا **قوله** **فيل** اسم لما على الفعل مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضفا **قوله**  
 بان المراد من الوضع الاول هو الذي لم يسبق عليه وضع آخر وهو الثاني كذا في عارضة  
 التحقيق لما بين هذا القول وان يذكر بعض خواصه بتوضيح معرفة الفعل **قوله**  
 وعلامته ان مخرج الاسماء هو قوله قد لا ندفع لتقرير قول الماضي الى  
 الى ان نحو قد ركب لا مخرج قبله **قوله** هو التحقيق او للتحليل في شي من الازمنة  
 الا في الفعل قوله السين وسوف لانها وضعت للاستقبال الاول والتقريب  
 والثاني للبعيد والاستقبال لا يكون الا في الفعل **قوله** في ذكر السين  
 معرفة باللام دون كلمة سوف **قوله** بان السين جاءت على ستة انواع  
 سين الطلب نحو استخرج اي طلبت خروجها اي لوجود شيء وبها صفة نحو  
 استعلمته اي وجدته عظيم وثالثها للتحويل نحو استنصر الطين اي تحول الى  
 الجارية واربعا سين الاستقبال سين بزيادة السين الزيادة  
 نحو استطاع يستطع وهذا الخمسة مختصة بالفعل سادسها سين كسكة  
 كسكة وهي التي لاحق اخر كان المؤنث فالتعريف لمرور كسكة هو مختص بال  
 سم فاذا كان ممنوعة افعال الي تفيدها وضعت للاستقبال لانها مخرجا

فان  
قوله

فان  
قوله







الحكمة علي معنى كائين في نفسه بل تدل في غيرهما **فان قيل** الحرف اذا لم يكن دالا علي معنى  
 في نفسه فكيف يكون دالا علي معنى في غير ما لان الشيء اذا لم يقدر علي حفظ نفسه فكيف  
 يقدر علي حفظ غيره **قلت** بان كلمة في موضعين بمعنى الباء فخرج صريح تأمل **فان قيل** هذا  
 الحرف مشتق من اسماء الاضحية اي باسماء التي تصور مضمونها بتصور امر آخر كالغوق فان  
 معناها لا يفهم الا بالاضافة الي ما تنحصر وكذا اللفظ تنحصر فان معناه لا يتصور الا بالاضافة  
 الي ما ختمه وكذا الاسماء الستة نحو اب فان معناه لا يتصور الا بتصور الابن ومعني  
 الابن لا يتصور الا بتصور الاب وكذا اللفظ اي فانه لا يستعمل الا باضافة الي ما بعده  
 وكذا اللفظ بين وغيره من الاسماء التي لو فقت مفهوماتها بامر آخر لم تكن يكون لها حرف  
 وحده الاسم مانعا واما **قلت** بان المراد بقوله كلمة لا تدل علي معنى دلالة وصفية ولا  
 تشكك في هذه الاسماء وغيره فوفية المعاني علي امر غير قابل مستغني في الدلالة علي معناه وانما  
 العادة جرت عياد لراعه فاضتها الي غير ما بخلاف الحرف فانه لا تدل علي معنى وضعيا كذا في  
 غائية التحقيق فاطلبك قوله فوفية فان معناه لا يتبدل اعلم ان الابداء علي فوفية  
 كلي وهو الابداء المطلق فوفية غير تقيده بالبقرة والكوفة وجزي وهو الابداء  
 المقيد بالبقرة والكوفة مثلا فالابداء المطلق هو معنا لفظ الابداء فوفية  
 المعني المستغني بالمفهومية ولفظ الابداء يدل علي نفسه غير حاجته الي  
 انضمام كلمة اخرى والابداء الجزري هو معنا فوفية وهذا المعني لا يكون مستغنيا بالمفهومية  
 ولا يدل لفظ فوفية علي الابداء فوفية كلمة اخرى في المراد بقوله فان معناه لا يتبدل

فان قيل  
 دالا  
 فوفية

دالا

قلت

فان قيل  
 فوفية

هو هذا الابداء الجزري لا الحلي فلهذا ذكر المصنف مع مرفق باللام قوله دالا اي كلمة  
 من لا تدل علي اي علي ذلك لا يتبدل الجزري الا بعد ذكر ما اي الذي منه اي حيث  
 الابداء اي تعليقه الابداء كما بقوله والكوفة مثلا كما تقول سيرة من  
 الي الكوفة هذا في المكان واما في الزمان فلما تقول صحت من يوم الجمعة  
 الي الآن قوله وعلامة اي علامته الحرف ان لا يصح الاخبار عنه اي لا يصح  
 ان يكون مبتدأ او فاعلا او مفعولا ما لم يسبقه فاعله ولا به اي لا يصح ان  
 يكون خبرا لعدم استقلاله بالمفهومية والمخبر به لا يكون ان الاستغنيان  
 لمفهومية كالاسم والفعل قوله وان يقبل علامته الاسماء فوفية دخول اللفظ  
 المتصرف والجر والتسوية وغيرها ولا علامته الافعال فوفية دخول الجوارم  
 والسينين وسوف وغيرها لعدم اقتضاء العلامة فيها اي في الحرف فلهذا  
 امتنع عليه قول المتعني **فان قيل** قوله وان لا يقبل علامات الاسماء ولا  
 الافعال شاملا لقوله ولا يصح الاخبار عنه ولا به فلافية في ذكره بان  
 هذا اجزاء الطريقة الغربية وهو التقييم بعد التخصيص المشهور عنك  
 هذا الطريق الغربية ليند حسب نفس مع الي ان كل من سب ممكنه في قوله زيد اي تعدي  
 نعم الرجب في ملكه وقوله هو نعم البوكير قوله والحرف فوفية كلام العرب فوفية  
 فوفية **فان قيل** قوله لا يكون مخبر عنه ولا مخبر به وكذا  
 لا يقبل علامات الاسماء ولا علامات الافعال فوفية

فان قيل

فان قيل  
 فوفية



فائدة فاجية معنى ذلك بقوله في الحرف في كلام العرب فوائد كالربط بين السمين  
 فو ز ي في الله اذ ذلك لان ارتباط زيد مع الدار كائين بكلمة في التي للظرفية  
 اذ لو طرح ذلك لقال زيد الدار لم يحصل استقرار في الدار او فعلين في نحو  
 ازيد ان تنفرب فان المقصود بيننا مفعولية تنفرب لا في قوله لا يحصل الا بان  
 انما صفة المصدرية تقديره اريد ضربك او ام وفعل فوضعت بالخشبة فان المقصود  
 بيننا واسطة الخشبة لانه القرب وذا لا يحصل الا بالباد وذا ان لا لو طرح ا  
 ويقال ضربت الخشبة صار الخشبة مفعولا به لا واسطة او جملتين نحو ان فاني زيد  
 اكرمه فتعلق الاكرام بالجملة حاصل من كلمة ان الشرطية لانه لو لم يكن لم تحصل التعلية  
 في بعض النسخ فاكرمته بالفاء وهو خطأ لان الفاء لا يضر الا على الماضي المصدرية  
 بل فقط لفظ او تقديره اذ هي ليس بوجود بيننا لان المعنى على الاستقبال لا على  
 الماضي فلو كان فيه قد كان المعنى على الماضي لا على المستقبل نحو قوله تعالى فاجاكم  
 صرحت صدورهم بتقدير قد على بعض المذهب تأمل ذلك في البصائر قوله غير  
 ذلك في غير ما ذكره من الفوائد التي تعرضها اي فذلك لفوائد في القسم ثالث انشاء  
 تعالى قوله ليس حرف حرفا لوقوعه اي الحرف في الكلام حرفا اي طرفا هذا اشارة الى  
 وجه التسمية بانه ليس حرف حرف لان الحرف في اللغة الطرف كما يقال جاست على حرف  
 الوادي اي طرف الوادي والحرف لا يكون الا في طرف الكلام قوله ليس اي الحرف  
 مقصود بذا انها اي الحرف مثل المسند والمسند اليه كانه جواب سؤال مقد  
 تقديره

فاجية  
 فاجية  
 فاجية

فاجية

فاجية

فاجية

سورة

تقديره لان اسم انه في طرف الكلام لان في قوله زيد في الدار في وسط الكلام وكذا ان ان  
 صيته في قوله زيد ان تنفرب في وسط الكلام وكذا غيره فاجية المقصود بما تريا اي المقصود  
 بذا انها مثل المسند والمسند اليه فاذا لم يكن مقصودا كان طرفا في المقصود وذا في  
 المقصود عن حدة الكلمة واقسامها من الالهي الفوق والحرف وحدها وبعض فوا  
 وجه تسميتها شرع في الكلام فقال الكلام لفظ تنضم كلمتين بالاسناد فقوله لفظ  
 جنس من اللفظ وان المركبات الكلامية وغير الكلامية وقوله تنضم كلمتين فصحت  
 به المفردة والمهمل وقوله بالاسناد فصحت بخرجه من المركبة غير الكلامية محالا  
 فيه تركيب لاضافي والامتزاجي والتعدي والصوتي والوضعي وكتريك لاجل  
 مع ذوي الحركية لتمييزه مع المميز وتركيب غيرها تأمل عدم الاسناد فيها قد  
 فسر اسنادا وقد جاء ببيان انشاء الله تعالى انتهى فاجية من وجود الاول  
 لم ترك المعص حرف لعطف مع وجود المنا سببة بينهما اي كون كل واحد منهما جملة اسمية  
 ففي كون كل واحد منهما موضوع علم الخواب عنه نظرا الى استقلال الكلام  
 الى الكلمة حيث تعيد المعنى طيب والمتكلم فائدة تامة لا الكلمة فلو عطف الكلام  
 وصار المعطوف على الكلمة والمعطوف تابع للمعطوف عليه فلو عطف لم يكن باقية في  
 مرتبة الاستقلال فلهذا كونه بعد خطبة وكباب بعد باب وعلى هذا القياس لما كان  
 المقصود غير الربط لما قبله بسبب معنى الاستقلال فيه يجوز ترك العطف وكذا في  
 كل موضع لا يجوز انما شيء الاول والا بذكر ان في فحينئذ يجوز ترك العطف فيه كما في الاستد

فاجية

فاجية

فاجية







لنوع اللفظ تنضم كلمتين بالاضمار في موضع الاسناد والحال مؤدياً لهذا المعنى **مضارعاً**  
 ان اللفظ الاخبار يستعمل في الاسناد التي يكون في جملة الاخبارية ولا يطلق على الجملة  
 الانشائية بخلاف الاسناد فانه اعم فلهذا اقول بالاسناد فلم يعلل بالاضمار **اعلم** ان  
 قوله بالاسناد اما ظرف لغيره تنضم او مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف تقديره  
 تنضم كلمتين تنضم فاصلاً بسبب لاسناد وقوله الاسناد ونسبته احد الكلمتين  
 سواء كان فعل الكلمة الاولى نحو قام زيد كما في الجملة الفعلية او خبر الكلمة الثانية  
 في نحو زيد قام كما في جملة الاسمية الى اخرى بحيث يفيد ذلك النسبة التي طلب  
 فائدة تامة التي يصح السكوت اي سكوت المني طلب بحيث لا يحتاج الى المتكلم كلاماً  
 ثانياً عليها اي على ذلك لفائدة فقوله نسبة احد الكلمتين الى الآخر جنباً عن  
 له وغيره وقوله بحيث تفيد المني طلبه فحصل خرج به ما عداه اي ما لا يكون مفيداً  
 للمني طلب كنسبة الاضافية نحو غلام زيد فان هذا النسبة ليست بمفيد للمني طلب لانه في نسبة  
 المفيدة لا يترك اربعة امور المحكوم عليه والمحكوم به ونسبة الكلمة والاسم نحو زيد قام  
 فزيد مثلاً للمحكوم عليه والقائم مثلاً للمحكوم به ونسبة القائم الى زيد نسبة حكمية واما  
 الربط وعلامة الربط بالفارسية لفظ هست في العربية فلهذا زيد قام اي يست او لفظ  
 نيت في السالبة نحو زيد ليس بتمام اي زيد قائم نيت ونحوه فهذا الامور الاربعة لا  
 يوجد الا في الجملة الاسمية او الفعلية لاني التركيب الاضافية والتوصيفية وغيرها  
 تأخر من معنى قوله غلام زيد كون الغلام مسنداً الى زيد فقط وهذا التقدير لا يفيد في طلب

قوله  
اعلم

قوله  
قوله

قوله

فائدة تامة عالم بقوله او ضاحك بان يقال غلام زيد قائم او ضاحك انتهى **اعلم**  
 ان قوله يصح سكوت عليها ليس تعريف الاسناد بل تعريف التفسير فالفائدة التي  
 كانت وقعت **جواب سؤال** مقدار تقديره ما لفائدة التامة فقال مجيباً لذلك المسائل  
 التي يصح السكوت عليها نحو زيد قائم وقيام زيد ويسمي ذلك جملة اسمية يكون جزء  
 الاول اسماً والثاني جملة فعلية يكون جزء الاول فعلاً وقوله فعل الفاعل للرفع اي فا  
 ذاك ان الامر كذا المفعول ان الكلام لا يحصى اي ذلك الكلام الاسمي التام في قوله  
 قائم او فعل اسم فقام زيد وان كان بحسب التقدير يقتضي ان يكون الكلام سبعة انواع  
 ثلاثة من جنس واحد هو اسم اسم وفعل وفعل حرف وحرف وثلاثة من جنس من  
 اسم وفعل اسم وحرف وفعل حرف وذاق النظم اسم واسم وفعل وفعل حرف و  
 حرف اسم فعل اسم حرف فكل حرف لانه لا يحصل الا من القسمين المذكورين  
 في المتن اذ لا يوجد المسند والمسند اليه معاً في غيرهما اي غير القسمين المذكورين  
 فكل به الكلام منهما اي فعل المسند والمسند اليه معاً لان الاسناد وما هو في  
 حقيقة الكلام والاسناد يقتضي الطرفين فكل المسند والمسند اليه انتهى قوله  
**فان قيل** فاقض اي حصر الكلام بالبناء او اي بالتركيب لتدنية نحو يا زيد ونحوه  
 ايا زيد وهاهنا شريف وكذا الانتقاض في التدنية نحو يا زيداه ودا عمراه وكذا  
 قوله من حرف وفي حرف فان جميع هذه الكلام من الاسم والحرف فاستقص حصر الكلام  
 قوله قلنا حرف البناء قائم مقام ادعوا واطلب وهاهنا فعلاً ان فالكلام من الفعل

اعلم  
جواب

قوله

قوله



والاسم المنوي المستتر في ادعوا او اطلب هو ان فيها **فان قيل** فعلي هذا ينبغي ان يكون كلاما يابدون فقط زيد لان ياقايم مقام الجملة وهي ادعوا او اطلب على المستتر فيه وليس الامر كذلك بل الكلام مجموع يابزون **قلت** الامر كذلك كما قلت الا انه لما حذف الفعل الذي لا يلقى الاستتار والاضمار اقيم الحرف الذي لا يكون لا يلقى الاستتار والاضمار مقام الفعل باب الظاهر الذي هو زيد مثلا المفعول للجملة وقعت فضلة من باب الضمير الذي يكون مستترا في ادعوا او اطلب ويكون عمدة في الجملة فاقامة الفضلة مقام العمدة عمدة بناء على هذا ان كل شيء اذا وقع في محل الفاعل فلم حكم الغير كذا الجواب عن النذبة فان كلمة واقايم مقام الفعل اصله انفع يابزون فلما حذف الفعل لفا على اقيم مقام الفعل وادخل المفعول بالظن فقا او ازيداه وادعوا او اطلب الجواب عن قول من حرف وفي حرف فعل الحكايات بان من وفي علمان لمن وفي الذي وقع في التركيب فيكون الكلام من الاسمين **فان قيل** فعلي هذا يلزم فيه الزرع لانه صار اسما وقع مبتدأ **قلت** بان اعراب المحكي باعتبار اعراب المحكي عنه فصار مبنيا بناء على ان الحكايات كلها مبنية وتأمر قوله فلا يلزم التقصص عليه اي وصف الكلام واما الجواب عن المحكيين في مقام الاستغاضي فقد مره سابق فلا نعيده قوله واذا فرغنا من المقدمة الى فعل مقدمة الكتاب فاللام فيه عهدي فلنشرع الان في اقسام الثلاثة لاجلها بل بطريق الانعكاس لعلنا نلحق المضاف تقديره في احدى الاقسام الثلاثة

فان قيل

**فان قيل** الجزاء لازم لوجه الشرط بمعنى اذا وجد الشرط في ذمت من الادوات فيكون وجه الجزاء ايضا في ذلك الوقت ضرورة بلا مهلة بينهما كما ان وجود الشمس مستلزم لوجود النهار والشرع في احدى الاقسام الثلاثة غير لازم للفرغ لجواز المهلة بينهما بان يكون المصروف مستتر في اي راحة كرفق **قلت** بان الشرع يست جزا او بجزا وهو الارادة تقديره واذا فرغنا من المقدمة ارادنا الشرع في احدى الاقسام الثلاثة ولا شك ان ارادة الشيء والاخر لازم للفرغ عن الشيء والاولى انهم صدق قوله فاذا فرغنا من المقدمة فلنشرع في الاقسام الثلاثة بصورة الشرط والجزاء قوله والعلم الموفق اسم فاعرب يجب التعيين المعين ايضا اسم فاعرب في الاقسام التي من باب اعراض بعين اعانة اعتصم المصروف بالله تعالى لا الشرع في الشيء امر عظيم ذي خطر فلا بد من الاستعانة والتوفيق فمن الله تعالى قوله القسم الاول من الاقسام الثلاثة الاسم وقدم تعريفه **فان قيل** لما تقدم مباحث الاسم على مباحث الفعل والحرف مع ان كلمة منسوخة فيهم فالترجيح تقديم الاسم على اخواته **قلت** لانه احسن بالنسبة الى الفعل والحرف لانه عمدة بينهما لوجود الكلام منه لا من الفعل والحرف اولان بحث الاسم مشتمل على تصانيف ثلاثة فاولها المفعولات والمنصوبات والمجذورات قوله وقدم تعريفه هو الحكمة تدل على معنى آه فلا نعيده هذا ان شاء الله تعالى جواب **سؤال** مقدم تقديره ان تعريف الشيء مسبق على تقسيمه واللازم به تقسيم الجذور والاكوز فلنبدأ في مباحث مقدم تعريفه وهو ينقسم الى الاسم

سؤال

فان قيل

قلت

فان قيل

قلت

فان قيل







المتعارفين لا يعبر عن غيرهما الا بالاسماء لان الالفاظ اصلها في الاسماء بعد التكرار لا قبل  
 التكرار فانه من غير التكرار لا يكون له اسم **واما** **الوجه** عن التثنية والجمع فذلك ان التثنية والجمع  
 لشيء واحد اعتبار ليس في الواقع والالفاظ فيهما معا ماملة المعطوف والمصطف في عليهما  
 فيهما معا ماملة المعطوف **واما** **الوجه** عن النحوي والمثاق والمثاق في المثلث والاضافة الى المفرد التي هي من  
 خواص الاسم المعرب فالاضافة الى المفرد في المعاني من المثلثية في صفة الاسم الى الصلة وهو اللفظ  
 والاعراب لان في المعاني **واما** **الوجه** عن التثنية والجمع فذلك ان التثنية والجمع في المعاني  
 مع والاضافة **واما** **الوجه** عن النحوي والمثاق والمثاق في المثلث والاضافة الى المفرد التي هي من  
 ملك لان عاملها معنوي ولا تتركيب بين اللفظ والمعنى بل التكرار في المعاني بين اللفظ  
 مفردا **واما** **الوجه** عن النحوي والمثاق والمثاق في المثلث والاضافة الى المفرد التي هي من  
 اعراب باللفظ وهذا لا يحصل الا بالتكرار فلهذا اقد التكرار في تعريفه **واما** **الوجه**  
 صاحب للشاف زيدا ومرب لاق العرب عنده ما لا صلاحية الاعراب بعد التكرار  
 فيكون قبل التكرار ايضا معرب كما كان بعد التكرار ولهذا لم يوافقه التكرار في تعريفه  
 وقال لعل من العرب ما لم يشبه في الاصل انتهى ولا يعرب فيه هو لا الذي هو وقفا  
 في هذا التكرار قام به لا وان كان اسم مركب مع عامله لوجود التشبيه تام في ذلك  
 هذا انما هو في الاصل انتهى ولا يعرب فيه هو لا الذي هو وقفا  
 اسما او لانه لا يكون له اسم **واما** **الوجه** عن النحوي والمثاق والمثاق في المثلث والاضافة الى المفرد التي هي من

في هذا التكرار قام به لا وان كان اسم مركب مع عامله لوجود التشبيه تام في ذلك  
 هذا انما هو في الاصل انتهى ولا يعرب فيه هو لا الذي هو وقفا  
 اسما او لانه لا يكون له اسم **واما** **الوجه** عن النحوي والمثاق والمثاق في المثلث والاضافة الى المفرد التي هي من

في الالة على المعنى لانه نقول ان الالفاظ لا استقلال او عدم الاستقلال وضعها في المعلوما  
 ان اسما او الاشارة كلها في الالة مستقلة كما احتياجا الى الاشارة اليها استقلا  
 وقع تعيين معنى المتار بغير انتهى **علم** ان المتار به على انواع كما فصل صاحب المفرد  
 احوها ما تنقسم الحرف بنصفه كتركيب خمسة عشر في تنقسم الحرف الوطف في ثمانية عشر  
 لمعني بين الاصل كاسماء الالفاظ فانها تنقسم لمعني المضي والاموال في ثمانية عشر  
 تشابه الحرف في الاشارة كاسماء الالفاظ وانما تشابه التنقسم بمعني بين الاصل كاسماء  
 وفصا في تشابه التراك في نثر الالفاظ في ثمانية عشر في موقع الاسم موضع المعنى في ثمانية عشر  
 في موضع الخلاف الاسمية المتار به للخلاف في الرقعة الخطابية في ثمانية عشر في موقع الاسم موضع المعنى في ثمانية عشر  
 اسما متممنا لصفة اسم الفاعل في ثمانية عشر في موقع الاسم موضع المعنى في ثمانية عشر  
 به اعراب اسما او لانه لا يكون له اسم **واما** **الوجه** عن النحوي والمثاق والمثاق في المثلث والاضافة الى المفرد التي هي من  
 معربا ايضا لان العرب صيغة طرف من باب الافعال اي اعراب يعرب اعرابا فيكون المعنى  
 جاء اعراب وقت اعراب ولما كان هذا الاسم محلا لاجزاء الاعراب وموضع لاسم  
 معربا لما ذكر تعريف العرب ارد ان يذكر بعضا من المعاني معروفة العرب غاية الاستقصاء  
 فصار حكمه في جملة احكام العرب فانما تشبهه الا نحصها في الحكم في الاختلاف  
 ان يختلف اخره اي آخر العرب باختلاف المعاني فاختلاف المعاني لا ذاتها لعل  
 لعل في ثمانية عشر في موقع الاسم موضع المعنى في ثمانية عشر  
 او غير ذلك في ثمانية عشر في موقع الاسم موضع المعنى في ثمانية عشر

في هذا التكرار قام به لا وان كان اسم مركب مع عامله لوجود التشبيه تام في ذلك  
 هذا انما هو في الاصل انتهى ولا يعرب فيه هو لا الذي هو وقفا  
 اسما او لانه لا يكون له اسم **واما** **الوجه** عن النحوي والمثاق والمثاق في المثلث والاضافة الى المفرد التي هي من

في الالة على المعنى لانه نقول ان الالفاظ لا استقلال او عدم الاستقلال وضعها في المعلوما

في الالة على المعنى لانه نقول ان الالفاظ لا استقلال او عدم الاستقلال وضعها في المعلوما











فقام عاملا وزيد معرب والصنعة الاعراب والدال محل الاعراب انتهى قوله واعلم انه اي ضمير  
 الشأن لا معرب في كلام العرب للاسم المتمكن والفعل المضارع وسبحي حكمته وقسم الثانية  
 وهو عبت الفعل النشاء للدلالة على الفصل الثالث من الفصول الاربعة يكون من المقدمته  
 ويتوقف عليه الشروع في اصناف الاعراب الاسم وهي اي اصناف الاعراب الاسم تسعة  
 اصناف الاول اي الصنف الاول من اصناف التسعة ان يكون الرفع بالضميمة حاله  
 الرفع والنصب بالفتحة حاله النصب والجر بالكسرة حاله الجالة ويختص بهذا  
 الصنف بالمفرد المنصرف الصحيح فبقيد الافراد يخرج التشبيه وبقيد الانفراد يخرج  
 غير المنصرف وبقيد الصحيح يخرج المفرد المنصرف غير الصحيح كاسماء الستة فانها مفرد  
 منصرف لكن غير صحيح لان الاربعة منها ثمانية فاصلة واو ية وهي ابوك وافوك  
 وهوك وحموك وواحد من لغيف مقرون وهو ذو مال اصبه ذو ذؤن وذؤن منها اجوف  
 واوي وهوفوك لان اصبه قوة خذفت الهاء على غير القياس وابدلة الواو بما في  
 غير حاله الاضافة ثم في الصحيح اختلاف بين النحويين والاعرابيين فلهذا اخرج  
 المصنف الى تعريف فقال في الصحيح عند النخبة ما اي اسم الذي لا يكون في آخره اي آخر  
 ذلك الاسم حرف علة كزيد في المشا والاجوف والمهموز مع اقسام الثلاثة واما  
 لغف عطف مع قسمية صحيح عند النخبة واما الصحيح عند البحرانيين ما سلمت  
 حروفها الاصلية من حروف العلة والهمزة والتضعيف فالاسم والصحيح متقدم  
 عند الفرقيين لا فرق بينهما عند الفرقيين ومختلفان عند النخبة قال لم عند  
 النخبة

الفرقيين

النخبة ما هو الاسم عند الفرقيين والصحيح غيره وهو ما لا يكون في آخره حرف علة  
 قوله او الجاري مجري الصحيح اي الذي يثبت من باب الصحيح وهو اي الجاري مجري  
 الصحيح ما اي اسم كان في آخره اي آخره ذلك الاسم او ديا ما قبلها ساكن  
 كذا ودظبي وانما صار هذا الاسم جارية مجري الصحيح لعدم ثقل لاغرا  
 عليه بسبب وجه الساكنة ولا سترامة اللسان بالسكون ما قبلها ويختص بهذه  
 بجميع المنصرف كرجال وانما قيد الجي بالمكسر احتراز عن جمع السلام فحوضا يكون  
 ومسلموا وبقيد المنصرف احتراز عن الجي بالمكسر المنصرف في فوضا رب ونواحد  
 غيرهما وانما اختص هذا الاعراب بهذه القسمة لثابتها في الاصلية وذلك  
 لان الاعراب الحركي اصله حرفي والمفرد المنصرف اصله التشبيه والجمع المنصرف  
 المنصرف اصله الجي المكسر غير المنصرف في عطى الاصل للصل ما وجه اصلية  
 المفرد فظا لا اشتقاقا منها واما وجه اصلية اعراب الحركي فظا لا اعراب  
 الحركي منبسطا منه وذلك لان الواو من النحويين والالف من الفرقيين والياء  
 من المكسرتين ومعنى الاستنباط يعني ان ادوار الالف مقدار ادوار الفتحين  
 وكذا ادوار الواو مقدار ادوار النحويين وكذا ادوار الياء مقدار ادوار المكسرتين كما  
 يعلم به سلاطة التبع فلهذا العلاقة فكموا باستنباط هذه الحروف الثلاثة من  
 الحركات **فان قيل** فعلى هذا يلزم ان لا يكون في الجمع المؤنث السلام اعرابا  
 حركيا لان الجمع فرع المفرد واللاية للرفع اعراب لغز عيسى الاعراب

فان قيل



بالحرف تأمل **قفت** الامكنة انك لا اعطى لها الاعراب لمحتي لا جدر  
الضرورة وبني عدم وجداء الحرف لا فير صالى وق بلا الاعراب الحرفي من الواو  
والالف فلم يجرى آخره من فاصلى الاعراب الحرفي اعرب بالحرركات فوه  
فلا عراب **قفت** القسامين اصله وجبين احدهما ان يكون بالحر  
كات دون الحرفي وثانيهما باحوال الثقلته دون الى لين كما كان احوال  
الاعراب تابع للاخير وسيجي ببيانها انت والله تعالى قود فتقول انت مطا  
لها بقى هذه القعدة المذكورة من الاعراب بالحركة في الاحوال الثقلته  
جائني زيد ودادو ظبي ورجل ورئت زيد او الدواد ظبي ورجل ومرت  
زيد ودادو ظبي ورجل وغير ذلك على هذا القياس تأمل قوله **والثاني**  
**اي الصنف الثاني** من اصناف التسعة المذكورة ان يكون الرفع بالفتحة  
حالة الرفع والنصب بالجر بالسر فانصب تابع للجر بينه ويختص  
**اي هذا الصنف بجميع المؤنث** **السالم** وهو كل شيء آخره الف وناو  
وتقول مطا بقى هذا الاعراب جاوني مسلمت ورويت مسلمت ومررت  
بمسلمت واني اخفى هذا الاعراب بجميع المؤنث **السالم** مع ان الجمع  
رفع جمع المذكور اللاتي للرفع مع انه لم يعرب الرفع لعدم وجه الحرف الصالح  
للاعراب الحرفي في آخره وهو الواو والياء والالف فبالضرورة اعرب بال  
حرركات وانما صار النصب تابع للجر لئلا يلزم مزيد الرفع على الاصل  
وهو الجمع

الجمع المذكور **السالم** فهو مسكون في الجمع المنكر **السالم** انصب به للجر فكذا ان في الجمع  
المؤنث **السالم** **قفت** فهاهنا يلزم مزيد الرفع على الاصل المطال ان الجمع **السالم** المنكر وهو معرب  
بالحرف وجمع المؤنث **السالم** وهو معرب بالحركة فبالضرورة فوقيته الرفع على الاصل على صورة التثنية  
البيان **قفت** بان هذه الضرورة وفوقية الرفع على الاصل بالضرورة كلافوقية اولان الاعراب بالحر  
وان كان اصل الكلمة في المذكرات اصل الاقنى التثنية والجمع فالاعراب بالحركة في الجمع بمنزلة الاعراب  
بالحرف لان التثنية الاقوى في محل غير فله حكم الغير فلا يلزم مزيد الرفع على الاصل **قفت**  
قد وجدنا هذا الاعراب بجميع الجمع **السالم** نحو كوكبا وهي جمع كوكب وكذا **قفت** لفظا  
لمفردا والمضمر والمجرى وغيرهما كما كان مذكرا ينصرف الى مته بان المردف  
الجمع المؤنث **السالم** الاصطلاح هو في الاصطلاح ما كان في آخره الالف وتا  
مع قطع النظر عن المفرد سواء كان مفردا مفردا او مؤنثا واجب عنه بان  
هذا العبارة لجنه في المضمرات المعطوف تقديره ويختص هذا الاعراب نحو  
جمع المؤنث **السالم** او يختص بجمع المؤنث **السالم** وما على صفة لم ينصرف  
انه في مته تأمل في غاية التحقيق في طلب هناك ما يتبقى عنه قوله والثا  
**اي الصنف الثاني** من اصناف التسعة ان يكون الرفع بالفتحة حالة  
الرفع والنصب بالجر بالفتحة حالة النصب بالجر تابع للنصب على عكس  
المؤنث **السالم** ويختص هذا الصنف بغير المنصرف وهو ما فيه سبب من الاسباب  
التسعة وسيجي ببيانها وانما اخفى هذا الاعراب به لان غير المنصرف

فالتثنية  
قفت  
فالتثنية  
قفت



مفرد غالباً المفرد اصل في الاعراب بالحر كات واما وجه متابعه في  
 للنصب فلان غير المنصرف ما فيه سببان ففي وجود السببان صلا مشا  
 بهما لا فعال كما في الافعال من التبعين ان احدهما اشتقاق الفعل من  
 المصدر وثانيهما احتياج الفعل الى الاسم فلما شابه الفعل امتنع عنه الجر  
 كما امتنع من الفعل الجر فصار الجر تابع للنصب كذا في غائيت التحقيق وفيه  
 اظن بذكره فيهم فاطلب هناك فان قيد كثير من غير المنصرف يذهب المسرة  
 للتسبب للفردية فانقصنا من هذا النصف بغير المنصرف بلا قيد صحيح  
 بان قيد الفردية والتسبب معلوم فلا حاجة الي ذكره لان موا  
 كل حكم ملحوظ مع ذلك الحكم فلا حاجة الي بيانه مثال التسبب سلا سلا  
 واغلا لان سلا سلا صيغة منتهى الجموع وهي غير منصرف لا يذهب عليه  
 المسرة لكنه يذهب عليه المسرة لتسبب الاعلا تا ممل واما مثال  
 الفردية فنقول ان شرا عدا ذكر نعين لنا فان ذكره هو المسك  
 ما كرهه يتوضو يتوضو فان النعم غير منصرف الا انه دخل  
 المسرة للفردية الشرا انتهى قوله تقول مطابقا لهذا النصف  
 المذكورة جادني عمرو ريت عمرو مررت بعمر وقود والربع اي  
 نصف الرابع في اصناف الستة المذكورة ان يكون الرفع بالواو  
 حالة الرفع والنصب بالالف حالة النصب والجر بالياء حالة  
 الجارة

اي جازع المنصرف  
 منصرفا

اي لما فرغ من اعراب  
 فقاء الرابع كذا وكذا  
 ومضافة الي غير ياء المتكلم  
 و ابو عمرو اد الى التمييز  
 المرة من جانب جها  
 و ذو مال فقيد الافراد  
 نها فواحيك و ابيك فان  
 التثنية وتعيد الاضافة  
 اية مربية بالحر كات  
 ياء المتكلم نحو الي واني  
 لفظية فعلم ان الاسماء  
 حال الافراد وحال التثنية  
 ياء المتكلم وحال الاضافة  
 والمصرف في الافراد  
 الاحوال الخمسة باعتبار  
 مصرف او التثنية والجمع  
 مضافة تألف من حال الافراد

اي لما فرغ من اعراب بالحر كات واما وجه متابعه في  
 فقاء الرابع كذا وكذا ويختص هذا النصف بالاسماء الستة موصولة وحكي  
 ومضافة الي غير ياء المتكلم سواء كان الاسماء مضافا الي الظاهر نحو ابو بكر  
 و ابو عمرو اد الى التمييز المجزأ فلو ان ياء المتكلم لم يجر بالواو لان الرفع  
 المرة من جانب جها وهو بالجر فلا يضاف اليها و يجر بالواو  
 و ذو مال فقيد الافراد فخرج تثنيته فواخوان و البوران و بقيد المبينة خرج مصرفا  
 نها فواحيك و ابيك فان مصرفاتها مربية بالحر كات وتثنيته مربية باعرا  
 التثنية وتعيد الاضافة فخرج مالا يكون مضافا و اب وغيرهما فانها  
 اية مربية بالحر كات وبقيد الاضافة الي غير ياء المتكلم خرج ما يضاف الي  
 ياء المتكلم نحو الي واني وغيرهما فانها ايضا مربية بالحر كات لكنها تقديريته لا  
 لفظية فعلم ان الاسماء الستة لها خمسة احوال فلها خمسة اعراب هي  
 حال الافراد وحال التثنية والجمع وحال المبني وحال المصرفة وحال الاضافة الي  
 ياء المتكلم وحال الاضافة الي غير ياء المتكلم وحال قطع الاضافة نحو المبني اي غير حالة الاضافة  
 والمصرف في الافراد في الاحوال الخمسة باعتبار المصرفة او احد فاحصر  
 الاحوال الخمسة باعتبار الاعراب هي حال الافراد سواء كان مبني او  
 مصرف او التثنية والجمع وحال الاضافة الي غير ياء المتكلم وحال قطع الا  
 مضافة تألف من حال الافراد مع المبينة والمصرفة موقوفة على الاضافة

وحال الاضافة  
 الي غير ياء  
 المتكلم



اعرابها بالحركات لعدم اعادة لام المحذوفة عنها سيما حالة الافراد نحو جاء  
 اب ورئت اباد مررت باب وفي حالة التشبيه والجمع اعرابها بالحروف كما في حال  
 مسائر التشبيه والجمع نحو جاءني ابوان ورئت العيون ومررت بالبين تشبیه وجمعها  
 لوجود حرفي الاعراب في آخره حالة التشبيه والجمع في حالة الاضافة الى ياء التثنية  
 اعرابها بالحركات تقديرية لا قصد والياء المكسرة ما قبلها وفي حالة الاضافة  
 الي غير ياء التثنية اعرابها بالحروف لا اعادة للام المحذوفة سيما مع اعراب  
 المنع وهو التنوين وفي حالة التثنية ايضا بالحركات مطلق سواء كان مضما  
 او لا تكون جارية مجرى الصحيح انتهى وانما غير الاستلزام باضافة الي  
 الحذف المكسورة وباضافة وا الي غير الحذف لان الم قريب الحركة جواب  
 الزوج فلا يضاف اليها واما ذوا فلا يضاف لانها وضعت لا تصف في شيء وباسم  
 الجنس فلا يضاف الا الي اسم الجنس اما قول الشاعر ثعلبة الميموني  
 يتبدل فيه الوجوه وانما يعرف ذو القدر نفس الناس ذوه شاذ لا يقدر  
 وكذا قوله اللهم صل على محمد وزوجه ايضا شاذ لا يقال ان الاسم  
 الذي آخره واو وما قبلها مفوم لم يوجد في كلام العرب وذو وابوك كذا  
 لان قول هذا القدر مشروطة بثلاثة شروط اولها لا يكون ذاك  
 بمنزلة الاعراب في القيد خرج واو الو وذو الو وغيرهما لان  
 الواو فيها وقعت اعرابا ثانيا ان لا يكون في اسم المبنى في القيد خرج واو

هو لانها وقعت في المبنى وثالثها ان لا يكون مدغما او مدغما فيه في هذا القيد  
 فخرج واو مدغوم وروض فلا يجوز ابدالها ياء الا للتخفيف نحو مدغمي و مدغمي و  
 انما صار اعراب سماء الستة بالحروف مع كونها مفردة دفعا للوضوح  
 والفرقة وذلك لانه لو جعل اعراب تشبیه والجمع بالحروف وجعل  
 اعراب جميع المفردات بالحركات لوقع الوضوح بينهما مع انها مشتقة  
 ومشتقة منها وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف دون غيرها  
 من المفردات لانه يثبتها بالتشبيه والجمع لفظا ومعنى اما لفظا  
 فلو جرد حرف الصالح لاعراب غير آخرها واما معنى فلان معانيها  
 حبيبة عن التعدد وانما صار ستا ولم يجعل اقلا ولا اكثر لمقابلتها  
 اعراب تشبیه والجمع وذلك لان الاعراب تشبیه ثلاثة واعراب  
 الجمع ايضا ثلاثة فصاروا في مقابلة كل اعراب اسمها في صواب  
 مستان قيل اعراب سماء الستة لا يخلوا اما ان يكون بطريق الواو  
 او الوجوب لا سبيل الي كلاهما فخرجها لانه لو اريد الجواز لخرج عنه  
 ابوك واذن لان الاعراب فيها واجب بالحروف فخرج هذه والحق  
 لا يجازي وان اريد به الوجوب لخرج عنه فهو كصوت لان الاعراب لم  
 والمن بالواو في حالة الاضافة جائز لا واجب لوجود اعرابها  
 بالحركات ايضا مطلقا سواء كان مفردا نحو جاءني حم ورئت حم

كان من صحت التشبيه والجمع على المفردات

قيد فان

ربما كانت الاضافة



قن

قن

ومررت بم او مضاف نحو جاني م ك ورثت ح ك ومررت بح ك وكذا  
 لهم **قن** بان المراد بينهما الصلة والصلابة اي يسمع اعرابها با  
 لواد والالف والياء ويصلح لها هذا الاعراب وحينئذ يشتمل الوجود  
 والجواز كذا في غاية التحقيق **قن** لما كان اعراب اسماء الستة  
 بالحروف لوجوب الياء بالالف والياء بالياء او يكون بالياء والواو  
 شمل الجمع لان اعرابها تشبه في فصول فرعا عن التشبيه والجمع فينبغي  
 ان يكون اعرابها شمل التشبيه والجمع لئلا يلزم مزيدة الفرع على الـ  
 ضرورة كذا انك الالف اسماء الستة لما كانت مفردات فرعية  
 قال الافراد لان المفرد صريح في اعراب ثلاثة كذا في غاية التحقيق  
تقول مطابقة لهذه القعدة جاني ابوك ورثت اباك ومررت بابي ك  
 وكذا الوجوداتي والى مس الى الصف التي مس منها ان يكون الرفع  
 بالالف حالة الرفع والنصب الجر بالياء المفتوحة ما قبلها والتم  
 الناصب والجاردة ويختص هذه الصف بالمتني اي ما يطلو  
 عليهم لفظ المتني وهو الاسم الذي لحق في آخر مفردة آلف او  
 ياء مفتوحة ما قبلها ونون مكسورة مطلق سواء كان مذكرا او  
 مؤنث الذي علم او غير ذي علم وكل مضاف الى مفعول عطف على  
 المتني اي ويختص هذا الاعراب بالمتني وكذا واشتد التذكير  
 واشتد

واشتد التثنية وكذا اكلت للمؤنث لكن لم يذكره اكتفا بذكر الاصل وهو  
 وانما لم يكتب بذكر الاصل وهو قوله واشتد لان لفظ الاشتد والـ  
 ثنتان من اسماء العدد ويمنى لفظ جميع الاسماء في الاستساق فلهذا  
 لم يكتب بذكر الاصل تقع المطابقة لهذه القعدة جاني الرضلا وكلامها  
واشتد واشتد ورثت الرجلين وكلية واشتد ومررت مار  
 جليين وكلية واشتد واشتد وانما قيد كلا وكذا اكلت بالاضافة  
 وصار لا زمة الاضافة لعدم الافادة معنى التشبيه منبها الا باضا  
 قسمها الى التشبيه ظاهرا او مضمرا وانما فصل الاضافة بالمفعول لان كلا  
 زوجتين مفرد صورة وتثنية معنى فصورته يقتضي اعراب الحركة ومعنا  
 يقتضي اعراب الحروف فاذا اضيفت الى المظهر دعت جانبيا لا فراد  
 اعراب الحركات لان المظهر اصل الافراد اصل ابيته والحركة اصل  
 فاعطى الاصل للاصل اذا اضيفت الى المفرد دعت جانب المعنى  
 واعراب بالحروف لانه المعنى فرع والاعراب بالرفع فرع فالحاصل  
 وجود الاصل يقتضي رعاية منبها في وجود الفرع يقتضي رعاية  
 كذا انك فرعينا كلا الى لئلا تسمى قطع بينهما وانما قضى هذا الاعراب بين  
 الاسماء لمناسبة الاعراب لكونه في كونه فرعين واللائق للفرع  
 الفرع والوجود من الصانع **قن** الالف في آخر هذه الـ

قن



سمي وعلامة التثنية فلو جعل في الالف اعرابا يلزم ايراد المؤثرين  
 بها اثر واحد وهو لا يجوز قلنا بان ذلك المنع اذا كان المؤثرين لفظين  
 واما اذا كان احدهما لفظيا والاخر معنويا فمجازا يرد المؤثرين على اثر  
 واحد كما في جملته في كذا لكلم في جميع المذكرات السالم نحو مسلمون وسياحي ذكر  
 انتهى في تقدير فعلي هذا لم يصدر في الالف اعرابا وهو ما  
 اختلف آخرون به لان الالف آخر المعرب فكيف يختلف بها آخر المعرب والا  
 لزم اختلاف الشيء في نفسه وهذا باطل والجواب عنها ما مر انما هو الحمد  
 على اعراب الحركة في تقدير فعلي هذا لم يثبت الاختلاف في آخره لان آخر  
 التثنية وهو النون وهو لا يتغير والجواب عنه ما مر قلنا لم جعل الالف  
 علامة الرفع والياء علامة للنصب الجواب بان هذه الموافقة الغرض من نحو  
 ضربا او الموافقة الضمير نحوهما وكذا ان الالف في ضربا ضمير المرفوع  
 وفي تثنية الاسم علامة الرفع وانما صار كلا وكلا واثنان واثنان  
 في ملحقات التثنية لان التثنية الحقيقي ماله مفرد ولا مفردات بهذا  
 سمي وقوله السادس اي الضمير السامع الا حذفت المذكرة ان  
 يكون الرفع بالواو المفهوم ما قبلها فالتثنية الرفع والنصب والجواب  
 ليا والمذكورة ما قبلها فالتثنية النصب الجواب بان النصب تابع للرفع التثنية  
 والجمع جميعا وسياحي ذكرها ويختص بجمع المذكر السالم وهو الذي يكون

بناء المفرد فيه سالم كالمسلمون وفاربعون والواو عشرون ايمع ملحقات الجمع  
 واخراتها في نحو ثلاثون واربعون الي تسعين وانما يختص هذا الاعراب بجمع  
 المذكر السالم لانه سبب الاعراب في نحو فيهما فرعا من وجود حرف الالف في الاعراب  
 في آخرها **فان قيل** وجدنا هذا الاعراب بغير جمع المذكر السالم نحو سنين واربعين  
 وثلاثون وقلوب جمع سنة وارضة وثبتة وقلبة **قلنا** بان المراد من جمع  
 المذكر السالم ما يكون اصطلاحا وهو ما يكون في آخره واو ويا ونون مفتوحة  
 او يوجب بان العبارة على حذف المضاف او على حذف المضافين تقديره  
 ويختص بهذا الاعراب نحو جمع المذكر السالم او يختص بجمع المذكر وما على صيغة  
 فتح فاندفع الاشكال **فان قيل** اورد فيه علامة للرفع فان كان علامة الرفع  
 حاله الرفع يلزم ايراد المؤثرين على اثر واحد وهو غير جائز واجيب عنه ما مر  
 في التثنية **فان قيل** فعلي هذا لا يلزم الاختلاف في آخره **قلنا** بان المراد  
 فتح الاخر آخر ضرر والنون ليس خيرا لانه عوض عن التثنية في خال الجمع الواو فتولا  
 لم جعل الواو علامة الرفع في الجمع والالف علامة الرفع في التثنية وجعل الياء  
 فيهما علامة للنصب الجواب **قلنا** بان هذا الضرورة وذلك لان الالف لا اعراب  
 المستثنى بالحروف الثلاثة يمتلي بلاء اعراب ولاء اعراب بالحق بالحروف الثلاثة  
 بقي التثنية بلاء اعراب ولاء اعراب كلاهما بذا الحروف لوقع الالتباس  
 بينهما فبالضرورة قسمة تلك الحروف عليهما في الالف للتثنية والياء

قيل  
فان

قلنا

قيل  
فان

قيل  
فان  
قيل  
فان

قلنا







واللام كالسنة لا يوجد مع الالف واللام في نحو السجدة وهو يوجد  
 مع الالف واللام في التثنية الرحلة ونحو الزيدان وكذا في الجمع نحو الزيدون  
 فاذا ثبت النون مع الالف واللام علم انه غير عوض عن التنوين في الالف  
 لما جمع اجمع عنه بان التنوين انما يسقط بالالف واللام فلو كانتا  
 ضعيفة واما في التثنية والجمع فصارت متمركزة فهو اقوى منها فلا تؤثر  
 الالف واللام في اسقاطها بخلاف التنوين فانه يساكنه ويؤثر الالف واللام  
 في اسقاطها واما عند الزجاء فانه عوض عن حركة المفرد لا عن التنوين لو  
 جوده مع الالف والتثنية والجمع ولو جوده لمركزة مع الالف واللام في المفرد  
 نحو الرحلة والاضافة في جانب السقوط والاضافة بان يكون ذلك  
 السقوط لقصر الكلام وتخفيفه وتعليقه مع حصول تمام المعنى ومن  
 المعلوم ان الكلام التعليق المقيد يتم المعنى او في حق الاطباء لان  
 يكون سقوطه بالاضافة واما عند ما لا يكون عوضا منها لوجوده  
 مع الالف وسقوطه في الاضافة واما ما عند ابنه مالك النحوي فانه  
 لا يكون عوض عن شيء ايا لا عن التنوين ولا عن الحركة ولا عنهما  
 بل يكون وجوده في اجزاء الالف بالالف في المفرد نحو جواران فان النون  
 فيه لرفع الالف بالالف في المفرد لان جواران تثنية جوار فاذا اريد التثنية  
 زاد فيه في آخره الالف التثنية فصارت جواران واما كان جوارا بعد الالف

اجيب

كقص

وهو مفردا بعد الالف لكونه حية يرتفع ذلك التباس بالمفرد  
 واما الذي لا التباس فيه فله عليه طردا للتثنية هذا كما في المنهش في قاضي  
 الارشاد والمصنف في علم النحوي فيه اطلاقا لكنه يقتصر حصول الفرض  
 بهذا القدر انهم فان ثبت الاطلاق عليه فليبرج اليه قوله نون الجمع الى  
 نون جمع المفرد السالم مفتوحا ابداد وجه الزيادة ليكن في خط مادة المفرد  
 في الجمع واما وجه الفتح فله في بناء على ان الجمع ثقلية في حيث المعنى  
 في التثنية لثقلية الخفة او لانه لو لم يفتح لكان مضموما او مكسورا لا سيرا  
 الى كونه احد منهما لانه لو كان مضموما لزم توالي اربع ضمات متواليات  
 في الرفع نحو مسلمون ولو كان مكسورا لزم الخروج من الضمة الحقيقية  
 او التقديرية الى الكسرة الحقيقية ومشهد التقيد قوله واما تسقط  
 عند الاضافة اي نون التثنية والجمع وانما تسقط في الالف والاضافة  
 لانها عوضا عن التنوين في بعض المذاهب والتثنية تسقط عند الا  
 ضافة فلهذا العوض منه واما على مذهب من قائل بان الحركة او وضع الالف  
 تبارك في حذفته ليعبر الكلام والخلاف ما مر في النحوي في غلاما زيدا  
 صله غلامان فلما اضيف الي شيء آخر تسقط النون اما الاضافة  
 واما لظهور الكلام على الاختلاف التي ذكرنا قوله ومسلموا مصرا صله  
 مسلمون لما اضيف الي المص سقط النون اما للاضافة او للخفة



على الاختلاف المذكورة قوله السابع اي الصف السابع من الالف  
 المذكورة ان يكون الرفع بتقدير الرفع حالة الرفع والرفع بتقدير الرفع  
 حالة الرفع الجبر بتقدير المسرة حالة الجبر ويختص اي هذا الصف السا  
 بع بالمقصود اي باسم المقصور فاللام فيه عوض عن الموصوف تأمل  
 وهو ما جاني آخره اي آخر الاسم الف مقصورة كعصا وانما سمي با  
 المقصورة لان قهرائه وجسده في الفريد وهو ايضا محبوبا عنه  
 الحركة الثلاثة سواء كانت الالف ثابتة كالعصا باللام او متحرك  
 فتم كعصا بالتوسيع قوله وبالضمان اي باسم المضاف اليه يا  
 المتكلم غير جمع المذكور السالم كقوله في صا الاء عرب بالحركات لا  
 هذا الاسم مفرد والمفرد اصغر الحركات وانما صار الاء عرب بتقدير يا  
 دون لفظي لتعذر ظهور الاء عرب في اللفظ لان العصا  
 حرف الف وهو لا يقبل الحركة اصله فصار تقدير يا واما في غلام في فلام  
 لما كان الفلام مضافا اليه المتكلم صار آخر غلام جنبا بسبب اتصال  
 اليه المسرة ما قبلها فصار ما قبلها جنبا عليه ذلك المسرة فلم يبق  
 محل الاء عرب لفظا فصار تقدير يا هكذا لو اوفيه سقط لانه  
 لم لا يجوز ان يكون دخول العوا على سابقا على الالف فتم الي  
 يا والمتكلم يكون اعرابه لفظيا واقتضا الاء تقدير يا اجماع عند

بان

بان الالف في السابق على دخول العوا على سابقا على الالف فتم الي  
 من الفريد في تأمل فالتقدير فعل هذا يعني ان يكون ذلك المسرة في غلام مشترك بين  
 قفسه عامل الاء وبين الاقتضا والياء فيكون اعرابه غلاما لفظيا حالة الجارة و  
 تقدير يا حالة الرفع والرفع بتقدير بان هذا ممنوع لورود المؤثرين اللفظيين على اثره  
 وقد عرفت في بحث التنبيه ان ايراد المؤثرين اللفظيين على اثره ممنوع لكونه  
 كان احدهما لفظيا والآخر معنويا فحينئذ يجوز ذلك لانه بينهما تأمل فالتقدير فعل هذا يعني  
 ان يعرب ما قبل فلام في المؤثر في نحو يفرق وتنفرين اعرابه بتقدير يا دون بناء الى ان  
 الياء كما يقتضي البناء ما قبله كذلك نون جمع المؤنث يفتح البناء على السكون لما قبلها فها  
 قالهم ان يعربوا فلاما في تقدير يا وينشأ نحو يفرق وتنفرين قلنا بان بينهما فرق جلي  
 وهو ان النون في جمع المؤنث ضمير الفاعل على شدة الاء لصار الاء لفظيا ومعناه  
 فلاما لتعذر ظهور الاء عرب في اللفظ لان العصا  
 الالف وهو لا يقبل الحركة اصله فصار تقدير يا واما في غلام في فلام  
 لما كان الفلام مضافا اليه المتكلم صار آخر غلام جنبا بسبب اتصال  
 اليه المسرة ما قبلها فصار ما قبلها جنبا عليه ذلك المسرة فلم يبق  
 محل الاء عرب لفظا فصار تقدير يا هكذا لو اوفيه سقط لانه  
 لم لا يجوز ان يكون دخول العوا على سابقا على الالف فتم الي  
 يا والمتكلم يكون اعرابه لفظيا واقتضا الاء تقدير يا اجماع عند

تأمل

قيل

قلنا

قيل

قلنا

قيل

تنظر



وقيل

تقدير  
فان

تقدير

فان

تقدير

فان

تقدير

والنونات فكى او فيللا يتسبون الخفيفة صورة فلهذا لم يعوض  
 ان يعوض حرف آخر غير النون او لا يلزم ان يعوض هو النون فقل بل يجوز ان يكون التي  
 حرف من حروف الابدال وحرفا مستنجد به يصل زلا كما في المراح لانا  
 لم يزل في جميع الموثق عن اخواتها فلم يزل الانتشار في ذم المبدئي  
 النون في التثنية والجمع عوض عن الرفع المفرد في الافعال فلزم اجزاء الاعراب الخمسة  
 عينا في علم لان الالف والواو ضمير الفاعل والنون عوض ما بعدهما اسرار لمضارع فاجزأ  
 الاعراب الكلمة على كلمة اخرى لا يجوز مطلقا <sup>بقطع</sup> الامر كذلك الا ان الفاعل كالمجرور  
 من الفعل لشدة الاتصال فصار الفعل والفاعل كلمة واحدة فكى انتهى هذا الكلام  
 في الايضاح شرح المراح لم يجوز ان يكون اعراب عصب ونحوه بالحرف كاعراب  
 كلا وكلتا لوجود حرف العصب الاعراب الحرفي في آخره كما في آخر كلا وكلتا بان عصب  
 اسم متمكن لازم التنوين فيمنه اما ان ثبت مع ذلك الالف والتنوين او لا فلا شبهة  
 متمنع للزوم الاتقاء الساكنين وكذا حذف التنوين وحده بالحق الاسم المتمكن عن التنوين  
 بغير ضرورة وكذا حذف الالف لانه يلزم حذف الاعراب وهو لم يوجد  
 الاعراب بسبب تغذر في عصب اما ان يكون قبل الاعمال او بعده فان كان قبل  
 فلا يمنع ظهور الاعراب فيه بل ينقل عليه بان افرض بيننا مجرد تقدير الاعراب  
 مطلق سواء كان التقدير بسبب التقدير او الاتقاء وان فرضنا ان تقدير الاعراب  
 عراب بين تغذر الاعراب لا للاتقال فجوابه انما تختار اجزاء الاعراب بعد الاعمال

اعمالا لا قبله وشك ان اجزاء الاعراب بعد الاعمال متمنع ظهور الاعراب لا تقيد  
 وانما تختار بعد الاعمال لان الاعراب صفة الكلمة والكلمة ذات ومحملة فاجزأ  
 الصفة بعد تقرر الذات والمحل الي بعد بنية لصيغة فصار الاعراب تقدير باعتبار  
 كعلامي تقول موافقا لهذا المذكورة جازي العصب وعلامي في حالة الرفع ورئت  
 العصب وعلامي في حالة النصب وحررت بالعصب وعلامي في حالة الجر فيذكر  
 عصب ايراد كل اسم بكون مفرد آخره الف مقصورة سواء كانت للتثنية فقط او  
 كانت للالحاق او للاشباع او لرعاية القافية وزائدة او غيره مراد بهين وكذا ايراد  
 في ذكر علامي كل اسم صحيح او جارية مجريها انتهى قوله الثامن والي الضم في التثنية  
 من الاضافة المذكورة ان يكون الرفع بتقدير الضمة حالة الرفع والجر بتقدير  
 الكسرة حالة الجر والنصب بالفتحة لفظ حالة النصب ويختص هذا الضم  
 بالمنقوص اي باسم المنقوص وهو اي الاسم المنقوص ما اي اسم آخره ياء اي آخر  
 ذلك الاسم ياء وما قبلها مكسور كالتقاضي مطلق سواء كان الياء اصليا او  
 وضعيا او عوضيا فلهذا اذا ضم الالف سواء كان محذوفه بالتقاء الساكنين او لا  
 وانما صار الاعراب في هذا القسم بالحركات ثم اذا كان بالحركات كان في الياءين تقدير  
 وفي حالة واحدة لفظيا اما وجه الحركات فلا نه مفرد المفرد اصبغ الحركات كما لا  
 يخفى واما وجه التقدير في الياءين المذكورتين فلا تشقال الضمة والكسرة  
 عيا ذلك الياء واما وجه اللفظي حالة النصب فلان الفتحة رخص الحركات

ينتهي  
بدر



تقول مطابقا لهذه <sup>القاعدة</sup> المذكورة جائي القاضي دريت القاضي ومررت بالقاضي  
وعلي هذا القياس غير قوله التاسع اي الضيف التاسع من الاضاف المذكورة السابقة  
ان يكون الرفع بتقدير الواو حالة الرفع والنصب الجواب بالياء لفظا حالة النصب  
والجواب بالنصب تابع للبريد ينحصر هذا النصب بالجمع المذكور السالم مضافا الى ياء المتكلم  
تقول جائي مسلمي تقديره مسلمون فلم اضيف سقط النون عند الاضافة  
فصار مسلموا فقد توجهت اليه قاعدة الرفع وقوله اذا اجتمع الواو والياء  
والاولى منهما ساكنة فقبلت الواو بالياء للرفعة لا الياء واذا لا ان الياء اضعف  
من الواو وادخلت الواو الياء في الوجود الجنس بدلثة الضمة بالكسرة  
لما سبقت الياء فصار مسلمي فصار حلا ممتا الاعراب وهي الواو تقديرها  
لا بد ان ذلك الواو ياء فلم يبق الواو على اصله وريت مسلمي مررت بمسلمي  
في حالة الناصب الجارة فان النصب تابع للبريد انما صار الاعراب بينا بالرفع  
لما فتح انه جمع ولوجود حرف حال لا اعراب في آخره وانما صار تقديرها في حالة  
الرفع ولفظها بالتين لان في حالة الرفع ابدال الواو بالياء فلم يبق الواو ادا ابر صار  
ياء وفي حالة الناصب الجارة لا ادغام فخطوا الادغام لا يخرج الشيء عن حقيقة  
الخلا لا بد ان فانه يخرج الشيء عن حقيقة انتهى <sup>قوله</sup> كما ان الاعراب بتقديرها  
حالة الرفع كما ان في حالة الناصب الجارة اي تقديرها لان الياء على ممتا النصب  
والجواب لا يكون ظاهرا بل كونه مدعى مستترا <sup>قوله</sup> بان الادغام لا يخرج الشيء

عن الحقيقة كما عرفت فالتلفظ بالياء الثلاثة تلفظا بالياء الاولى اي  
اذ المدغم والمدغم فيه حرفان في التلفظ واعلم ان الاعراب التقديرية قد  
يكون في الحركات وقد يكون في الحروف فاذا كان في الحركة فقد يكون في الاحوال  
الثلاثة كما في عصا وعلامي وقد يكون في التين كما في قاض وداع ورام  
واذا كان في الحروف فقد يكون ايضه في الاحوال الثلاثة نحو جائي ابو القوم  
وريت ابا القوم ومررت بابي القوم ولم يذكر المصنف هذا القسم لقلته وقد يكون  
بحالة واحدة كما في مسلمين فعلي هذا ان يكون الاضاف عشرة لا تسعة  
وهو ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب بتقدير الالف والجواب تقديرها  
الياء كما في قوله جائي ابو القوم وريت ابا القوم ومررت بابي القوم  
بانه مندرج تحت قوله كعصا وعلامي فان قوله وقد يكون الرفع بتقدير الضمة و  
النصب بتقدير الفتحة والجواب بتقدير الكسرة اعلم انه ان يكون بالحركات او بال  
الحروف ففي صورت الاندراج صارت تسعة تأملوا علم ان هذه القعدة  
المذكورة هي كونه اجتمع الواو والياء والاولى لي منهما ساكنة الى آخره مشروط  
بشرائط اربعة ان يجتمع الواو والياء في كلمة واحدة مستقلة كما في مربي  
اصطه مربي او في كلمة كما اذا كانت في كلمتين غير متعلقتين كما في ضاربي و  
رامي اصطه ضاربي ورامي فان كل واحد منهما كلمتين لكنهما في حكم الكلمة  
الواحدة لشدة اتصال الضمير مع ما قبله فهذا الشرط حريته فحقوق الواو والياء



وكذا قوله ان يفرد ويوما ويوما وطوا على الادغام لان اجتماعهما ليست  
 في كلمة واحدة حقيقة او حكمية بل في كلمتين المستقلين وثانيها ان لا يكون  
 ذلك لواء مبدل على الالف نحو تسير وثانيها ان لا يكون ذلك لواء مبدل على  
 الواو نحو ديوان وثالثها ان لا يكون ذلك الكلمة على وزن افعل نحو اليوم  
 وفيها ان لا يكون ذلك الكلمة علم المؤنث نحو حبة علم للمرة صفة و  
 سادسها ان يكون في آخر الكلمة لاني الوسط نحو مقبول ومجبول و  
 سابعها ان لا ينبت شيئا آخر ثم هذا الشرط شرط الوجوب لا الجواز لا  
 الجواز لا يقتضي هذا الشرط سواء وجد هذا الشرط او لا في الجواز لا  
 دغام هذا كله في شرح زنجاني وبعضها لا يوضح شرح المراح تأمر  
 قوله الفصل الرابع من الفصول الاربعة المذكورة ويكون جزؤه المقدمة  
 ويتوقف عليه الشروع في تقسيم اسم العرب اي في تقسيم لمرب في ان يقع الا  
 شكل النشائي في كلمة في الظرفية وقوله وهو على نوعين اي ذلك الاسم  
 منصرف خبر المبتدأ والخبر وفي احد منصرف وهو ما ياتي اسم ليس فيه سببان  
 فقوله سببان اسم لقوله ليس خبره فيه مقدم عليه والجمع صفة الموصوف  
 او صلة الموصول على ان ما موصوفة او موصولة ثم الموصوف  
 مع الصفة او الموصول مع الصلة خبر المبتدأ وهو قولك وهو علم ان كلمة  
 ما لا تجوز اما ان يكون في محل المبتدأ او في الخبر فان كان الاول فالموصول

في قوله  
 في قوله

علم الجبل

بناء

هناك

هناك اولى من الموصوف لان المبتدأ وقع ان يكون معرفة والموصول ايضاً معرفة  
 واذا كان في محل الخبر فالموصوف اولى من الموصول لان الخبر وقع ان يكون معرفة وان  
 جاز تعريفه فالموصوف مكررة مخصصة انتهى كذا في غاية التحقيق قوله او سبب  
 عطف على قوله سببان في اني الا عراب كما له على وجه المذمورة تأخر وكلمة او سبب  
 لا تقص (الحقيقي) يقوم هذا السبب مقام اي مقام السببين في التاثير بان تكون  
 واحدة وتأثيرهما من الاسباب التسعة قوله يقوم جملة خبرية وقعت  
 واحدة وقوله من الاسباب بيان لما يقوم مقامهما او من السببين او من جميعهما تأخر  
 انتهى  
 ما لم يأت في تقسيمه لان المقصود معرفة الاسم وهو صواب  
 بالتعريف بان الباعث على تقسيمه خبر او الاحكام المختلفة لهما  
 كما لا يخفى تقسيم الشيء لا يكون الا بعد تعريفه كما لا يخفى على  
 وهو المركب الذي لم يشبهه آه دون تعريفه الذي وهو كلمة تدل على معنى في نفسها  
 لان ههنا تقسيم لمرب لا تقسيم مطلق الاسم سواء كان معرباً او مبني  
 ان نوعاً مما فيه سببان وقد وقع ذلك منصرف بان المراد من سببان  
 السببان مع شرائطها وفيه انتفاء الشرط كما سيجي عن قريب  
 ثم قدم التعريف المنصرف على غير المنصرف بان المنصرف اصل النسبة الي  
 غير المنصرف تأمر كذا بدو قوله ويسمي المتكسر اي ويسمي ذلك لمرب المتكسر  
 امكن على صفة اسم التفصيل لا مكانه على عراب ثلثة وقد مر وجه كل واحد

في قوله  
 في قوله

على

في قوله  
 في قوله



منها اي من العرب والتمسك والامكان لما فرغ المصنف من هذه المعرفة شرح  
الآن في حكمه وهو اثر المرتب عليه فقال وحكمه اي اثر المرتب عليه ان يدخله  
 الحركات الثلاثة مع التنوين **فان قيل** حكمه اني واثر ذلك في غيره البيان ان  
 المدحول ليس اثره بل هي صفة المتكلم حقيقة والحركات تبعها ومجازا **قلت** بان  
 اضافة الحكم الي غير ضافة معنوية بمعنى لام المقدر او في تقديره وحكمه لا وفيه  
 في غير ان يقع الاشكال ومثله في الاشكال سببي في حكم غير المنصرف انشاء الله تعالى  
 مع جوابه تقول انت موافق لهذه الحكم المذكورة جاني زيد وريت زيد او مررت بزيد  
 قوله وغير المنصرف اي وثانيه غير المنصرف على حذف المبتدأ وهو اي الغير المنصرف  
 حاكي اسم فيه سببان منها اي في اسباب التسعة او واحد منها اي في اسباب التسعة  
 تقوم ذاك الواحد مقامهما في التاثير بان تؤثر وحدتهما شرهما فتقول سببان ما  
 مبتدأ وخبره مقوله في مقدم عليه او في عطفه والجملة صفة الموصوف او وصلت  
 الموصول والجميع خبر المبتدأ وهو الضمير المرفوع اعني وهو واحد عطف على السببان  
 في عرابيه كاعرابه على الوجهين المذكورين تأمل ما تقدم مقامهما ليس لهما الا صفة  
 منهي الجميع والآن الثاني في سببي ببيان انشاء الله تعالى **فان قيل** ان نقول وهو  
 كذا واحد منصرف مع ان فيهما سببان **قلت** بان المراد من السببان السببان مع شرا  
 يتكلم ويشترط الجملة في هذه الاسمين الزيادة او تحرك الاوسطا وكلاهما بينهما  
 متفقان تأمل **فان قيل** ان هذا فيهما سببان وهي ليس غير منصرف **قلت** بان

هنا

قيل  
 فان  
 قلنا

هذا وجهين احدهما اشتمالا على ذلك لسببين مع ملا حظته الشرط مع قطع  
 النظر عن الحقة والثاني في اشتمالا على ذلك لسببين مع ملا حظته الشرط  
 فاذا تصور كونهم مع ملا حظته الشرط فهو منصرف قطعا لانه اذ ان التمرط  
 فالتامشروط في تصور كونهم مشتركين على وجود السببين قطعا غير منصرف لو  
 وجه السببين في العلم والثاني **فان قيل** غير المنصرف لا يكون مغاير للمنصرف بل من  
 عنه الجرد والتنوين والالزام ان يكون منبئا لان غير المنصرف لا يكون منبئا **قلت**  
 بان المراد من الانصراف وهو اشتمال الاسم على اعراب الثلاثة او اشتمال الاسم  
 على اعراب الزايد على الفعل ويراد بغير المنصرف اشتمال الاسم على اعراب الثلاثة  
 ولا على اعراب الزايد فالانصراف وغيره بينهما بمعنى الزيادة بناء على ان المنصرف  
 ما خذونه الطرف وهو الزيادة في كل حال في الاسم اما اشتمال الزيادة او غير  
 مشترك في اعراب الزايد اولا في الاول يسمى منصرفا والثاني غير منصرف انتهى  
 كذا اوردوا الفاضل قدس سره العزيز وهو العبد الغفوري في نسخة على الفوائد  
 الصائفة تأمل **فان قيل** يوق في تعريف غير المنصرف ما تشابهه في السببين  
 حقيقة او حكمي لكان احق واشهر **قلت** بان المراد من ذلك لان المشابهة و  
 وعارضي يتوالد منه بعد وجود السببين في الاسم فخذ الذات في التعريفات او في  
 اخذ الصفة لان التعريف لحي او في من تعريف لرسومي تأمل **فان قيل** لم عدل  
 المصنف عن تعريف المشهور بغير المنصرف وهو قوله غير المنصرف ما يعتزل عنه الجرد

قيل  
 فان  
 قلنا

قيل  
 فان  
 قلنا











اكرم معلوما ومجهولا ووزن ضرب على بناء المجهول من المجهول ووضح على بناء  
 المجهول ايضاً ووضح ووجه لا ومعلوما وهذا هو المشهور فيما بينهم وانما هو  
 زان العدل فهي وزن مثلث ووزن مس وقطام ومسه سوس وثلاث بهذا  
 ايضاً هو المشهور ثم العدل الحقيقي ما يوجد وليس على اصل ذلك الاسم  
 منع الصرف والتقدير ما لم يوجد وليس على وجود الاصل الا منع الصرف  
 وانما الدليل على اعتبار خروج الاسم عن ذلك لا اصل فليس منع الصرف  
 فلهذا اذ منع على الصرف عمر وزفر لوجود استعني لهما غير منصرف في قضي ذلك المنع  
 اعتبار الزوج وانصرف ضرود وبلد على وزن عمر وزفر لانهم وان كانا على  
 وزن عمر وزفر لكانا لم يجد في الاستعمال غير منصرفين لم يحكموا باعتبار الخروج  
 عن الاصل وهو ضرود وبالذات وفيه كلام سياتي في بعد انشاء الله تعالى قوله ويجمع  
 ما مع العلمية اي يجمع ذلك العدل مع العلمية كعمر وزفر مثال للعدل التقديري  
 ولا يجمع العلمية مع العدل ايضاً وذلك لانهما وجد غير منصرفين ولم يكن  
 فيهما سبباً الا سبباً واحداً وهو العلمية وهي واحدة لا تمنع الصرف بقدر  
 فيهما العدل بان اصل عمر وزفر عامر وزفر عدل عنهما اي عمر وزفر لم يحد  
 في سبباً حفظاً لقاعدة تهم فيكون العدل التقديري مع العلمية **في قيل** بالاشارة  
 يعلم خصوصية اصلها بكونه عامر وزفر لحوال ان يكون اصلها غير ذلك اللهم  
 الا ان سبباً عنهما بان الدال والشاء هما عليهما بحسب قطام بان قطام معدول  
 عن القاطمة

قد قيل  
 قد قيل  
 قد قيل

عن القاطمة لان المعنى لفظ قطام بعينه مع قطام قاطمة **في قيل**  
 ينبغي ان يكون ضرود وبلد وجوز غير منصرف لوجود كل واحد منهما على وزن عمر وزفر  
 وانت قلت ان وزن فعل من وزن العدل فيجب ان يعتبر في العدل يحكم  
 بغير انصرافه وذا لم يحكم بغير انصرافه فعلم انه يحكم لا تكلم والتكليم ليست بحجة  
 وسند **قلت** بان مجرد وجود الاسم على وزن العدل لا يكفي لا اعتبار العدل  
 ما لم يقتضي منع الصرف يعني ما لم يوجد في الاستعمال غير منصرف وضرود وبلد وجوز  
 لم يستعمل كل واحد منهما في كلامهم غير منصرف بل استعمال كلهم على الانصراف والا  
 انصرف هذا هو مادة الفرق بين فعل غير المنصرف كعمر وزفر وبين فعل منصرف  
 كعمر وبلد وثمة تأمل قوله يجمع اي العدل مع الوصف ايضاً ثلاثاً وثلاث  
 مثال للعدل التحقيقي ولا يجمع العدل مع الوصف ايضاً وذلك لان في ثلاث  
 وثلاث تكرر المعنى في المعلومات ان التكرار المعنى لا يكون الا بعد تكرر  
 اللفظ بناء على ان تكرار المقنوب يستلزم تكرار القاب بينهما لم يكرر اللفظ  
 وتكرر المعنى شاهد على وجود اصلها بان اصلها لفظ مكرر وهو ثلاث  
 ثلاث عدل كل واحد من ثلاث وثلاث عن هذا الاصل فاذا تكرر العدل التحقيقي  
 في جميع مع الوصف وهو ثلاث انتهى **في قيل** الوصف العبري سبباً منع الصرف بالوصف  
 الاصيل لا العارضي والوصف في ثلاث وثلاث عارضي لان ثلاث وضعت مرتبة معين  
 في مراتب العدل وهي ما فوق الاثنان وتحت الاربعه فلا وضعية فيها وضعت **قلت**

قد قيل

قلت

قد قيل

قلت



بان المراد كذا الك الاله لانه عدل ثلاث ومثلث عن ثلاثة صارت ذالك الوصف اصيله بنا  
 على ان المعدول وضع ثمان فوضع ثلاث ومثلث اي عدولهم عن ثلاثة ليس الا مع الوصف  
 ذالك اصيله قوله واخر مثال العدل التحقيقي والاجتماع المعدل مع الوصف ذالك لان  
 اخرجهم اخري وهو مؤنث آخر واخر اسم تفضيل قياسه ان يستعمل باحد امور الثلاثة  
 احدها كونه مضافا لافضل القوم والثاني باللام نحو الافضل والثالث بمنه نحو افضل  
 فمعه وهذا اللفظ اي آخر يستعمل غير هذا الامر الثلاثة اي يستعمل غير هذا القياس المذكور  
 فعلم انه معدول على هو القياس فيه فذهب بعضهم الى انه معدول على استعمال باللام وهو  
 ان هذا الاستعمال اصيل بالنسبة الى الآخر منه لانه يستعمل مطابق للموصوفين فيه فوزيد  
 الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وذهب بعضهم الى انه معدول  
 على استعمالهم من وجهين ان هذا الاستعمال اصيل في انواع الثلاثة لان استعمال  
 على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو ذكر المفضل عليهم وهو موجود فيه ولم يذهب احد  
 الى جهة الاضافة لانه المضاف اذا قطع على الاضافة يجب في آخر ذالك المضاف ضمير  
 عنه ذالك المحذوف في بي التثنية نحو يوم اوتينا على الفرة نحو قبل وبعد او اضافة اخرى  
 نحو يا تيمم على ولا شيء ومنه المذكرة في آخره فلنذهب الى جانب الاضافة  
 هكذا قالوا **ففي نظر** لانه لو كان معدولا على هو اللام فيهم يعني الاخر يلزم فيه  
 من دون ان اما الاول فلان آخره يكون مبنيا لتضمنه مع اللام واما الثاني فلانه ينبغي  
 ان لا يكون فتح باب العدل اذ في باب العدل تغير اللفظ دون تغير المعنى وفيه تغير المعنى  
 اي

تقدي وقته نظر

تقدي

اي لانه التعريف غير مراد فيه **اجيب** بان آخر معدول عنه ولا يكون متضمنا لمعنى اللام  
 او العدل لا يستلزم التضمن فاذا لم يتضمن لم يكن مبنيا **واجيب** عن الثاني بان المراد منه  
 المعنى المعنى الاصل في الوصف والتعريف معنى زائدة فاذا وجد فيها اولي والا فلا فساد فيه  
**فان قيل** لو كان معدولا على استعمالهم مع ضمير يلزم فيها بضم محظور ان احداهما ان  
 يكون مبنيا اي تضمنه معنى مفعول هو حرف وتضمن المبنى معنى والجواب عنه بانه لا نسلم  
 انه متضمن لمعنى من عدم بناء معنى التفضيل فيه لان آخره ليس هو ضمير بمعنى غير فلا يكون  
 مبنيا وثانيهما انه ينبغي ان لا يكون فتح باب العدل اذ في آخره يستعمل مع الآخر  
 يستعمل من ذكر ابد الالان اسم التفضيل المستعمل يجب كونه مفردا مذكرا  
 فلا يكون خروج عن صفة والجواب عنه بان اسم التفضيل المستعمل بمعنى في استعماله  
 فيه الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما قالوا على ان افضلهم على اسم فلو  
 لم يكن مستويا للجمع لم يصح الحد الافضل على قوله على ان لا نقول على ان الجمع ولا يجوز  
 ان يحد الجمع على المفرد فلا يقال الزيدون قايما فاذ صرح الجمع خروج عن صفة بل  
 انتهى هذا في الفاعلية قوله وجمع هذا ايضا مثلا للعدل التحقيقي والاجتماع العدل  
 مع الوصف وذالك لان جمع جمع جمعا وهو مؤنث اجمع وقياس فعلا ان كان صفة للجمع  
 على فعل كراي على حموان كان اسما للجمع على فعلا او على فعلاوات كصراي لجمع على صرا  
 او صراوات وهو لم يكن على هذا القياس فعلم انه معدول على هو القياس وهو جمع او  
 او جمعها وات انتهى **فان قيل** لو كان معدولا على فعل فعلا الصفتي فهو المراد

واجيب

واجيب

فان قيل

فان قيل

فان قيل



لحصول اجتماع التحقيق مع الوصف وان كان معدلا عند افعال الاسمي فلا يستقيم  
 لعدم حصول اجتماع العدم مع الوصف بل الوصف فيها فلا يكون غير منفرد **فقد** الامر كذلك  
 ان فعل فعل الاسمي يحمل على فعل فعل الوصف بناء على الوضع لان الوضع افعال فلا يكون  
 الا للوصف والاسمي على طار عليه فلا يجوز ان يستعمل بعد العفوف قدس الفعول على قدر  
 النصايب قوله اما الوصف في اللغة ستون يعني وفي الاصطلاح كون الاسم والاعراض  
 مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها كما لا حرج في اسم يدل على ذات مبهمه مأخوذة مع بعض  
 صفاتها وهو الحرف النحوي فتكون الاسم بنسبة شتم لجميع الاسماء وقوله في الاعراض يخرج  
 ما يدل على المعاني المتبادرة وقوله مبهمه يخرج ما يدل على ذات معينة كزيد وقوله مأخوذة مع  
 بعض صفاتها يخرج ما يدل على ذات مع بعض صفاتها ما يدل على عيادة فقط كرجل فيبقى  
 على ذلك ما يدل على ذات مع الوصف تاما قوله فلا يجتمع مع العلمية اصلا الفاعل للتعريف  
 فاذا كان للوصف وكون الاسم دال على عيادة مبهمه فلا يجتمع مع العلمية اصلا لان  
 الابهام والتعريف لا يجتمعان في مكان واحد لانما امتا فيان قوله وشي طرأ على  
 الوصف في سببية منع الصرف لا يكون للوصف وصفا بامسا الوصف اعلم ان الوصف على قدر  
 وضعه وعارضه يعني كون الاسم والاعراض مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها على نحو  
 وضعه وهو ما وضع لذات مبهمه سواء بقى على ذلك الوصف كضرب وسفوف وجرم يقع على  
 ذلك الوصف بل صار علما كاحمد علما الرجل اسود وارقم علمين للحيثية وثانيها عارضه و  
 هو ما منع لذات معينة ثم صارت اللات مبهمه كاربع في مرتب بنسوة اربع فاذا

كان

كاه الامر كذلك فالعبرة في سببية منع الصرف الاصلية الاصلية لا العارضة لغرض  
 قوله فاسود وارقم غير منفرد اي كل واحد منهما غير منفرد في قوله وان صار اسمين  
 للحيثية الاولى للحيثية الاسود والثاني للحيثية التي فيها سواد وبياض لاهلتهما في  
 الوصفية اي لاهلتهما في الوصف فلا يضره غلبة الاسمية لان غلبة الاسمية في  
 طارئة على الوصف فلا يعتد به قوله واربع في هذا التركيب مرتب بنسوة اربع منفرد  
 مع ان فيه صفته ووزن الفعل لكونه على وزن الكرم وهو من اوزان الفعل فينفي ان  
 يكون غير منفرد لكنه منفرد لعدم الاصلية في الوصفية لان اربع وخمسة وستة وغير  
 حرك الاسماء والعدد كل واحد منهما وضعت لمرتبة فمن مراتب العدد فلا وضعت فيها في الوصف  
 لكونها موضوعة لذات معينة لانه وضعت للذات مع بعض صفاتها كما لا يخفى على السوقة  
 التي هي من قبيل الذات اي جعلت صفت لذلك التي هي من قبيل الذات والاعيان صارت الذات  
 مأخوذة في اللفظ النسوة والسطوة الاربعة والخمسة والستة عن معنى الذاتية اي جردة هذه اللفظ  
 عن معنى الذاتية وصارت صفة للوصف لا ليعتدوا بنسبة ونحوهما فلا يعتد به في الوصف في  
 سببية منع الصرف لان هذا الوصف حصلته والنساء للاربعة ضمن هذا التركيب فاذا قطعت  
 عن الوصفية تعود الى معنى الوصفية وهو مرتبة المعنوية من مراتب العدد فلا اعتبار لذلك  
 الوصف **فقد** ينبغي ان يكون اسود وارقم منصوب لبيان وزن الفعل فيهما ليعتدوا بهما التاء  
 وللعبرة في سببية منع الصرف ووزن الفعل الذي حيزا للتاء وهما يقبلان التاء كما قالوا  
 اسود وارقم للحيثية المكونة **فقد** بان ما من التاء التاء التي يكون في كسب وحرق التاء

فان

فان



فيهما عنيتا سمي لان التانيث افعال الصفات بغير فعلها بالحق المردود نحو سودا واوراق  
 وقمار واوراق حراي لا بالتاثير فيها غيرهما ولا بطلان الوزن **فان قيل** ينبغي ان يكون المضاف  
 اربع لبطلان وان الفعل لا يجهل وصفه العارض فان اربع قابل للتاثير فقالا اربعة رجال والعقب  
 الموصوفين الذي غير قابل للتاثير **قلت** بان المدح من التاثير والتاثيرية وانه التاثيرية بقيا سمي لوجود  
 هاتين استعملتا المذكورة والقياس استعمالهما في المؤنث فكذا التاثير لا يطل الوزن بل الوزن بالتاثير  
 باقيا فانظر اربع لا يكون الا لوصف العارض **فان قيل** قد عرفت ان غلبة الاسمية لا يفر  
 الوصف من غفوة من افعول واجزا فالاول علم الحية والثاني علم الصفر **قلت** بان غلبة  
 الاسمية على الوصف مضرورة فان كان الوصف مشهورا قبل العلمية وظاهر فغلبته الاسمية لا  
 يفر ذلك الوصف كما في اسود وورق وغيرهما وان كان غير مشهورا وظاهر فغلبته الاسمية لا  
 يفر ذلك الوصف كما في افعول علم الحية واجزا للصفر لعدم استعمالها في الوصف قبل العلمية  
 السمي كذا في الغايه قوله اما التانيث الحاصلة بالتاثير فشرط ان يكون الاسم الذي  
 فيه تاثير التانيث فالضريح يرجع الى الاسم بقريته بحيث لا تانيث والاسم يصح حمل العلمية على قوله  
 وشرط لان العلمية للاسم لا للتانيث وانما شرط العلمية لهما من الزوال لان الاعلام محفوظ  
 عن التغير بقدر الامكان وذلك لان التاثير عارضه للكلمة وطريقه عليها فيكون  
 محل الزوال والابدية اسيا استعنت ان يكون قويا ومستقلا لا يهاب خروج الاسم عن اصله وهو منع  
 الزوال استوطنا في الوقوف كما يقال طلعت بالها **فان قيل** لا نسلم ان الاعلام محفوظ عن التغير  
 لوجود التغير في جبرائيل وميكائيل **قلت** بان المدح من الاعلام الاعلام

البشرية

حسرا

عقل

ما

عقل

لنا

فالتعبد

فالتعبد

البشرية لا اعلام الملايكة وسكتهم ان يكون له وضع ثان لا متغيرا انتهى قلنا  
 المناوي في اعلام البشرية وقد يتغير فيهم كما سيجي في بيوت الترخيم **قلت** به  
 قيد قدر الامكان مراد فيه والمناوي خربت عن قدر الامكان لوجود الفروقة  
 فيه لا الغرض من المناوي جوابا للمناوي فيقتصد في المناوي بالتخفيف لتخلص  
 من المناوي الى المقصود بساعة كما يقال يا حمق زيد ااصح يا احمد قذير اخلا  
 قصه وقية زيد حذف الدال عن احمد وقيل جده باق مضموما او مفتوحا على  
 فصار يا احم قذير اقول كلمة **حفظت** منطلقة ورابعة وكذا ان المعنوية  
 اي وشذ انك للفعل في اشتراط العلمية المعنوية لان التاثير التانيث الفعلي  
 لما شرط لها العلمية فله المعنوية بطريق الاول ثم تار التاثير اي تاثيرا ايدة ولا  
 في آخر الاسم تبصير بالوقف والتاثير المعنوية ما كان سمي عيا اما باعتبار  
 المسيح كزينة مؤنث معنوي سمي عيا باعتبار المسيح او سمي عيا غير اعتبار المسيح  
 كذا وشخصي بغير دلالة التاثير الفعلي والمعنوي متشددان في العلمية اشار  
 الى بين الفرق بينهما بان العلمية للتاثير الفعلي شرط لوجوب منع الصرف بلا شرط  
 زائدة وان العلمية للتاثير المعنوي شرط لوجوب منع الصرف ولوجوبه شرطا  
 واي هذا البيان اشار المصنف في قوله ثم المعنوي اي المؤنث المعنوي على حذف المضاف  
 ان كان شلا ثانيا اي اسما شلا ثانيا على حذف الموصوف اي ان كان المؤنث المعنوي  
 اسما شلا ثانيا اي منصوب الى ثلاثة ارف في اخره الشلا ثانيا الحقيقي لا

بطريق الادراك  
 التاثير في العلمية  
 التاثير في العلمية

تأمل

قلنا



لا الاضافي اي بالنسبة الى الرباعي لئلا يدخل فيه الثلاث في المنهج **فان قيل** الثلاث  
 بالبناء المنسوبية لا بخلاف اما ان ينسبوا الى الثلاث لضم التاء الاولى او الثلاث لفتح التاء الاولى  
 فان كان منسوبوا الى الثلاث فضم التاء في لفظ الثلاث خطأ لان المنسوب يجب ان يكون موافق  
 للمنسوبة اليه في الارتفاع والاداء النسبة **قلت** بان لثلاث في منسوب الى الثلاث لفتح التاء  
 الاولى والضم في لفظ الثلاث الماكن بالياء النسبة غير قديمة اي غلط وخطا مشهور  
 فاللفظ المشهور اوضح من الفصيح الغير المشهور كما في المستقبل الذي القياس فيه ان  
 يقال المستقبل بكسر الباء كذا في قوله مولانا في المدقق في حاشيته المصنف في علم  
 النحو فطلب هناك قوله ساكن الاوسط صفت الثلاث غير عجيبة ايضا  
 صفت الثلاث غير عجيبة اي في قوله المذكور وذلك الثلاث في جميع الضمير لكل  
 واحد منهما الاول بالياء عند الثانية للقراب اي يجعل ذلك الاسم منصفا لانه  
 لا وجود فيه سببان العالمية والثانية لكون الثانية ضعيفة لا يكون لقوة  
 انما يخرج الاسم عن اصله ومنه بحث ياتي في باب العجدة ويجوز تركه نظرا الى  
 وجوب ان السببين مع قطع نظر لقوته وضعفه كانهما يحسن صفة ترك  
 وجند على الوجه الاول وان لم يكن ذلك لاسم هكذا بان كان انتفي فيه مجموع  
 وجوه الثلاثة او انتفي فيه احدى وجوه الثلاثة كما بينت من قبل اي منع الفرق  
 ذلك الاسم لوجود السببين المستقلين بزيادة او تحريك الاوسط او العجدة كذا  
 على العمدة لوجود السببين مع وجوه شرط وجوب تأثير التاثير المعنوي وهو زيادة

على الثلاثة وحقه لوجه السببين مع وجود شرط وجوب التأثير التاثير المعنوي و  
 هو تحريك الاوسط ووجه وجوه السببين مع وجود شرط وجوب تأثير التاثير  
 المعنوي وهو العجدة واما التاثير الى صلة بالالف المقصورة كجاء والمحدودة  
 كما هو متفق فيها البتة مفعول فيه لقوله محتج اي في كل زمان لان الف قائم مقام  
 السببين واما تميم مقام السببين او التاثير لزوم فالي رتبة والمجور متعلق  
 بالفعل المقدر فاحد السببين التاثير بنفسه وتاثيرها الزوم ذلك لان  
 الحكمة بحيث لا يتغير في الاستعمال عن ذلك الحكمة فلا يقال في جلي جلي ولا في  
 حمراء حمراء ذلك الزوم بمنزلة التاثير الاخر في تكرار التاثير فيه واسبابها  
 خودات في التعريف غير المنصرف اعم من ان يكون من وجوه السببين التاثير بالالف  
 المقصورة والمحدودة وصيغة التاثير المجموع او من جنسيتين انتهى **فان قيل**  
 اذا كان الزوم بمنزلة التاثير الاخرى يجب ان يكون في طلبة البناء لوجود التاثير  
 اسبابه ووجوه ثلاثة اسباب ياتي في الحذف وتماز لوجود الاسباب  
 الثلاثة احدى العلمية وتاثيرها التاثير والتاثير التاثير لكونها كذا في  
 العلمية وتاثيرها التاثير اللغوي وتاثيرها الزوم المستفاد من علمية ذلك الاسم  
 بان الزوم في الفين وضعي وفي التاثير في وعادي فلا يكون سببا لانه نشأ  
 عن العلمية قوله واما المعرفة اي في اللغة معلوم كذا في شي ودني الاصطلاح  
 ما وضع شي ومعلوم والتاثير ما وضع شي وغير معلوم ثم المعرفة على الاقرب

فان قيل

بما ان السببين في التاثير  
 منصفان فلهذا ذكر الاسم في التاثير



منها المضاف نحو غلام زيد والمعرفة باللام نحو الحجاب والضمير التام فيهما هي هما هنا  
 شارة واسماء الاشارة نحو هذا والموصولات نحو الذي والمعرفة بالنداء نحو يا حمار الاعمال  
 قوله فلا تعتبر في منع الصرف الفاء فيه التفرع اي اذا كان للمعرفة كذا وكذا فلا تعتبر في  
 سبب منع الصرف العلمانية وذلك لان الاضافة واللام من خواص الاسم فاذا  
 وجب في الاسم قوتها جبهة الاسم وهو الانصراف واما الضمير والاسماء الاشياء  
 سات والموصولات فكونها من المتبنيات والانطراف وغير الانصراف من اقسامها  
 فلا يكون سببا اليهم واما المتبادر فهو داخل في المعرفة باللام لان التعريف بالياء والميم  
 مؤلفا يعرف الادم عند النحاة قولوا ويجمع على صيغة المؤنث لا على صيغة المذكر  
 لان المعرفة مؤنث لان يقال المعرفة مصدر ميمي فيجب مجوز على صيغة المؤنث وتذكر  
 في مجمع ذلك المعرفة مع غير الوصف لان الوصف يدل على ذات مبكورة والاعلام  
 يدل على ذات معينة فيكون من قبيل الاضداد والضد ان لا يجتمعان في مكان واحد  
 اهدى **في قيل** المعرفة يدل على اداة نحو زيد وعمر ومن المعلوم ان السبب هو وصف  
 التعريف لافات المعرفة **واجيب عنه** الامتناع ان لا يكون المعاني على في المنها  
 تقديره اما تعريف المعرفة فيجوز دفع الاشكال **في قيل** لان السلم انما يقع ضمن  
 الاشكال لانك تعرف من ورطة وتقع في ورطة اخرى لا يحتمل عليه لان العلمانية لا يكون  
 الا الاسم لا التعريف تاملا **واجيب عنه** الوصف اذا ضيق الى الذات جازا لا يحتمل  
 عليه شي في نفسه زيد حاصل وههنا كذلك لان التعريف ههنا مضافا

فالتك  
وجهد عنه

فالتك

واجبه

بالمعرفة

قائمة

الى المعرفة **في قيل** لم يبعد العلمانية سببا والمعرفة شرطها محتمل فغير بعض  
 النواة **واجيب عنه** بان اسباب منع الصرف كلها فروع وذلك لان العدل فرع  
 المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والجمعة فرع العربية والتركيب فرع الافراد  
 اذا كان الامر كذلك فالعلمانية والتعريف كلاهما فرعان للتشكيك ويصلح كل واحد منهما  
 سببا الا ان فرعيت المعرفة اظهر من فرعيت العلمانية لانها تقع مقابلا للتشكيك كما يقال  
 هذا معرفة لا معرفة ولا يقال في الاستعمال هذا علمانية لا معرفة قوله اما الجمعة في  
 اللغة العلمية اي بسكي زيان وفي الاصطلاح كون الاسم محمدا وضع غير العرب وتنا  
 شرط في منع الصرف شرطان واشتار اليهما المصداق وشرطها الاول ان تكون علمانية في  
 الجمعة بان يكون وضع ذلك الاسم في العلم ويكون ذلك الاسم علمانية على منهم شي  
 معين وانما شرطها العلمانية لئلا ينزع الزوال لان العرب قد ينظر قولوا اي ينصرفوا في  
 الناطق فلم يبالوا في التغير في الناطق لغة اخرى فاذا تغيروا في الجمعة لا يكون  
 جمعة بل يصير ذلك لا يحتمل الاسماء العربية وشرطها الثاني ان لا يكون احد الامرين واما  
 اليه المصداق بقوله وزائدة عطف على قوله على فيكون فيكون تقديره وشرطه  
 ان يكون زائدة على شئ اخر كابر اسم واسما عطف واسماق ويعقوب او  
 شلا شيا متحرك لا وسط كشر اسم حتى يدبر وكذا المثل اسم اب نوح عليه السلام  
 فلي د مصروف الناء للتفريع بالنظر الى شرط الاول وهو العلمانية لعدم العلمانية



والله

في العجبة لا حقيقة ولا حكم أما كونه لا حقيقة فلهذا تعينه في دواديل يستعمل  
في كل نوع منه وأما كونه لا حكماً فلهذا وجود التصريف فيه إذا حصل الحكم بالخالف الضعيف  
ثم ابدى الخالف بالبرهان في قبيد العلم الحكمي فلان منصرفاً ونوع منصرف سكون الاد  
هذا التصريف بالنظر الى الشرط الثاني وهو ترك الاوسط والزيادة **فان قيل** لم لا يجوز كون  
الانواع كذا (سند في الانصراف وعدمه وما حكمه) فيه ان المدعى حكم بجواز الامر في نحو هذا  
وحكم بالقطع بانصراف النوع مع ان وجود البين كما يصرف في هذا كذا في نوع **واجب** عن  
التأنيث المعنوي والتأنيث ضعيف لكونه امراً باطنياً الا انه له علامة قد تظهر في بعض التفرقات  
كما في تصغير منه بنسبة وفي تصغير قدم قديمة فحصل التأنيث المعنوي قوة في وجه <sup>شأن</sup> فبان  
ان يعتبر ان لا يعتبر ما العجبة فهو امر باطنياً لا يكون له علامة لفظية تظهر في بعض التفرقات  
فلما كالحكم **فان قيل** قد اعتبر العجبة فيما وجود مع سكون الاوسط فلم يعتبر في نوع  
مع سكون الاوسط **واجب** عنه بان اعتبار العجبة في التأنيث المعنوي لا بد لقوت  
ذلك التأنيث لا كونه سبباً مستقلاً فلا يلزم ان يجعل سبباً مستقلاً في العجبة لاختلاف  
فهم وتأمل **فان قيل** قد وجدنا العجبة بغير العلمية سبباً لغير منصرف كما قالون واما  
الاو اسلم لواحد من القراءة السبع والثاني اسم للفرقات المعينة **واجب** عنه بان العلمية  
على نوعين حقيقي وهو ما يكون في العلم كما ان وضو منه وحكمي وهو الذي ينظر العرب الا كما عجي و  
يجعلوا علماً في معنى بغير تصرف وتغير فيه فكان علمية حكمية كما في قالون لان قالون  
الاول

في حاشية

صالح و محمود بن محمد بن شعیب  
لو ط و نوع و منصرف باقی همه لایمنصرف  
کریم ضعیف که در بی نام هر بنسبتی  
تا که مست نبرد شویدی ای برادر منصرف  
رباعی

فان فید  
فان فید  
فان فید  
فان فید

لما وضع الهمزة على فاء العرب استعملوا ذلك لاسمهم في الاطلاق والتعظيم الى فرد  
معين بغير تصرف فيه جعل على الواو الفاء السبع لمجودة خرابته فكانه علما على قوله  
واما الجمع اي المعددة في اسباب منع الصرف من قبلهم هو في اللغة جمع كذا شيء وفي الا  
صطلح ما دل على فرد وتلك لا واحد مقصودة بمجرد مفردة بتغير ما سواها كان مفسرا  
او ساما مذكرا كان او مؤنث فشرط اي شرط ذلك الجمع العاوية للتفريع اليه فاذا كان الجمع  
كذلك فشرط ان يكون اي ذلك الجمع على صيغة منتهى الجموع فعلم على صيغة منتهى الجموع ضمير  
يكون وقوله منتهى اسم مفعول مضاف الي ما بعده اضافة معنوية بتقدير اللام لما كانت صيغة  
منتهى الجموع غير معلوم اشار المصنف الي تعريفه فقال هو اي اليه ان يكون بعد الف الجمع حرفا  
كسبا او حرف واحدة مشددة كدواب او ثلثة ارف او سسطها ساكن اي او سسطا اي  
ساكن غير قابل للتاكص بجمع ونحوه هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقيد في اليه لا  
في الا واحد وقيد في اليه لا بجمع الكسيرة اخرى وقيد في اليه ان يكون على فوا على  
فوا عينا او مفعلا او مفعلا غير ذلك **فان قيل** الجمع عبارة عن الصورة المكنونة  
كسبا ومن المعلومات ان ذلك الصورة لا يكون سببا للسبب في الجمعية فكيف فهم قول  
المصنف اما الجمع الي اخره **جواب** عنه بان هذه العبارة على حذف المضاف تقديره اما  
الجمع في السبب الجمعية لا صورة الجمع **فان قيل** لما كان السبب هو الجمعية لا صورة الجمع  
فم ان يرد في تعيين صيغة منتهى الجموع لا معنى الجمعية كائنا في كل جمع **واجيب** عنه  
الا مرئى ذلك لان الجمعية غير صيغة منتهى الجموع في كل فرد والرد والتقدير لمجرد جمع

علاء

قصیدہ

حساب

فان

چند



مرة اخرى بخلاف الجمعية الحائنة في صيغة منتهى الجموع فان الجمعية فيها ما هو منه ومصفية  
 عن الزوال لان صيغة منتهى الجموع لا يجمع مرة اخرى **فان قيل** لان صيغة منتهى الجموع لا  
 يجمع مرة اخرى لوجود جمع منها كما في ايامين جمع ايامن وهو اجابات جمع صواب وغيره  
**جواب** عنهم بان المراد بالجمع جمع التفسير لا التفسير لانه الصورة بخلاف  
 فانه لم يتغير في الصورة بل في باقية فيها **فان قيل** لفظة صيغة منتهى الجموع يقتضي ان  
 فيه ثلثة جموع لان لفظ الجموع جمع جميع ولا يجمع في المساجد والادب والصالح **واجب**  
 عنه لان صيغة منتهى الجموع هي التي تنهي بها الجموع حقيقة او كما في الحقيقة كما في الا  
 كالواو انعم وغيرها والخطية كما في الجموع المواتقة لها او كما في بجمع بان الصيغة  
 منتهى الجموع هي التي تنهي بها الجموع اخرى شأنها ان تنهي الجموع بها فسادا فلا فيها  
 جملة هذه اسمت صيغة منتهى الجموع او كما في بجمع بان الجمعية في بعضها مكر حقيقة  
 في الاكالمب امتنع جمع التسمية اخرى فيها بجملة جمع اخرى فتتوقف ثلثة جموع  
 والبواقي محمول عليها **فان قيل** فعلي هذا ينبغي ان يكون صحى رات دكالات وكرامات وسلا  
 مات وكلامات كلها صيغة منتهى الجموع فيكون غير منصرف والامر ليس كذلك بل كل منصرف  
**جواب** عنه بان المراد من ثلثة الحروف التي بعد الف الجمع اي الحروف يكون او اذا كانت ثلثة  
 مكسورا وما ذكره ليس كذلك فليكن على صيغة منتهى الجموع تأخير هذه الكلمة في الثانية وبعضها  
 في ثالثة بعد الفقد **فان قيل** السراويل وكذا سراويل القرايس لم يكن فيها معنى  
 الجمعية بل صورتها صورة الجمع لا السراويل اسم جنس يطلق لكل فرد من افراد السراويل  
 وكذا السراويل

قيد  
فان

قيد  
فان

قيد  
فان

قيد  
فان

قيد  
فان

قيد  
فان

قيد  
فان

قيد  
فان

وكذا السراويل لانه علم للقبيلة المعينة وكذا القرايس علم للبلد بل بلاد الهند فلا جمعية  
 فيها وانما غير منصرف فاعلم منها ان السبب هو القاب لا المقلوب بل الصورة لا المعنى  
**واجب** عنه لانها مختلفة فيها فعلى من ذهب بقول غير منصرف في الجموع بالخط  
 على ما هو لو اذنهم ويكون الجمعية جمعا اعتباريا **فان قيل** ما تقول في هذا جرحا على الصبي  
 مع انه غير منصرف والى ان هذا جرحا على العلمية ليست فيه معنى الجمعية بل الصورة  
 فقط فاعلم ان السبب هو الصورة لا المعنى **واجب** عنه بان الجمعية اعلم ان يكون حالي  
 او ماليا او منقوليا فاعلم وان لم يكن جمعية حالية لكنه فيها جمعية مادية لا منقول  
 عنه حال الجمعية الى حال الافراد فالمعبر هو الاصل انتهى ثم اعلم ان صيغة منتهى الجموع  
 على نوعين احدهما ما يكون بالثاء والثانية ما يكون بغير الثاء والمعبر اي التي يغير قال  
 للثاء ولهذا قال المصنف فارق بالثاء فصيا قلته جمع صيغة وفرازة جمع فريضة  
 او فرازان منصرف للثاء فيم للتفريع اذا كان المعبر صيغة منتهى الجموع بغير الثاء  
 فصيا قلته وفرازة منصرف لقبولهما التاء واما لفظ المائكة ان كان التاء فيم  
 ليست للخطية في الحكي افرارزة اعني منصرف لقبول التاء وان كان في نفس الخطية  
 فهو ائمة منصرف لعدم سلكون الاوسط في الثلاثة التي بعد الف الجمع تأخر وانما  
 شرط الجمع يكون غير قابل للتاء او لوجود فيها التاء لكان على وزن المفردة كطوائف  
 وكرايت فيجمع في جمعية فلا وفرازة **فان قيل** التاء عارضة والعارض في محل الزوال  
 فلا يعتبر **واجب** عنه الامر كذلك لان هذا التاء قد يكون عارضا فيجمع مدخوله

قيد  
فان

قيد  
فان

قيد  
فان

قيد  
فان

قيد  
فان

جواب ان كان كسر  
منصرف كغيره

بمعنى الطاعة  
والكرامة



مع مفردات فلم يبق الجمعية سالما بل صار تشبيها للفرادة ولو بالعرض فلا يكون ذلك  
الجمعية مفردا في اسباب منع الصرف لا اسباب منع الصرف لا بد لها من ان يكون  
قوتها لان خروج الشيء عن الاصطلاح يقتضي الاسباب واما قوله ان الشيء الى اصله في  
ادنى من السبب في قوله في ايتم كالاتي المقصودة والممدودة قائم مقام السبب  
وانما اقيمت مقام السبب وانما يقع ان يرجع الى الجملة مرة اخرى في جملة اخرى  
تكون نصيبها على الطريقة جمع التفسير لا السلامة على عرقته فلما كانت اشارة  
الى الجمع جمع مرتين قوله اما التركيب المعدود في اسباب منع الصرف ثم هو  
في اللغة مركبة من شيئين وفي الاصطلاح صيرورة الحائزين او اكثر كلمة واحدة  
من غير صيرورة هذه التعريف للتركيب فيكون سببا لمنع الصرف لا لملحق التركيب  
فان التعريف للمطلق التركيب هو الذي يدرك جزئا فجزئا على جزء المعنى او ضم كلمة الى  
كلمة ثم هذا التركيب يصدر على ستة انواع احدها اسنادا كزيد قائم وضرب زيد  
واضافي كفلان زيد وصفي كزيد في ضرب وصفي كزيد في ضرب وصفي كزيد في ضرب  
كثيرة عشرة وامتزاجي كعقيل قوله فشرطه اي شرط ذلك التركيب الفاعل فيه  
للتعريف يعني ان التركيب لما كان طاريا وعارضا على الافراد والى رضي في معرض الزوال  
وايضا لما كان التركيب على ستة اقسام والمعتبر هو الامتزاجي لا غير فقل  
فشرط الجمعية لما في الزوال لا في الالام محفوظه عن التصرف بعد  
الامكان قوله بلا اضافة ولا اسنادا والى الجار والمجرور وقعها فافسر الضمير

الجمعية

المجوز

المجوز في قوله فشرط على هذا سبب من ذلك المعنوي وعند الجاهل معطوف على العلمية  
فيكون ضمير القول وشرطه وانما قيد التركيب بكونه بلا اضافة لان الاضافة  
يجمع المضاف منصرفا وفي حكم فكيف يا ترى المضاف اليه ما يفهم منه  
غير الاسناد وانما كونه بلا اسناد لان التركيب الاسنادي بتغير العلمية لا يكون  
سببا والتركيب الاسنادي يصير بعد العلمية مبنيا لادالة على قصته غريبة ويجوز  
فلم يكن مبنيا بتغير آخره باقتضاف العوارض فلا يدل على ذلك لقصة فاذ كان  
اسنادا مبنيا فكيف يصلح سببا للاعراب تأمل هكذا قالوا فان  
الاضافة والاسناد لا يكون سببا لمنع الصرف كذا في التركيب الوضعي ايتم و  
التعدادي والصوتي لا يكون سببا الا لامتزاجي فلم يخرج المصنف هذا المذكو  
رات واجب عنهم بان الوضعي داخري لا اضافي لانه كما ان المضاف اليه  
قيد للمضاف كذا في الصفة قيد للوصف فيكون كل واحد منهما تركيبا بقيد  
واما لتعدادي والصوتي داخري لا اسنادي لان تركيب الاسنادي لا يكون  
سببا سببا لمنع الصرف بطريق الاولى فلا حاجة الى اخرجها ثانيا كعقيل  
فان غير منصرف العلمية والتركيب فعبد اليه اذ كان على منصرف لوجوده والا  
ضافة فيه وشاب قرنها اذ كان على مبنيا لوجود الاسناد وفيه قوله و  
لا في الفنون الزائدة فان على حروف في الاصول اعلم ان في سببها كونهما  
زائدين وخارجين للاصول ذهب بعضهم الى ان سببها كونهما متساويين

فان

فان











اي في ذلك الاسم ولكنه اجتمع مع سبب واحد فقط اي في غير شرط العلم كذا  
 ذلك السبب العلم المعدول ووزن الفعل اي علمية الاسم المعدول ووزن الفعل اذا كان  
 ذلك الاسم حرف كما سيجي ذكره واعلم ان التثنية لا اعلام على ثلثة اقسام احدها ان  
 يجعل العلم بواحد عبارة عن جماعة مسماة به كلفظ فلان عبارة عن كل فرد من الجماعة  
 او يجعل عبارة عن الوصف المشترك صاحب به كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل معطر  
 محقق لان فرعون عليه اللغنة مشهور بوصف البطون والموسى مشهور بوصف  
 الحقيقة او يجعل ذلك العلم بواحد متنا او جمعي نحو الزيدان والزيدون يدل  
 دخول الالف واللام عوضا عنه ذلك العلم فلو كانت العلمية في التثنية والجمع  
 باقية لم يبرز عليها دخول اللام لئلا يلزم تعريف المرفق فتوجبهم الاول والثاني  
 في الزاوية والثالث في ثبوتية عبد الغفور على الزاوية وذكره في بحث المخطوطة  
 فاطلب هناك اما انصرف في القسم الاول اي فيما شرط فيه العلمية وهو الاربع  
 المذكورة فليقل الاسم باضافة المصدر الي فاعلم بلا سبب من حيث التباين  
 لان تأثيره مشروط بالعلمية فاذا فاتت الشروط المذكورة لكان في الزاوية وثاني  
 انه بقي بلا سبب حيث اذا لان العلمية ليست الا لصانته ذلك السبب  
 بذاته عن الزوال فاذا زالت العلمية زالت صانته ذلك الاسم فبقي ذلك  
 السبب معرضا للزوال فلان في حكم العلم ذاتا مع قطع النظر الى تأثيره  
 والى هذا اشارني بعض الحواشي للحكاية واما انصرف في القسم الثاني  
 وهو

وهو ما يشترط فيه العلمية وهو قسمان المذكوران العدد ووزن الفعل فليقل الاسم على  
 سبب واحد لان العلمية فيها ليست لصانته بل جميع بطريق السببية فقط فلا يلزم نزول  
 العلمية زوال ذلك السبب لاذنا ولا تأثيرا ولا يعقوي قوة تأثيرها نحو جازي طلحة  
 وطلحة اخرى مثال لما شرط فيه العلمية وعمر وعمر اخر مثال لما يشترط فيه العلمية ووجه  
 واجد آخر ينفه مثاله ففي ذكر هذا المثال امثال لما لم يشترط فيه العلمية بعد ذكره لا  
 طائل تحته الا ان يراد التوضيح وكلمة اي اسم لا ينصرف ذلك الاسم بل يكون غير  
 منصرف اذا اضيف ذلك الاسم الى شيء واخرى او دخل الالف واللام وفيه الكسرة  
 في حالة الجر لان الاضافة واللام من خواص المعطية المبسرة للاسم فيجوز وجودها  
 ضعفت ضعفت مشبهة الاسم للفعل فجمع الاسم الى اصله المتروك وهو الالف  
 لان في حقه الشيء ويعقوي جهة الشيء وانما قلنا انها من خواص المعطية لانها  
 تنفرد في مخالفة كماله للتوحيه الذي امتنع عنه الفعل من جذا كذا في المسافر  
 شريح في الارشاد والمعلم علم بالصواب **باب** ما بال ابا ضيفه حيث حكم في  
 العلمية بانصرف الى الاسم حيث قال اذا لم صرف ولم يحكم بالانصراف في صورة  
 قول الالف واللام والاضافة بل يكمل العبارة دخل الكسرة اعني حكم بدخول  
 الكسرة ولم يحكم بالانصراف **باب** عنهم بان الانصراف في صورة الاول اتفاقا  
 وفي صورة الثاني خلافا وادخل الكسرة عليه اتفاقي فبها العبارة على الصورة  
 على الاتفاق تأملك علم ان النسخة قد اختلفوا فيها فذهب بعضهم الى ان هذا الاسم  
 اي في صورة الثاني

فان قيل  
 ويراجع



في هذا الاسم في هذه الحالة منصرف لان الالف والاضافة يعوي كل واحد منهما جهة  
 الاسم واخفف تشبيه الاسم للفعل وذهب بعضهم الى ان هذا الاسم في هذا الى غير  
 منصرف لان المنوع عندهم التنوين التمكن من غير المنصرف والتمتع بالكسرة ليس  
 الالف بعينه التنوين وانما تابع التنوين لا شتر الى الكسرة مع التنوين في الالف  
 للاسم والتنوين ممنوع في هذه الحالة ايضاً فالاسم كما كان قبل الاضافة والالف  
 غير منصرف كذا الله بعد هي وذهب بعضهم الى انه ينظر السببان باقيا وذا الالف والالف  
 احد محققان السببان باقيا فالاسم غير منصرف للصدق المحقق وان ذا الالف والالف  
 احد محقق فالاسم منصرف وبيان ذلك ان الاسم لا يخلو اما ان يكونا احد السببين  
 العلمية في لا يخلو اما ان يكون بطريق الشرطية او لافان كان بطريق الشرطية في  
 الاضافة والالف والالف زالت العلمية فبقي الاسم بلا سبب وان لم تلحق بطريق الشرطية  
 بل جمعت بسبب المحضة فبقي الاسم على سبب واحد فيكون الاسم منصرف لما ذكرنا وان  
 لم يكن احد السببين العلمية فالسببان باقيا بالاضافة والالف فيكون الاسم غير  
 منصرف وهذا اي المذهب لا خير هو الا نسب التعريف المذكور سابقا كذا في  
 كتابنا في قوله نحو مرت با حمدك وبالجملة الاول الاول والثاني الثاني تمت  
 المقدمة اي مقدمة الاسم المحرر المذكورة المتعددة الموعودة في صدر  
 البحث فالاسم عهدي لا مقدمة الكتاب فان كان مقدمة الكتاب انما هو  
 لكنه في ذكره قبل هذه المقدمة تأمل ما فرغ عنه المقدمة شرعا الآن في المقام

ولما كان

ولما كان المرفوعات اصلا بالنسبة الى المنصوبات والمجذورات من وجوبين اما الاشياء  
 على الحركة القوية واما الاشياء على عمدة الكلام وهي المبتدأ والفعل وكان  
 مشتمل القوي والعمدة قويا وعمدة تقدم المرفوعات على المنصوبات والمجذورات  
 فقال المقصد الاول **في المرفوعات** واعترض عليه بان المقصد لا يخلو اما ان  
 يكون صيغة ظرف او صيغة المصدر الميم باي تقدير لا يجوز اخذها بيننا لعلم  
 مساعده المعنى تأمل **واجب** عنه بان الطرف والمصدر اذا انفردا في المعنى الحقيقي  
 يوجب يلحقا بمعني المفعول اما الاول فلكونه مثيرا عذب ومركب فانه اي مثير  
 ومركب اما الثاني فلكونه مثيرا عذب الاميراي مضروب الاميراي بيننا المقصد  
 بمعني المقصود وتقديره المقصود الاول في المرفوعات **فان قيل** لما تركه بيننا كلمة  
 اما التفصيل مع انها في التفصيل لازم **واجب** عنه بان قد اكتفي بما سبق من قول  
 اما المقدمة في المبادي اكتفاء بمشتمل جاز في قرآن المجيد واما الذين في قولهم  
 زلف فلما ذكرنا او الراستون في العلم يقولون آمن به فتقديره واما الراستون  
 ترك اما اكتفاء بما سبق **فان قيل** المرفوعات عين المقصود لان المقصود في المرفوعات  
 فوعات فانيف بمعني كلمة في الظرفية بيننا **واجب** عنه بان هذا العبارة مؤول سبغ في  
 المبتدأ تقديره المقصود الاول فهي المرفوعات في فاندفع الاشكال **فان قيل**  
 في هذا التقدير لا يصح حمل المرفوعة على كلمة اي لان حمل على المفرد  
 لا يجوز كما لا يجوز هذا قايحات **واجب** عنه بان هذا الموضع حمل المرفوعات

في المرفوعات

واجب

فان

واجب

فان

واجب

فان

واجب







والا ضاع عن الحدث الذي كان في الماضي او عن الحدث الذي كان حالاً او استقبل لا مدم  
لأن المقصود وضع الجذر الاخبار عما وقع او عما يقع حالاً او استقبل لا  
لا يكون الا في الجملة الفعلية لأن الزمان لا يكون الا في الفعل <sup>الذي في الماضي</sup> لأن الجملة  
الفعلية مشتملة على ما وضع للاسناد وهو الفعل لأن الاسناد لا ينشئ الا من  
الفعل فاذا كان الفعل اصلاً فيما يجبر عنه كان الفعل ايضا اصلاً لأن جزء الاصل  
اصلاً كان جزء القوي قوياً فلهذا قدم الف على علة اقوالوا انتهى واعترض على  
منها أحال اعتراض على الاول فلان الف على ما ينشئ بالفتوا نسخ كما في قوله  
وكفي بانه شهيداً <sup>لوجود المذنب</sup> أحال اعتراض على الثاني فلان الف علة جازية فلا  
يشي مسدده كما في قوله اسمع بهم وابصر حيث قوله بهم في علة لصيغة التثنية  
اسمع وقد حذف عنه قوله وابصر <sup>لوجود المذنب</sup> أما الاعتراض على الثالث فلان الف على  
قد زال عنه مرتبة الذي كان اصلاً في المسند اليه وهي التقديم بخلاف المبتدأ  
فانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه <sup>لوجود المذنب</sup> وأما الاعتراض على الرابع فلان  
المبتدأ اصل لان جزء الجملة الاسمية والاسم اصل لنسبة الي الفعل  
وهو ظاهر وجيب عنه الاول بان النسخ بالزوائد مما لا يعتد بها تأخر عنه  
الثاني بان حذف الف على قوله اسمع بهم وابصر شاذ مما لا يعتد به ايضا  
وعنه الثالث بان الف على ان زال عنه مرتبة وهي التقديم في المسند اليه لكن  
هذا الزوال للضرورة لانه لم يقدم على الفعل لا لتبسيط المبتدأ وترك الاصل للفعل  
كلا ترك لانه ضرورة تبيح المحظورات <sup>لوجود المذنب</sup> وعنه الرابع فلان الجملة الاسمية

أي صار اذا  
سمع  
أي صار اذا  
بصر

وان كان

وان كان اصلاً بناءً على ان الاسم الاصل لانها لم يبق وضع المقصود والوا  
ضعين وهو الاخبار عن الحدث الماضية او الحالية او الاستقبلية والمعتبر  
هو الوضع <sup>لوجود المذنب</sup> وهو ان المبتدأ اصل لان باق على ما هو الاصل في المسند  
اليه هو التقديم ولانه يحكم عليه بطر جازية مشتق بان الخبر يصح ان يكون في حد  
فهو مبتدأ جازية مشتق في زيد فيم لخلاف الف على وجيب عنه الاول بان عدم  
بقاء الاصل في الف على ما يكون للضرورة فلا يكون الف على مطلق الاصل  
يعني ان الف على ما هو الاصل في المسند اليه وان لم يكن حقيقة وهذا  
يمحور ان يقال ان الباقي جازية التقديم الى الف على الفعل والف على عنه الثاني  
بانه كما يحكم على المبتدأ بطر جازية مشتق كذا الف على لانه يحكم عليه بطر  
فعل مشتق في ضرب زيد وجازية في زيد ان يقوم فان علة فعل جازية  
وكذا غيره من الافعال الى مدات فيوم ويخلص ساء كل اسم قبله ففعل كل اسم  
اسند اليه الفعل حقيقة في ضرب زيد او طر جازية ان ضرب زيد في ضرب زيد  
والمراد من الاسناد الاسناد بالاصالة يخرج عنه هذا الحد تواب الف على  
الصفة والتأكيد والبدل وغيرها فلا تنفصل الحد بالتتابع لان التتابع  
اي بيان التتابع ١٢  
ايبة اسم مسند اليه الفعل كونه لما كان المراد بالاسناد الاسناد بالاصالة  
لاصالة خبرية عن حد الف على وصفة كاسم الف على اسم المفعول  
وكما يعرف على الفعل كالمصدر واسم التفضيل نحوه اسند ذلك للفعل

ان كان



هو الصفة اليه اي الى ذلك الاسم صريحا او تاديبلا كما مر من قبل على ما مر  
 انه اي الفعل او الصفة قائم كل واحد منهما به اي على ذلك الاسم لا وقع  
 اي ذلك الفعل او الصفة عليه اي على ذلك الاسم وانما قائم وواقع بصفة  
 الافراد لم يفرق بين ولا واقع بصفة التثنية مع ان المذكورين فيان قال  
 صيغة التثنية اشارة الى ان المعطوف بالحكمة وليس هو ضمير التثنية بل  
 معا وضمير واحد لان كلمة او امر واحد لا يسمي بالجمع حتى يتصور شبهة  
 عدم المطابقة بين الضمير معه وان سلمنا فتوجبنا الافراد والتاويل بما ذكر  
 وجبنا ظاهرا لا يخفى على كل واحد كذا في بعض حواشي **فان قيل** هذا الى صادق  
 على معطوف الفاعل كونه بدلا وليست من افراد **جواب** عنه بان المراد  
 من الاسناد الاسناد بالاصالة بدليل ذكر التوابع بعده على ما لم يصدق له  
 عليه **فان قيل** هذا الى صادق على خبر في قوله كرم في كرمك فان من اسم قبله  
 صفة وهو كرم اسند اليه مع انه لا يسمى على ما يكون مبتدأ مقدر عليه عليه  
**جواب** عنه بان المراد من قبله قبيلته وجوبية اي تعدى ما وجب في لم يصدق  
 عليه **فان قيل** فعلى هذا يلزم ان يكون المبتدأ في قوله في الدار وجب فاعلا  
 لوجوب تقديم الخبر عليه **جواب** عنه بان المراد من الوجوب الوجوب النوعي لا  
 التثني الفردي فوجب تقديم الخبر على المبتدأ ليس طريق الحكمة بل وجوبية  
 واحدة كما اذا كان المبتدأ مكررا في خلاف تقديم الفاعل على فاعله في كل مادة  
 فان قيل

فان قيل  
 وجب  
 فان قيل  
 وجب  
 فان قيل  
 وجب

**فان قيل** قد يستند الى الاسم معنى الفعل اي كذا ظرف نحو زيد في داره عمر وبعث  
 بمعنى الفعل لا بعث الفعل وشبهه فتور وشبهه ان يندرج تحتها ما هو معنى الفعل  
 كالظرف او لا يندرج في اذا اندرج لم يصدق قوله في بحث الى ان المعاني الفعل  
 او شبهه او معناه وان لم يندرج كان قه ان يذكر بينا ايضا او معناه **جواب**  
 عنه بان العاقل في الاسم المرفوع بعد الظروف مختلف فيه قد ذهب بعضهم الى ان  
 ذلك الظروف عام في جميع مقامات الفعل المقدرة اليه ذهب صاحب الباب  
 وعند اكثرهم عام عليه هو الفعل المقدرة او اسم الفاعل المقدرة لا لظرف لا  
 جامع فاختار بينا هذا الجمهور في بحث الى ان هذا باب رعاية للمعنى  
 يعني **فان قيل** هذا الى ليس بصديق على قوله مات زيد وطلعت الشمس في قوله  
 ليس في قوله على زيد وكذا الطواله ليقام على عمر مع انها في **جواب** عنه  
 بان المراد من قوله اسند اليه بمعنى انه قائم به اي اسند اليه على جهة قيام  
 به وطريق قيام الفعل به ان يكون ذلك الفعل على صيغة المعدول وحاقي  
 حكمه في صدق الحد عليه كذا في غايته التحقيق قوله نحو زيد هذا مثل  
 لما كان قبله فعلم زيد ضارب ابوه مثلا ان كان قبله صفة فانه يطبق المتأخر  
 على الاول مع التمسك له ولكن لما كان المراد من الاسناد الاسناد مطلقا سواء  
 كان بطريق السلب او الايجاب زاد قوله وما ضرب زيد عمر فان الفعل  
 مستند اليه بطريق التثني فيكون الحد شاملا لنوع الاسناد وما ذكره لا يكون

فان قيل  
 وجب  
 فان قيل  
 وجب  
 فان قيل  
 وجب







مؤنث اي اسماء مؤنث حقيقية وهو اي المؤنث الحقيقي ما ايا يعلم باذائه  
 اي باذائه اسماء ذكر فالعبارة علي حذف المضاف في الحيوان تثنية الثانية في الحيوان  
 لان الثانية في غير الحيوان غير مقيدة كما في بعض الاشياء انثى الفعل اي المرافق  
 لذلك انما علي قرينة اللام للمعه وانما يشتر ان الفعل المرافق للفاعل  
 الي الفعل المطلق ليلا يخرج هذا المسئلة عن بحث الفاعل فان الفعل لما اسند  
 الي الفاعل صار كانه متعلقا به فالبحث عن متعلق الشيء وبحث عن ذلك الشيء  
 حكم ابد اي زمانا ابد انصبه علي الظرفية ان لم تقصر ايا انت بين الفعل والفاعل  
على فوات منه بمقتضى المطابقة بين الفعل والفاعل في الثانية وان فصلت فلك الخيار  
 في التذكير الثانية فخر اليوم هند وان شئت قلت هم ضرب اليوم وهند وانما  
 ثبت الخيار لانه ان نظر المطابقة الفاعل والفعل مع ذلك الفاعل المؤنث و  
 نظر انتم الي عدم الاعتداد بالفصل ثلث الفعل حتى يحصل المطابقة وان نظر  
 الي كلمة الفعل بعد المسافة ذكر الفعل تعليل المسافة وكذلك اي الخيار في  
 المؤنث غير الحقيقي وهو ما لم يكن باذائه ذكر في الحيوانات وان لم يذكر المصنف تعريف  
 غير الحقيقي الكفا بما سبق لان الشيء الذي يعلم ذكره ويعرف من تعريفه فلا  
 حاجة الي تعريفه ثانيا فهو طلعت الشمس ان شئت قلت طلعت الشمس فبا اعتبار جهة  
 الثانية ولو كان غير حقيقي انثى الفعل وباعتبار عدم الاعتداد به لان هذا الثاني  
 كما ليس كالتثنية الحقيقي فذكر الفعل في لوجيان متساويان وجميع التفسير كانه

كالرجال

وانما استثنى هذا الجمع اي جمع السالم لا متنازع تاويلها بالجمعة لوجود علامته المذكور  
 كالرجال والافراس والاشراق وغيرهما غير جمع السالم المذكور هو الذي في المذكر فلا  
 يسمي التأويل بالجمعة وهذا لا يسمي اخذ اسماء العدد الي جمع المذكر السالم فلا يقال  
 ثلثة مسلمين واربعة مسلمين لعدم جواز تأويل مسلمين بالجمعة لوجود علامته  
 المذكور فلا يوجب المطابقة بين العدد ومعه ووه في المؤنث كما يوجب المطابقة  
 بين الثلثة وبين رجال في الثانية لصحة تأويل الرجال بالجمعة كذا في بعض النسخ  
 علي الفوائد الضائية في حيث اسماء العدد المضاف الي جمع غير جمع المذكر السالم وفي  
 قوله لا يجوز الاضافة اسماء العدد الي المذكر السالم تأويل المؤنث غير الحقيقي في  
 التخيير بين المذكر والمؤنث تقول قام الرجال بتذكير الفعل تنظرا الي لفظ الظاهر  
 وان شئت قلت قامت الرجال بتأنيث الفعل تنظرا الي لفظ الظاهر صحة تأويلها بالجمعة  
 مؤنث حيث ان الفعل يصفه يصح حصول المطابقة هذا اذا كان الفعل مسندا الي ظاهر  
 واما اذا كان مسندا الي المنفرد ان الفعل بد الفاعل الشمس طلعت دون الشمس طلعت  
 وفي بعض النسخ هذا اذا كان الفعل مقبلا علي الفاعل واما اذا كان مؤنثا  
 الفاعل انثى الفعل هو فظا عظيم لعدم جواز تقديم الفاعل علي الفعل الا ان يرد  
 بالفاعل علي الفاعل اعتبارا كان لا باعتبار ما يكون اي باعتبار الالحاق الاول  
 لا باعتبار الثاني في جميع كنهه فيهما تصنف وتكلف ويجب تقديم الفاعل علي  
 فعل المفعول ان كان اي الفاعل المفعول مقصودين بان كان في آخرهما الفاعل  
 مقصودة ان شئت البس الي بان يقتضي الالفاظ فيهما لفظا وان شئت القربة

ع



والدالة على ان الفاعل مفعول مقالية او قالية بشيء بتقديم  
 الفاعل على المفعول تحرز اعلم ان التباس المحل للمقصود نحو ضرب موسى عيسى فانه لو لم  
 يوجب التقديم يلزم الالتباس بين الفاعل والمفعول المحل للفرض لانه يصير  
 ما لا يكون في علا في الحقيقة فاعلا وكذا يصير ما لا يكون مفعولا في الحقيقة  
 مفعولا حيث وجب التقديم ارتفاع ذلك الالتباس وتقرر كون ما يكون في علا  
 في الحقيقة فاعلا في التركيب ايضا فانطبق القار مع الى فان قيل كثير الموحا  
 فيجوز لالتباس بين الامرين وقد اجاز النحويون ذلك لالتباس كما في قوله  
 هو ضرب عيسى بالتقديم المفعول على الفاعل فانه يلتبس بالمتبدا لانه لا يعلم ان  
 موكب في هذا التركيب متبدا او مفعول به قديم على الفعل لقوته في العمل وقد اجيز هذا  
 الامران وكما في المتبدا المستند به نحو ما قيم زيد حيث يجوز فيه الوجهان كون  
 القيم متبدا او زيدا مفعولا او كون القيم خبرا او زيدا متبدا فانه يلتبس بالمتبدا او بالخبر  
 والخبر بالمتبدا وقد اجيز الوجهان بينهما وكذا غيرهما واجب عنه بان هذا الجواز  
 والامتناع مبني على القاعدة المشهورة هي فيها بينهم وهي انه اجمع في الشيء الواحد  
 جهتان في نظر فانه كانت الجهتان كلتاهما خلاف الاصل فيبين يجوز ذلك لالتباس  
 بان يختار اي الامرين منهما لعدم اظهار الزين الى الاصل وان كانت ا  
 حدهما اصلا والاخر خلاف الاصل في امتنع ذلك لالتباس لاظهار الزين  
 الى جهة الاصلية وانت تقصد ما به خلاف الاصل فيمنع في المقصود وفي قوله

موكب في هذا التركيب متبدا او مفعول به قديم على الفعل لقوته في العمل وقد اجيز هذا الامران وكما في المتبدا المستند به نحو ما قيم زيد حيث يجوز فيه الوجهان كون القيم متبدا او زيدا مفعولا او كون القيم خبرا او زيدا متبدا فانه يلتبس بالمتبدا او بالخبر والخبر بالمتبدا وقد اجيز الوجهان بينهما وكذا غيرهما واجب عنه بان هذا الجواز والامتناع مبني على القاعدة المشهورة هي فيها بينهم وهي انه اجمع في الشيء الواحد جهتان في نظر فانه كانت الجهتان كلتاهما خلاف الاصل فيبين يجوز ذلك لالتباس بان يختار اي الامرين منهما لعدم اظهار الزين الى الاصل وان كانت ا حدهما اصلا والاخر خلاف الاصل في امتنع ذلك لالتباس لاظهار الزين الى جهة الاصلية وانت تقصد ما به خلاف الاصل فيمنع في المقصود وفي قوله

موكب ضرب عيسى جهتان كلتاهما خلاف الاصل وهو المفعولية خلاف الاصل لان  
 موكب المفعول ان يكون مؤخر عن الفاعل الفاعل متبدا فاصلة التاخير بتقديم  
 على الفاعل الفاعل على ان علي خلاف الاصل كذا ابتدائية ايضا خلاف الاصل لان  
 ابتدائية يستلزم كون الخبر جملة وهي ضرب مع الضمير والاصد في الخبر الاخر فيكون  
 ابتدائية خلاف الاصل ايضا فاجتنب كلتا جهتي خلاف الاصل في خبر في اختيار  
 دون الاخر فاعلم كذا في قوله ما قيم زيد جهتان خلاف الاصل لان حق الخبر ان يكون  
 مؤخر عن المتبدا فاصلة التاخير فاذا قدم على المتبدا صار خلاف الاصل كذا ابتدائية اي قيم  
 ايضا خلاف الاصل اذا صار في المتبدا المستند اليه لا مستند به فاضربا بالمتبدا  
 المستند به ليس لاجل ضرورة فيجب مع الجهتان الحائتان على خلاف الاصل  
 فيه فاختار احدهما دون الاخر لا يفر بالمقصود واما في قوله ضرب موسى عيسى  
 احدهما خلاف الاصل هو تقديم المفعول على الفاعل في خبرها ما يوافق الاصل  
 وهو تقديم الفاعل على المفعول فلهذا الالتباس منكم بالفرض يساق المذهب الى جهة  
 الاصلية وهو تقديم الفاعل على المفعول وانت تقصد تقديم المفعول على الفاعل  
 فلهذا ادراج الاصلية فلهذا اي قد يندقق في هذا يرتفع الاشكال لان غير الموضع  
 هذا مما افاده مولانا وصاحب غايت التحقيق في بحث تقديم الفاعل  
 في طلب هناك ان شئت الاطلاع على حقيقة فارقي بينهما انتهى وان كان الاصل  
 متنفيا فيهما اي في الفاعل والمفعول لكن هناك قرينة في القرينة مقالية او



او حالية في يجوز تقديم المفعول على الفاعل لعدم الالتباس بقريضة احد المتكلمين  
 حكى في قوله ضربت موسى جلي فان التثنية بدل التثنية على الفاعل هو جلي وكذا  
 واما في قوله اكل الكثر فيجي فالكثرة تصح لانه اسم المذكر المعين  
 ويقال بالاعداء سيمه بملوك وكذا وجب التقديم اذا كان الفاعل المفعول في قوله  
 او كان الفاعل وحده فمخرجه ضربت زيدا بشرط ان يكون المفعول كذا وقع المفعول  
 بعد الاداء معناه فمخرجه ضربت زيدا الا ان كان في مواضع التي ذكرت في الشرح  
 ويجوز تقديم المفعول على الفاعل ان لم يتضح اليك بان هناك قريضة من القران لفظة  
 كانت او حالية وانما حكمها بالجر لان القريضة لما وجدت هناك فصل العلم بان  
 عليه والمفعول فلا حاجة الي وجوب التقديم فيجوز ان يكون المفعول مقدما او الفاعل  
 على مقدما مثال المفعول في اكل الكثر فيجي مثال اللفظة فمخرجه ضربت زيدا  
 ويجوز حذف الفاعل المرفوع للفعل وحده لا مع تارة حيث كانت قريضة من القران  
 نحو زيد مقولا في جوابه قال فمخرجه فاسد القريضة لان السبيل مشروطة ووجه  
 فيما صدر عنه التقديم لا في القيام فانه متعين عنده فاستفهم عن تعيين السند  
 اليه فصار ذكر الفعل ليس بضروري بل المقصود ذكر الفاعل فقط في يجوز حذف  
 الفاعل وان نظر الى القريضة وان وجدت لكس القريضة لا يكون سبادة مساوقة  
 التي في ذكر الفعل لجهان مستويان وقد يجب حذف الفاعل في اذ كان هناك  
 قريضة والتزم الغير في موضع اي سدا لئلا يفسد نحو قوله تعالى وان احد من  
 المشركين

من المشركين

من المشركين استبرك فاجره حتى يسبح في صمد وان استبرك اذ من المشركين  
 استبرك فاجره فلهذا هو استبرك الاول لثابت التفسير هو استبرك الثاني  
 مقامه مع وجه القريضة وهو كلمة ان الشرطية يفتح وادخل الفعل وبعدها  
 انزع شبهة رفع احد على الاستدلال لئلا يلزم دخول حرف الشرط على الاسم وانما وجب  
 الحذف في قوله تعالى لئلا يلزم الجمع بين المفسر **فان قيل** كثير المواضع نحو  
 الجمع بين المفسر كذا في قوله جاني رحيل **واجيب** عنه بان المراد من  
 المفسر المفسر كذا في قوله جاني رحيل **واجيب** عنه بان المراد من  
 المعنى بل بهم ومعنى **فان قيل** قد يتحقق الاجتماع بين المفسر في قوله تعالى  
 محال في غير حال يوسف ثم وهو اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهما لي  
 ساجدين **واجيب** عنه بان لا اشتمل جميع بين المفسر بقوله رايتهما لي شيئا  
 نسأل مقدرا لانه لما قال يوسف اني رايت احد عشر كوكبا فليكن **فان قيل** كيف راى  
 بينهم فقال ساجدا لهما رايتهما لي ساجدين فلا يكون ضم باب الاجتماع بين المفسر  
 بل يكون ذكرهما في الكلامين مستقلين لا في كلام واحد **فان قيل** جمع المفسر  
 وهو قوله ساجدين ليس محله لان الجمع بالواو والنون يختص بالذات العلم والكل  
 ليست عندهم **واجيب** عنه بان الكواكب وان لم تكن من اولي العلم حقيقة لكنها  
 قد قيل اولي العلم كذا في قوله تعالى هو يصد عن اولي العلم منهم وهو  
 السجدة او يجب بان الشمس والقمر الكواكب كنيت عن الاب والام و

فان قيل  
 فاجب

فان قيل

فان قيل

فان قيل

فاجب



الاخوة وجميعهم اولى العلم حقيقة في قوله ساجدين جازي موضع عند ارب العالمين باعتبار  
 نعت اولى العلم على غير اولى العلم للترافق وبيد ان دفع قوله في قوله قال انه شاذ لان الشاذ  
 حال لا يكون له الصلابة في الحقيقة ولا تاويلا وبيننا يمكن العلم بالحقيقة فتبطل الشاذ  
 شاذ قوله زيد قال في مقام جواب سوال محققا واما وقوعه في جواب سوال مقدر فكلما  
 في قول الشاذ لئلا يتركب فيه ضارح لخصوصية ومختلط مما يطعن الطوائف فتعوله ضارح في  
 لفعل المحذوف بقرينة السؤال المقدر لانه الشاذ على اعراب الجاهل في قوله زيد في قوله  
 فقال الشاذ محذوف ضارح لخصوصية وكذا المحذوف الفعل من الفاعل في غير وقوعه في  
 السؤال حقيقة او تقدير كما في قوله لو انك قم اي لو ثبت قبلك عندنا كان كذا  
 وقد يحذف الفعل والفاعل مع كنه مقول المحذوف قال اي لم زيد في هذا المحذوف جازي لا  
 واجب لعدم ساد الية امسده لان كلمة نعم حرف لا يقوم مقام الفعل في حقيقة القرينة  
 وحدها وهي سوال السائل وبالقرينة الواحدة غير الساد يجوز المحذوف لا واجب تأمل  
**فان قيل** حروف اللذان في حروف وقا تجتمع مقام الفعل وهو ادعوا ولذا وجب حذف  
 الفعل والفاعل معا في المنداي كما يحذف الفعل والفاعل في باب التخيير وما في  
 عامه **واجب** عنه بان وجب حذف الفعل مع فاعله في المنداي ليس في حروف اللذان  
 مقامه بل كقراءة استعماله **فان قيل** اذا كان نعم حرفا فكيف يصح دخول الحالف الجارة عليه  
 للزوم دخول الحرف على الحرف وهذا لا يجوز **واجب** عنه بان نعم الذي يستعمل في الترتيب  
 فصلا سماه يصح دخول الحالف عليه **فان قيل** اذا كان اسماء في غير جملته كما في قوله لا

فان قيل  
 واجب  
 وان قيل  
 واجب  
 فان قيل

**واجب** عنه بان اعراب المحكي ثابت باعتبار المحكي عنه وقد يحذف الفاعل وحده  
 بدو الفعل ويقام المفعول مقامه اي الفاعل اذا كان الفعل محكي لا وقوله اذا ظرفا لقوله  
 ويقام اي يقام المفعول مقامه وقت كونه مجهولا لا طرف المحذوف لانه قد يتركب الفاعل وان  
 المحكي الفعل مجهول كما في بعض المذاهب فيكون الفعل محذولا لا طرف الاقامة لا طرف  
 المحذوف لا تتركب وهذا قسم ثان من المرفوعات كما في قوله في احوال الفاعل التي غير الشاذ في  
 في احواله مع التنازع فقال اذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر كائن بعدهما **فان قيل**  
 بحث التنازع ليس محله لانه ليس في احوال الفاعل فينبغي ان يذكر في آخر المرفوعات  
 او آخر المنصوبات **واجب** عنه بان التنازع ايضا في احوال الفاعل لان الفاعل  
 لا يخلو اما ان يكون بطريق التنازع او غيره فاذا فرغ من حاله في غير التنازع  
 في احواله مع التنازع كما اورد بحث الضمير في قوله مع الضمير فيكون بحث التنازع  
 التنازع على احواله فلا يكون في غير محله تأمل **فان قيل** كيف يثبت التنازع  
 اي الفعلان لان التنازع لا يصدر الا من ذوي روج والفعلان الفاعل  
**واجب** عنه بان ثبت التنازع اليهما باعتبار المتكلم نسبة محذوفه كما  
 يُنسب القول الى العوام في المعلومات ان العوام لا تدرك بنفسها بل  
 ادخلها المتكلم **فان قيل** قد يجري التنازع في اكثر من الفعلين كما في ا  
 لصلاة اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت وسلمت وباركت ورحمت  
 وترحمت على ابراهيم حيث طرأ في هذه الافعال تنازع في قوله علي ابراهيم وفي

ص

فان قيل

واجب

فان قيل  
 واجب  
 فان قيل

فان قيل



وفي غير الافعال ايضاً كما في الاسماء نحو زيد معطي وحكم عمر وزيد كريم وشريف ابو  
الاول في المفعولية والثاني في الفاعلية **واجب** عنه بان المراد من الفعل اقل من  
التنازع وهو الاثنان وانما ذكر الفعل الكفائي وذكر الاصل لان الفعل صريح في العمل  
ولم يذكر عاملاً لان الاسماء قد يعم في عاملاً <sup>١٢</sup>  
**فان قيل** لا يتحقق التنازع في الاسماء ولا في الافعال بعد التركيب والاسماء  
بعدها لا يكون الا مفعولاً منصوباً **واجب** عنه بان المراد من التنازع التنازع في القلب  
والتصور لا بعد التركيب كما فانه ظاهر لا تنازع فيه في السؤال الاخر في غاية التحقيق  
وما بقي في الفوائد الضمنية وحاشية عبد الفتاح **واجب** قيد الظاهر لانه لا تنازع  
في المخبر لان الخبر لا يخلو اما ان يكون متصلاً او منفصلاً فان كان متصلاً فهو معمول  
لما يتصل به فلا يكون فيه مجال للتنازع لانه لا يمكن ان يقع في موضعين <sup>موصوفين</sup>  
اليه بل متصل وان كان منفصلاً فهو معمول عليه وقيل بعينه لانه لا تنازع فيما بينهما  
او قبلها لانه ليس مكان يقع توجه الفعل الى اراد وضع لما نشأ من نسبة التنازع  
الى الفعلين بان المراد من التنازع يستلزم التنازع الحقيقي بمراد اداة الى المقصد  
والمقصود عام من الزوال والروح وغيره كما في بعض النسخ كما تقر في علم المنطق  
كل واحد كاي من الفعلين ان يعبر في ذلك الاسم الظاهر فهذا العلم انه قد اختلف  
المنحة في جزاء هذا الشرط فذهب البعض الى ان جزاء هذا الشرط محذوف وهو قوله  
جازا عما اكلوا منه فعلى هذا المذهب الغا في قوله فهذا انما يكون على تفسيره  
لا جزئية وذهب بعضهم الى ان جزاء هذا الشرط قوله فهذا انما يكون على اربعة  
اقسام

قيل  
فان قيل

واجب

اقسام فالغاية جزئية قيمة قد تتحقق ولا يخلو احد من المتدبرين في المطلوب انما يكون  
في اربعة اقسام وانما اشعر لا يخلو الا اربعة لان التنازع لا يخلو اما ان يكون في الفاعل  
عليه فقط او في المفعولية فقط او في كليهما **واجب** عنه ان مقتضى تصوير التنازع  
لا يمكن ان يكون خارجاً عن هذه الصورة بل انما انخرت الاول من اربعة اقسام  
زعم اي الفعل في الفاعلية فقط بان يقتضي كل واحد من الفعلين فاعلية الاسم الظاهر  
نحو اكرمني وخبرني زيد والثاني ان يندرجا في الفعل في المفعولية فقط بان يقتضي  
كل واحد منهما مفعولية الاسم الظاهر نحو اكرمت وضربت زيد والثالث من اقسام  
الاربعة ان يتنازعا في الفاعلية في الفاعلية والمفعولية في مقتضى الاول الفعل  
والثاني المفعول نحو ضربني واكرمت زيد والرابع عنها على ان التنازع في ضربت و  
اكرمني زيد ولما قسم التنازع الى اقسام الاربعة اشار الى اعمالها اي الفعلين  
في ذلك الاسم بان اعمال كل واحد منهما جائز في اقسام الاربعة كلها او في بعضها  
بعضها دون البعض <sup>المتعلق</sup> او في كل واحد منهما بجملة العلم تنبيه على ان ما  
ما يربط كلفه قبحه <sup>المتعلق</sup> او هو في اللغة بدران وفي الاصطلاح كلمة تذكر في اول  
الحكام لا يخالص الفاعلين على كسبة وقيل كلمة تذكر في اول الكلام فتشعر في التنازع  
اي ما بعده وقيل كلمة تذكر في اول الكلام للتنبيه على ان ما بعده محذوف كلفه قبحه  
فقط بام الحذف يسمع ويقر ويحذف غيره ان في جميع هذه الصور اي التنازع في الاسم  
التنازع محذوف وقوله في جميع هذه الصور متعلق بقوله يجوز اعمال الفعل الاول لان

ب



الجملة فتقول ان يجوز افعال الفعل الاول واما افعال الفعل الثاني فيجب يجوز ان يعمل الفعل  
 الاول في ذلك الامر ويكون ذلك الامر في حيزه مع لا ويبلغ الثاني الفعل في ذلك الامر  
 وان يعمل الفعل الثاني في ذلك الامر ويكون ذلك الامر مع لا ويبلغ الثاني الفعل الاول مع العمل  
 في ذلك الامر كقولنا في هذا الحكم خلاف كائن للفعل في صوته الاول والثاني ان افعال  
 الفعل الثاني ممنوع عنده ودليله اي افعال الفعل الاول ممنوع عن افعال الفعل الثاني  
 اما حذف الفاعل عن الاول في الفعل الاول وكلاهما اي حذف الفاعل  
 والاخر في الفعل الثاني في الفعل الاول محذوران اي شيئا عنده وفي بعض النسخ  
 ممنوعان وهو ان ينفذ في الفعل الاول اذا افعال الاول لا يجوز ان يعمل في ذلك الامر  
 مع لا للفعل الاول وينفذ الفاعل في الفعل الثاني فلا يلزم المنع ورتب تقدم مع  
 الغير رتبة ولو كان مؤخر الفاعل فلا يلزم انما رتبة في ذلك مطلقا في الفعل في كل  
 وهو في رتبة اجاب الجمهور بان الاخر قبل الذكر في الجملة بل في غير الجملة  
 ان في مواضع منها في كلمة رب في قوله ربنا وربنا في قوله ربنا في قوله ربنا  
 فارتفع ذكرنا في اخر الاصل من المظهر في قوله ربنا في قوله ربنا في قوله ربنا  
 في باب التنازع وما مانع عند التمييز في هذا الجوز افعال الفعل الثاني في  
 الجوز انما هو الفاعل في الفعل الثاني في غير محذوران وهذا في الخلاف بين الجمهور  
 وفي قوله انما يلزم في الجوز امان في الاختيار اي واحدا في الحكم لا اختيار في كل ما  
 لا يشترط في الاختيار لعدم سبق الاجماع في اختياره في الاختيار خلاف البصر في

الموقوفين

قيل  
فان

قيل  
فان

والموقوفين في بصر بكون يختارون افعال الفعل الثاني اعتبارا للقراب والجوار  
 لان القراب والجوار اشد اتصالا من الغير فاما كان اشد اتصالا احق باخذ الحكم  
 المؤخر لان التقديم من ضايف الاصل الاصل احق باخذ الحكم ثانيا استدلوا بقول  
 امر القيس لو انما اسبي لادني معيشة كني ولم اطلب قليل من المال حيث كنت  
 ولم اطلب تنازعا في قليل من المال والاول يقتضي الفاعل الثاني يقتضي المفعول  
 واما القيس فصرح شعراء العرب في قوله لم يكن افعال الاول اولى لما  
 اختاره واجاب الشيخ ابن ابي ربيعة الكافية لانه ليس به التنازع لفساد المعنى  
 على تقدير التنازع وهو التنازع في قولنا اننا نطلب الشا عر عدم الكفاية  
 وعدم طلب قليل من المال فلو كان من باب التنازع ثبتا للكفاية ووجه الطلب هذا التنازع  
 قضى نعم من كلمة الشرطية وهو لا يجوز جعلوا المثبت منفي والمنفي مثبتا  
 علمت اي انت الفاعل للتفسير الثاني في ما هو مذهب البصريين وابتداء المصنفين  
 لا يوجب البصريون لان مذهب البصريون اصل عنده فاعطوا اي انت جزاوا  
 وهو قوله فان علمت ان كان تفسير لفعل الاول يقتضي الفاعل في  
 وان لزم الاخر قبل الذكر كمن في الجملة دون الحذف ولا الظاهر ان في الظاهر يلزم  
 التكرار وفي حذف الفاعل يلزم حذف الجملة فكلما بها ممنوعان كما تقول منصوصا  
 محذوران لانه مفعول مطلق لقوله اخبرنا باعتبار الموصوفين تقديره اخبرنا في الاول اخبرنا  
 مثل ما تقول في المدة اثنين اي فيما تنازعا في الفاعلية فخط شهيد عليهم المثال في ضرب



في واكرمني زيد اي ضرب بني هو وخرابني واكرمني الزيدان وخرابني واكرمني الزيدون  
وفي المتن لغين بان يقتضي الاول الف على الثاني المفعول شبيه عليه المثال ضرب بني  
هو واكرمت زيد او خرابني واكرمت الزيد وخرابني واكرمت الزيدين وخرابني  
الفعل الاول يقتضي المفعول وانت تقرر فعل الثاني في ذلك ففعله المتنازعان في  
الاسم الواضح افعال القلوب او مما في معناها نحو ابي الحليمية والبجيرة وكذا  
تقتضي وجوبها عداوتها وقدرتها وغيرهما حذف المفعول من الفعل الاول  
ليلا يلزم اليه الاخر وتبين في الغضلة لو اضراد بلام وسكرار بوز كره مع ان  
حذف الغضلة جائز فيمنزف كما تقول في المتناقضين بان يقتضي كل واحد منهما  
مفعولية اسم طر فيكونان متفقين باقتضاء المفعولية كما شبيه عليه  
المثال نحو ضربت واكرمت زيدا او ضربت واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الز  
يدين وتقول في المتن لغين بان يقتضي الفعل الاول المفعول الثاني وانما  
نحو ضربت واكرمني زيد وخربت واكرمني الزيدان وخربت واكرمني الزيدون  
وانما كان الفعلان افعال القلوب والمسئلة يحالها اي بان علمت الفعل الثاني  
يجب اظهار المفعول للفعل الاول كما تقول حسبي منطلقا وصبت زيدا منطلقا  
وانما حكمنا بوجوب اظهار المفعول للفعل الاول اذ لا يجوز ان لا يله لا يجوز فكلما  
اذ يبينها علمت حذف المفعول من افعال القلوب واخر المفعول عطف على  
حذف المفعول لا يلا يجوز حذف المفعول وكذا لا يجوز اظهار المفعول

تجد

تجد الذكر هذه اي الحكم المذكور من افعال الفاعل على الفعل الاول وحذف المفعول غير  
افعال القلوب ووجوب اظهار المفعول الاول في افعال القلوب اذا علمت علمت الفعل  
الثاني كما هو مذهب البصريون وفي بعض النسخ هذا مذهب البصريين اي المذكور  
منهم ومنهم ومنهم ومنهم ومنهم ومنهم ومنهم ومنهم ومنهم ومنهم ومنهم  
الظاهر معولا للفعل الاول ويقتضي الثاني علم المفعول في ذلك الاسم فالنظر ان المثال الفعل  
الثاني يقتضي الفاعل ضربت الفاعل في الفعل الثاني لتقدم مرجع التميز رتبة لانه اذا  
كان الاسم معولا للفعل الاول صار مقدما رتبة على الفعل الثاني وان كان مؤخر الفاعل  
فلا يلزم الاخر وتبين في الغضلة لو اضراد بلام وسكرار بوز كره مع ان  
ان يلى العالم كما تقول في المتناقضين بان يقتضي كل واحد منهما فاعلية ذلك الاسم الظاهر  
كما يدرك على ذلك المثال نحو ضربتني واكرمني زيد وخرابني واكرمني الزيدان وخرابني  
واكرمني الزيدون باضمار الالف والواو في الفعل الثاني وتقول في المتن لغين  
بان يقتضي الفعل الاول المفعول الثاني الفاعل نحو ضربت واكرمني زيد او ضربت و  
اكرمني الزيدين وضربت واكرمني الزيدين باضمار الالف والواو ايضاً في الفعل  
الثاني وان كان فعل الثاني يقتضي المفعول في المفعول المذكور من افعال القلوب  
ونحوه جائز اي في ذلك الاسم الوجه ان احدهما حذف المفعول والثاني اظهار  
ولكن الثاني هو الحق والعلامة الملقب وهو الاسم المذكور بعد التميز في قوله كما



كما يتوهم بعضهم مطابقة اي موافقا للرادوي المقصود المتكلم لان المقصود به  
 التنازع في ذلك الاسم لان ضمنا في الفعل الثاني علم في ذلك الاسم التنازع في ذلك  
 الاسم لان الاضمر في الفعل الثاني بعد الاسم المذكور اي مقابلة ذلك الاسم فيكون  
 الاضمر قرينة على التنازع المقصود اذا حذف الضمير بالعلم ان فيه التنازع او يكون  
 مفعول الفعل الثاني مقابلا لذلك الاسم من لفظة بان يكون محرا او بكرا او فاعلا لا زيدا  
 فلا يكون المفعول هو الاسم الظاهر موافقا للرادوي هو التنازع فمطابقة المفعول  
 مع المفعول في الحقيقة على الحذف واما الحذف اي دأما صورة الحذف فكلية اما  
 بينا لتفسير لوجه الالزام اقبه وهو قوله جاز فيه الوجبان حذف المفعول  
 والاضمر في قولنا انت في المتة اقبين بان يقتضي كل واحد منهما مفعولية الاسم  
 الظاهر واتفق في المفعولية ضربا وكرمت زيدا وضربت وكرمت الزيديني  
 وضربت وكرمت الزيديني بحذف الالف والواو والضمير في الفعل الثاني وفي المتن  
 لغني اي تقول في المتن لغني بان يقتضي الفعل الاول الفاعل الثاني المفعول  
 ضربيني وكرمت زيد وضربيني وكرمت الزيدان وضربيني وكرمت الزيدون بحذف  
 الالف والواو والضمير في الفعل الثاني ام فيه واما صورة الالزام كما تقول في المتن  
 فقبيني المذكورين سابقا بعينه فوضعت وكرمت زيدا وضربت وكرمتهم الزيد  
 وضربت وكرمتهم الزيديني وتقول في المتن لغني ضربيني وكرمتهم زيد وضربيني  
 وكرمتهم الزيدان وضربيني وكرمتهم الزيدون وتقول المفعول واما الالزام  
 فهو لما لا لانه المذكوران للحذف لكن مع ذكر الضمير فيه لما ان احصر كل المفعول

اعاد ذكر لفظنا لين للتوضيح الدليل بحال المتكلمين المقصود في الدهن واما اذا كان الفضلان  
 المتنازعان من افعال القلوب والمسئلة بحالها اي بان عملة الفعل الاول مع اقتضاء المفعول  
 فلا بد اي لا يخلص موجد له اي للفعل الثاني من ظاهرا المفعول والي لزم التكرار للضرورة عند  
 الحذف والاضمار لا يبيح ذكره التنازع كما تقول احبني وحسبتهما منطلقين الزيدان  
 منطلق وذلك اي التنازع المذكور ثابت لان حسبي وحسبتهما تنازع في منطلق وان علمت  
 الفعل الاول اي احببت كقولك الام مع مفعول الفعل الاول علملا فيه وهو حسبي فانظرت  
 اي انت المفعول في الفعل الثاني فان حذفته منطلقين من الفعل الثاني قلت حسبي  
 وحسبتهما الزيدان مطلقا فيحذف من مفعول الثاني في افعال القلوب وخوفه من حيز  
 لانها كما لا يمكن الا لواحد لان مضميرها مع المفعول بمنزلة الحقيقة وهو المفعول المحصري المتأخر  
 اخذ من المفعول الثاني معانها الى الاول فله حذف احدها كما حذف بعض اجزاء الكلمة  
 وحذف بعض اجزاء الكلمة بلا ضرورة هي هنا وهو لا يجوز لعدم وجود القرينة وقد يجوز  
 حذف احدها عند وجود القرينة مثال الاول كما في قوله تعالى احسب الذين يظنون  
 بما آتيتهم الله من فضله هو ضيق اللطم اي يحلهم فالجمل المفعول الاول حذفه هي هنا  
 لوجود القرينة وهي صيغة يحلون بما آتيتهم الله مثال الثاني فكما في قوله الشاعر  
 ولا تخلفنا على غريبك الملك اي لا تخلفنا جديعين في ازعاج المفعول الثاني  
 حذفه هي هنا لوجود القرينة وهي الحار والمجمر والممل واما التي في باب  
 المفادى نحو ما مال في مالك وما حار في يارسارت فلاجل الضرورة لان المفادى لكثرة



المتوقع يقتضي التخييف أما الحذف في قولنا اشعران الخليل يوسف زحاني  
 فلا ضرورة الشرايفه وان اضمرت فلا يخلوا اضرار هذه ترجمة قوله  
 فلا يخلوا ان كانت يخلوا على صيغة الغائب لمذكروني بعض النسخ فلا يخلوا  
 على صيغة المخاطب في هذه لا يخلوا انت فعبارة بعض النسخ بصيغة ام  
 خطا اي لي مما على صيغة الغائب لمذكروا ففقه قوله ومن ان تضره هرا كثر  
 ايضم على صيغة الخطاب من ان تضر انت مفرد تقول حسبي وحبيبي ايا  
 الزيد ان منطلق وح اي 2 الاضمار مفرد لا يكون مفعول الثاني وهو قولك  
 اياه مطلقا للمفعول الاول وهو ياتي قولك حسبي وحبيبي وهذا لا يجوز لان افعال  
 القلوب من دون افعال الجوارح والخبر فيكونان في الحقيقة محمولاً ومحمولاً عليه  
 ولا يجوز حمل الافراد على التثنية فلا يقال الزيدان قيم وان تضره هرا  
 تقول حسبي وحبيبي اياهما الزيدان منطلق وح بلزم ضمير المتشابه وهو  
 اياهما الى لفظ وهو المنطلق الذي وقع فيه التنازع وهذا اي يعود الضمير  
 التثني الى المفرد ايضاً لا يجوز كما ان الضمير المفرد لا يجوز لعدم المطلق بعبارة  
 الضمير المفرد الى التثني وهو جائز اذا كان المراد بهما الشيء الواحد كما في قوله تعالى  
 ورسوله احق ان يرضوه با رجاء الضمير المفرد الى الله تعالى ورسوله بناء على ان  
 رضا الله تعالى رضا الرسول والرضا بشي واحد واذ لم يكن الحذف والاخما  
 كما عرفت وفي بعض النسخ لما عرفت بلام العلية لا بالكان التثنية وهو الاول الى  
 لفظ

قوله

اي لفظا بعض النسخ الى فيه من الاشعار على الدير وجب لاظهاره لا ينبغي  
 عليك ان المثال المذكور ليس باب التنازع لان الفعل الثاني وهو قولك حسبي  
 يقتضي المفعول الثاني وقولك حسبي يقتضي مفعول مفرد او الاكم المتنازع فيه وهو المنطلق  
 لفظا مفرد لا متصل لهما بل حسبي الا اذا لاظفت من المنطلق ذات ماله الانطلاق  
 مع قطع النظر عن الافراد والتثنية في صج المثال من باب تنازع لما فرغ من مباينة  
 مجرد عن التنازع او الاثم بالتنازع مصرح به حيث مفعول عالم يسمى فاعله فقال  
 الثاني مفعول عالم يسمى فاعله وهو كل مفعول حذف فاعله اي فاعل فعل المفعول بنا  
 على ان ما موصوفه بتاويل الفعل واقسم كلوا اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل  
 في اسناد الفعل اليه والرفع عليه كلف الفاعل والاحوال لا حقيقة عليه كما في الفاعل من التثنية  
 والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما اشار اليه المصنف **فان قيل** لفظ كل لا يصلح  
 كغيره من الالاء لان الالاء لا يفرق بين من ايراد في تعريف الالاء ومن المفعول  
 ما ان تعريف ليس الالاء من الالاء لان الالاء لا يفرق بين من ايراد في تعريف الالاء ومن المفعول  
 الاشياء افراد متناهية لك ليست على الاطوار والكلية **واجيب** لان تعريف هو  
 مذكور اللفظ كل الالاء من الالاء وهو انما يذكر لصدق الحديث على كل افراد المجرود وكذا في قوله  
 الضمير اليك **فان قيل** حذف الضمير متصور على وجود الشيء وقوله لم يسمى فاعله يقتضي ان  
 لا يكون لفاعله اسم اصلا فاذا لم يكن له اسم فكيف ليصح حذفه اذ حذف المفعول منه معدود  
**واجيب** بان المراد من قوله لم يسمى فاعله اي لم يذكر فاعله يعني ان له اسما لكن لم

فالتثنية

وحسبي

فالتثنية

واجيب



٢ لكن لم يذكر في علم بل حذف كذا في الحواشي **فان قيل** هذا الحد صادق على قولنا اثبت  
 ٣ الرئع البعل هو الخيش المعين بان الرئع مفعول فيه لان الانبات فيه  
 ٤ لا انبات الشيء بل المبتدئ هو الله سبحانه فعلم ان الله فاعله قد حذف واقيم الرئع مقام  
 فيعلم مفعول عالم ليس فاعله والى ان الرئع فاعله انبت فلم يكن التعريف ما فاعله الغير  
**واجيب** عنه بان المراد من اقامة المفعول مقامه اقامته مع تغير الفعل الى فعلا  
 يفعل اي شرط تغير الفعل ليهما فلا يوجد الشرط بينهما او سيجاب بان المراد من الفاعل  
 الفاعل المذكور لا الحقيقي والله سبحانه وتعالى فاعله حقيقي **فان قيل** خرج عن هذا الحد  
 القاف في قولك ضربت والنون في ضربين وكذا ضربا وضربا الى آخره من المجهولات  
 لان التاء والنون في ضربت وضربين هو التاء والنون في ضربت وضربين بعينه  
 وهو فاعله فلم يمتد فاعلهما حتى يغير المفعول مقامه بل صار الفاعل بعينه مفعولا  
**واجيب** عنه بانه لا سلم ان التاء في قولك ضربت على بناء المجهول التاء التي كانت  
 فاعلا في ضربت على صيغة المعلوم بل بهذه التاء عوض عن الياء تقديره  
 ضربني زيد وتقدر ضربنا ضربنا الزيدون بالتصا المقتضيات المتصلا  
 فذو الفاعل ضربت الا غرض من الضم التي ذكرت في مباحثه واقيم المقتضيات المفعول  
 مقام ذلك الفاعل تغير الصيغة فصار ضربني ثم ابدلت الياء بالتاء لئلا  
 سببه بينهما في الاضمة مخرجا وكونهما علامتا المضارع فارتفع نون التاء  
 فتم نيمها لا استغنائيه اي لا استغناء الياء الحقيقي لكسرة ما قبله فصار  
 ضربت

قد قيل  
 في  
 قوله

وجب

فان قيل

وجب

ضربت فيكون الحد في معناه لا فردا وانما لم يغير المفعول لكونه مفعولا به للتبعية على ان  
 اقامة المفعول مقامه ليس محصرا في المفعول به بل يجوز ان يقام غيره من مفعول المطلق  
 وفيه مكانا وزمانيا منصرفا بالمراد من المفعول الذي لا يكون مستندا فيكون  
 اقامة مفعول الثاني من باب علمت ولا التثنية من باب علمت لئلا يلزم كون الشيء مستندا  
 ومستندا اليه معا باستدناهم بخلاف ما يجني ضرب زيد فان الاستدنا فيه احدهما تام وهو  
 الجاني وثانيهما غير تام وهو استدنا المصدر الى فاعله والى ان المفعول الثاني ليس مستندا في  
 اقامته ككلاهما منهما مقام الفاعل الا ان الاول اولى لما فيه من معنى الفاعلية لم يعط  
 زيدا درهما في زيد اولى من الثاني لانه اقل الثاني وكذا اذا وجد المفعول به مع غيره تعين  
 والا فجميع سواء انتهى في ضرب زيد اصله ضرب به زيد اخذ في الفاعل اقيم المفعول  
 مقامه لما خرج من تعريفه شرعا الآن في الاحوال الا حقيقة عليه واحكامه المرتب عليه  
 وحكمه اي حكم المفعول عالم ليس فاعله في توصيف حكمه فتشبهه وجمعه وتذكيره وتانيته  
 ثابت على قياس ما الذي عرفت اي انت في مباحث الفاعل بلا تارة وتبديل فعلك بالفتحة  
 ولما كان الحواشي من تعين المتعدي امتحانها فهو الاول من ذكر الشيء الثاني لما فيه من ذكر المسائل  
 التي غرض عنها الاذعان ان هذا المصداق الى هذا الحواشي فلهذا اقام مباحث المفعول عالم ليس فاعله على  
 مباحث الفاعل على ذكره بالتفصيل تانيا وتارة حكمه في هذا الامر على قياس ما عرفت لما خرج  
 عن مباحث مفعول عالم ليس فاعله شرعا في مباحث المبتدأ والخبر فاعل الثالث والرابع المبتدأ والخبر  
 وهما اي المبتدأ والخبر اسمان مجروران عن العواطف الفعلية احدهما مستند اليه وليس المبتدأ او ثانيهما



مستند به و ليس الخبر جعلا في تعريف واحد للفظ لان الواقع بينهما ولا اشتراكهما في العامل المعنوي  
 وان كان تعريف الشيء على وجه كان اوضح واخس كما اورد صاحب الحاشية تعريف كل واحد منهما  
 بخاصة فتولا اسما فليس شتم المقصود وغيره وتوهم مجرد ان علم العوام من اللفظة خصصت بوجه  
 ما عداها **فان قيل** هذا الحد ليس بصدق على قوله تعالى ان تصوموا خير لكم فان تصوموا  
 مقصود وليس باسم وكذا لا يصدق على قوله زيد ضرب فانه خبر وليس باسم بل جملة وكذا غيره **واجب**  
 عنه بان المراد من الاسم اسم من ان يكون حقيقة او ظاهرا فيصدق عليه اسمها اسمها لان قوله تعالى  
 ان تصوموا بتاويل هو علم خبركم وكذا قوله زيد ضرب في حكم زيد ضارب **فان قيل** صيغة التبريد  
 بهيئة ليست في محله لان التبريد يقتضي التبريد سابقا والمبتدأ والخبر ليستا بمنسبتين سابقا  
 العوام ملحق بجزء من العوام **واجب** عنه بان التبريد اسم ان يكون حقيقة او ظاهرا وبه  
 خبر خبر الثاني كما يقال سبى نال الله الذي صغر جسم البعوضة وكبر جسم الغيرة فان صيغة التفسير  
 والتكبير يقتضي المبالغة والمضرة مع ان البعوضة ليست مكبرة حتى صفه الله تعالى وان الغيرة  
 ليس بصفة حتى كبره سبحانه وتعالى لكنه اعتبار بالحكم في غاية التحقيق او سبب  
 عنه بان المراد من التبريد بهيئة المعنى المجازي اي الذان لم يوجد فيهما العامل المعنوي  
 احصا كما اشار اليه في الفياتية **فان قيل** هذا الحد ليس بصدق ايضا على قوله لم يترك  
 كسبك درهم لان ضحك مبتدأ وليس خبر عن العامل المعنوي بل خبر عن **واجب** عنه بان  
 المراد من العامل المعنوي ما يكون مؤثرا في المعنى والباء بهيئة زائدة فلان مجرد اسم  
**فان قيل** فعلى هذا ان يمتنع كون زيد مبتدأ في قوله علمت ما زيد قائم وعلمت ما زيد قائم  
 وكذا علمت ما زيد قائم لكون علمت ملاحقا في زيد معناه فلم يجر معناه منه **واجب**

عنه

المراد من الاسم

عنه بان المراد من العامل ما يكون معارضا فخرا كما في بهيئة وجدت مفارضا فخرا  
 وهو حرف النفي والاستفهام واللام الابتداء والمقتضية لصدارة الجملة كذا في  
 بعض الكواشي وقد سبق بحث الاشكالين المذكورين اعني اشكال صلب درهم  
 وعلمت ما زيد قائم بان المراد من التبريد خبر مبتدأ والخبر عن العوام من اللفظة لفظا  
 او معنى فحسب مجرد معنى وان كان غير مجرد لفظا وزيد قائم في قوله علمت ما زيد قائم  
 مجرد لفظا وان كان غير مجرد معنى كذا في الشرح الحاشية في بحث حروف المشبهة با  
 فعل **فان قيل** العوام ملحق بغيره ان يكون المبتدأ مجردا عن المعنى لا عن اللفظ **واجب**  
 عنه بان اللام فيه للجنس اعلم ان النواة يسمونها المسند اليه مبتدأ والمسند  
 خبر كما صرح به والمنطوقون يسمون المبتدأ بالخبر بالجر او ايتهم يسمون  
 بالمحكوم عليهم وبه فزيد قائم فانها اسمان مجردان عن العوام من اللفظة او المعنى  
 مستند اليه وثانيهما مستند به وعلى هذا القياس غيره والعامل في المبتدأ والخبر  
 معنوي وهو الابتداء اي طولا الاسم عن العوام من اللفظة فتبريد الاسم عن العوام من اللفظة  
 يقتضي اليه عن طريق المبتدأ وتبريد الاسم عنه يستند به عامل في الخبر فتبريد خبره  
 يعني عامل المبتدأ وبين عامل الخبر عامل **فان قيل** الخلوية شيء عديم والعدم كيف ياتر في  
 شيء **واجب** عنه بان العوام علامات الاثر لا مؤثرات فالمؤثر المتكلم والمحل  
 ليس عديمي العلم ان النواة قد اختلفوا فذهب بعضهم الى ان المعنى عامل في المبتدأ ثم المبتدأ عامل  
 في الخبر وذهب بعضهم الى ان المعنى عامل في المبتدأ مع عامله عامل في الخبر وقيل بعضهم

فان قيل

فان قيل



المقدر عام في الخبر والجزء عام في الخبر الكافي في بعض الاشياء وفيها العاطل المعنوي ما يترك في العقل  
 ولا يتلف نظيره اعلم ان المقدر به اصلين لا بد من بيانهم اوله ان كان المقدر به اصل المقدر  
 ان يكون اي المقدر معقولة اي اصلها ان يكون معقولة لا محالة عليه وصفا للمحك عليه ان يكون  
 معلوما حتى يقع الاخبار عنه المعلوم لانه لا يصلح الحكم على المحكي به **في قول** الفاعل اليقار  
 محكم عليه لم يبق في مباحثه او اصل الفاعل ان يكون معقولة كما قال **هذا** **قوله**  
 الامر كذلك لان معلوم الفاعل الصحة الحكم عليه ليتفاد منه اسناد الفعل اليه لان اوله قائم  
 فيهم من ان ما بعده يترك الشيء ليصح نسبتة القوام اليه فاذا قال حبل فهو في قوة المعرفة  
 حكما فالتعريف والاصل الثاني ان يكون المقدر مقبولا في الخبر لم يمنع مانع لانه اذا بالنسبة  
 حيزه والخبر حال من اصله وصف من اوصافه والذات مقدم على الصفة وقد يكون المقدر  
 صفته الخبر كالحديث اضافة الى الذات او باعتبار الموصوف المقدر مثال الاول نحو ضربت زيد  
 حاصل ومثال الثاني نحو الثاني الاسم اي القسم الثاني الاسم **قوله** يشكك في الامر قد لا  
 على اما لفظه او اما تقديره لانا لا نرى صحت وقت مجاز ولم ابتداء نسبة بتقدير الموصوف  
 ولا بتقدير الاضافة **قوله** بان المقدر الارب هو كجنتين احداهما جنت الذات  
 وثانيها جنت الصفة فمن كونه فاعلم ان المقدر وصفه وبالنظر الى التقدير والفظير  
 كونه ذات فجد جنت الذات يصلح ان يكون مقبولا ان اللفظ لا يملكها بالنظر الى انها جارية على  
 للسان صفا وبالنظر الى انها اصل الاعراب واحكام واصوال كالتيات وقد يكون المقدر واجب  
 التقدير كما ان اصله التقدير اذ كان المقدر متضمنا لما كان له صفة اذ بتاخره بيطر التصدير  
 فلذا لا يبعد

قلنا

فلذا وجب تقديم حفظ المصدرية واعلم ان اصل الخبر ان يكون معرفة يعني ان  
 للخبر اصلين ايضا احدهما ان يكون معرفة لان الخبر لا يكون الا محكوما به والذي يحكم  
 به صرح ان يكون معرفة او معرفة كانه المعرفة اصح من المعرفة لوضع اللفظ على التكرار  
 فاذا اصل الفرض بالاصح لا صرح لا يكون هو التكرار او لوضع المقدر الخبر بالصفة  
 لو كان معرفة او لكان المضاف المعنوية والحكم هو نفس نسبة الحكمة والتعريف زائد عليه  
 فلا حاجة اليه تاخر كذا في بعض الخبرين والاصل الثاني في باب الخبر هو ان لا يغير لانه صفة للتبدا  
 والصفة عقيل لذات بمعنى انها اقوالا في خبرها وفي بعض النسخ اوجد بها  
 لعدم الى جنة اليها ثم لما حكم المقدر بان الاصل في باب المقدر المعرفة فهو المقدر بان التكرار لا  
 لان تقع مقبولة فاشارة المقدر اليه دفع الهم فقا او التكرار اذا وصف اي التكرار بالصفة الملقب  
 او المقدره بالمقدور او الجملة جاز ان تقع اي ذلك التكرار مقبولا لان التكرار اذا وصفه يقبل  
 اشراكا في ان لم تعرف معرفة كنه قريب الى المعرفة وقريب الى حكم الخبر في قوله تعالى  
 ولعبده مؤمن فيمن يشرك فقول له بعد معرفة اذ يطلق على المؤمن والخالفين وصف بالمؤمنين  
 فيقدر اشراكا في تقرب الى المعرفة فيكون مقبولا وخبره وتكون من متعلقات الخبر وكذا  
 اي وشرف ذلك التكرار الموصوفه التكرار فقول كذا مقبولا في الخبر وخبره التكرار وقول اذا  
 تخصصت مفعول فيه لتقع المستفاد من خبره اذا تخصصت اي وقت تخصيصها بوجه  
 اخرى غير صفة كما اشار اليه المقدر فقول له مقبولا اذا تخصصت وقول اخرى صفة  
 لوجه احداهما استعمل التكرار مع البهزة المعاد لتع اللام المتصلة في قوله ارجل

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان



في الدار امارة فان رجلا وامارة فكلان مخصوصان بالنظر الى علم المتكلم فان المتكلم يعلم كنهها  
احدها مخصوصا عنه وانما ليسال المخاطب عن تعيين احد الامرين فكانه قال اي من الامرين  
مبين للعلو في كنهها لان استعمال المذوق مع امر المتصلة لا يوجب الاستبعاد  
بعد العلم لاحدها ولهذا يقال في جوابه رجل وامارة دون نعم اول **فان قيل** تخصيص  
المتكلم اي تخصيصه بالثبوت بالنسبة الى علم المتكلم لا يفيد المخاطب فلا يكون كلاما **وربما**  
بان عند المخاطب تخصيصا وتعيينا معا بناء على ان المتكلم سائل والمخاطب موصول عنه  
ومنه معلوم ان يلزم علم السائل انقص من علم المستول عنه حاله وان كان على عكس  
ذلك فهو قليل فلا اعتبار بالثبوت تام **فان قيل** فاعلم ان يتبع استبعاد رجل  
في قوله رجل في الدار واما امارة في الدار باستعمال المذوق في غير المتصلة مع اعتبار  
في الصواب ان يوجب غير الاشكال الاول بان جرد الاستبعاد رجل وامارة انما هو  
قوع الفكرة في جز الاستفهام وكل فكرة اذ وقعت في جز الاستفهام جاز  
بتدنية لان فكرة في سياقها تاويل المعنى اذ المعنى هذا الجنس في الدار امارة والاشكال  
كذلك الاواب وثانيها من الموضع التخصيص وقوع الفكرة في سياق النفي كما في سياق  
سياة الاستفهام نحو قوله ما احد منكم فان قلتم ان مقتضى عدم نسبة تخصيصهم  
بصفة العموم والاشتمال وذلك لان احد لا يطلق على كل واحد من الافراد فاذا  
وقعت في جز النفي خرجت عن ذلك الاطلاق على كل فرد من الافراد لان النفي  
يستلزم العموم والشمول للمنفرد اي للاصاطمة **الافراد فاقيل** اذا كانا منفردا في

سياق

سياق النفي يستلزم العموم والشمول فكيف تخصصت الفكرة لا في العموم فخص  
لمعنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص من العموم وكيف يوصف اللفظ الواحد  
في مادة واحدة بالخصوص والعموم لكونهما متضادين **وربما** بان التخصيص  
مفيعين احدهما التفرد الذي هو ضد معنى العموم والشمول وثانيهما تعقيب الشروع  
لما فاما بين تعقيب الشروع لا الفردية المقابلة للعموم لانه لا يفي في كل واحد  
فعل او راد ان السخرية الا المخاطب لم يبق السماع اشتباه وضرة لان الاشتباه  
والخبرة انما يكون اذا اراد من الجملة احد من غير التعيين فتشبه على السمع  
ان ذلك الواحد من هؤلاء الاشتباه في صورة الاول كذا في غاية التحقيق ثم  
هذا التخصيص للمبتدئ على من يبين نيم لان ما ولا الشبهتين بل لا يبعد عنهما  
على ما عرف فقيه نظر لان التخصيص لا يتوقف على علمية وعدم علمية بل  
بالنفي المستفاد منها وهو المعاني تأمل في التقييد بغيري تيمم ليس يدونها منها  
المواضع التي تخصصت الفكرة فيها وقوع الفكرة في الجملة الاسمية التي علمت  
من الفعلية لقوله وشرها هذا اناب فان شر الفكرة منصفة بينا وقعت  
مبتدأ وذلك التخصيص انما يكونه فاعلان في المعنى حيث كان في الاصل اظهر شرها  
ذات اناب او يجعل شرها بلا منة الضمير المستتر في اظهره الا ان من المفعول البديل  
من الفاعل على من قد قدم بغيره كمن فيكون المعنى اظهره اناب الا شرها فاذ كان  
فا على من كان منحصرا بتقديم الفعل عليه **واما تشبيهه** بالفا على من ان الشر

وحيث

الاشكال







بخلاف الموصوفين تقديره في جعل المعرفة مبتدأ وجعلها تاسيلا او لا فركا  
 فزيد قائم لان الاصل في المبتدأ التعريف والاصح في الخبر التفسير ان كانا  
 اي الاسمين معرفتين او متساويتين في التخصيص فاجعلت اسمي شئت  
 مبتدأ بشرط التقديم لصلاحيته كواحد منهما لا ابتداء بالبيان في التخصيص  
 والا فخر اهلكه اني كثير من النسخ التي رايها والصواب ان يقال فاجعل  
 اولهما مبتدأ ثم زاعج الالتباس فيها فليجوز لجملة السامع وابقا التقديم  
 على ما هو الاصل في المسند اليه كما هو عبارة الحافية اللهم الا ان يقال عبارة  
 المختص بقولنا بشرط التقديم اي بشرط ان يجعل ما شئت مبتدأ مقدما كما اشرنا اليه  
 في سبطا كلام المختص بعبارة الحافية لكنه جعل ما شئت مبتدأ مقدما لا مطلقا بل فيما  
 لم يكن احد من مفسر او مفسر فان كان احد من مفسر اصبحت المفعول والا فمفسرا  
 بصيغة الفاعل فاجعل المفسر مبتدأ البتة لا مفسرا بصيغة الفاعل لان المفسر وان كان  
 معرفة يستحق للابتداء لكنه بمنزلة المركب ومحيط للحادثة فهو ايق بالخبرية لان الخبر  
 محيطة للحادثة وقد يكون مركب وكذا اذا لم يكن احد من اسماء جاد او الاخر صفة فزيد  
 المطلق فكون زيدا اليق بالابتداء وان كان الصفة ايض معرفة تستحق الابتداء لان  
 الجاد بمنزلة المفعول والصفة لمعناها دالة على الذات والصفة بمنزلة المركب وايضا  
 يمكن احد من اسرار المعارف فهو زيد وانت التاييم وهذا المطلق كذا في بعض النسخ فزيد  
 الصالحين ومحمد بنين وادم ابو الفلام الاول في الجملة اثنان معرفة بالعلمية والاسم  
 الاخير

الاخر فيها بالانفاة فايها ما شئت مبتدأ بجعله مقدما واخره الثاني لكن جعل المضاف الى الضمير  
 اليه هي اعرف المعارف مبتدأ او من المعرفة بالعلم لان اعرف المعارف اسحق بالابتداء اعلم ان  
 اسما بالاستفهامية مكن وما واني كايته وعندها كايها وقعت مبتدأ وعند السبويه لا  
 نهوا وان كانت كذا لكنها في التاويل معرفة فعند ذلك من المكن هذا المكن ام ذاك وكذا غير  
 واما عند الاخفش فالاستفهامية جزكونا كذا لفظا واما بعد ما يبتدأ تعريفها لفظا  
 وقد يلحق المبتدأ متضمنا بمعنى الشرط فيصبح دخول الفاعل في الخبر عارضا لمعنى الشرطية نحو الذي  
 ياتيني فله درهم وذلك التضمن في اربعة مواضع الاول الاسم الموصول صلة فاعل الثاني  
 الاسم الموصول صلة ظرف في الثالث والرابع اسم صيغة التثنية الموصوفة بهما  
 مثال الاول كما ومثال الثاني الذي في الدار فله درهم ومثال الثالث كما اصيل ياتيني فله درهم و  
 مثال الرابع كما جاز في الدار فله درهم وقد يتضمن المبتدأ ما هو مصدر الكلام كالاستفهام والنظر  
 والتعجب في القسم والتعجب واللام الابتداء او الفاعل وغيرها وجميع يجب ان يجمعها على الخبر  
 وهي هنا كلام طويل مذكور في الضيائية لا يلحق بجمل الرسالة لما كان المبتدأ  
 لا يكون لامفردا والجزء يكون مفردا وهو الاكثر ويمكن جملته فلهذا انشا المضاف  
 الى بيان الخبر جملته فقال وقد يكون الجزاء المبتدأ فالام عوض عن المضاف اليه  
 جملته مطلقا حيزية او انشائية لوجودها جزا او ابتداء بل البعيد وفي بعض النسخ  
 جملته جزئية نظرا الى قلتها وبعدها من الفهم لان الانشاء لا يصلح الا بالابتداء والبعيد  
 لعدم صحته ارتباط الانشاء بما قبله فزيد اضرع فقولوا اضرع من حيث الظاهر ليس



بجهل على زيد لعدم مسابقة الا ان يقول بقوله زيد متعلق في حقه افرجه او غيره مما يمكن  
بتأويل صادق وانما صح كون الجملة خبر لان الاراء الخبر هو الحكم على المبتدأ الاول  
الحكم كما يصرح بالمفردات كذا ان الجملة فلا مانع من خبرتها لكن لما كان الخبر جملة اصبح  
الي ما يند المبتدأ الجملة فالمفرد فصار المفرد اصلا في باب الخبر لعدم الاحتياج الي ما يند  
المبتدأ والجملة غير اصل في باب الخبر لا احتياج كما مر فلهذا اذ قلنا المفعول كلمة قد التي  
للتعليق فمعنى المضارع غالبا وقد يكون الخبر جملة اسمية منصبة على الصفة للجملة  
وهي تكون الجزاء الاول منها اسما والثاني اسما كان او فعلا فموزيد ابوه قائم او  
فعلة نصب كذا وهي التي يكون الجزاء الاول منها فعلا والثاني اسما فقط  
فموزيد قائم ابوه او شرطية وهي التي توقف عليها شيء افرجه كما سيجي ومثاله هذا  
عنده صاحب هذه المختصر اما عند بعض النحاة مجموع الشرط والجزاء خبر عند بعضهم  
الجزاء وحده خبر بلا شرط ووجه صاحب هذا المختصر ان الجملة الشرطية هي التي توقف  
عليها شيء افرجه فيكون الشرطية موقوف عليه والموقوف عليه اصل ومدة فمعنى  
كونها خبرا ووجه بعض الذي هو قائم بل خبرية الجزاء وحده ان المدة والمقصود  
منه بان الشرط والجزاء لا الشرط لان الشرط قيد وعلته للجزاء فان قولك ا  
نضرب ضربت بتأويل ضربت لضربك وهذا يصدق على الشرط والجزاء الحكم  
وهي لفظة تنقسم كلمتين بالاسناد فلهذا لم يكن الشرط علة للجزاء لصار جملة مستقلة  
والجزاء ايضا جملة مستقلة فلا يكون مجموعهما كلاما فيخرج عن حد الكلام فاذا  
عرفت

عرفت هذا فاعلم ان الكلام هو الجزاء فقط لا الشرط بل الشرط قيد وعلته لخصارة الجزاء  
مقصودا ومحيطا لغاية والجزء ايضا محيطا ومناط لغاية فيكون الجزاء وحده خبرا ووجه  
بعض الذي هو قائم بل خبرية الجزاء لان الشرط لا ينفك عن الجزاء وكذا الجزاء لا ينفك عن  
الشرط فكلما نهما شيء واحد وهذا يعبر عنهما شيء واحد وهذا يعبر عنهما بقوله هذا ملزوم  
لذلك ان يكونان في جملة الملازمة فيكون مجموعهما شيء واحد فالأقرب ان يكون مجموعهما  
خبر كذا في بعض الشروح فموزيد ان جاني الكرمات فعلى من باب مختصر الخبر هو جاني  
وعلى من باب خبره الخبر هو المدة وحده وعلى من باب خبري الخبر هو مجموعهما وفي بعض النسخ  
فاكرمة بالغاء الجزئية وهو خطأ لعدم تصدير الجزاء بعد لا لفظ ولا تقدير لعدم وجود  
القربة على قيد التي تدل على تقرر الماضي وتحقق لفظ الاسم كقولك ان جاني زيد  
فاكرمة اسم في صحيح وخوال الفاضل لان اسم قربة قد التي تتحقق الحدث الماضي او  
ظرفية وهي التي تورات وانتشرت من تعلق الطوفان والجار مع الجزاء فموزيد فلفظ  
ثبت فلفظ وكذا عمر في الدار التي ثبت في الدار تفسير تقسيم الجملة الى هذه التحليل الا  
ربعة باطل لان القاعدة في باب تقسيم ان كل قسم يكون قسما ايا ضد الآخر والى ان جملة  
الشرطية والظرفية راجعة الى الفعلية منذ رجعتان تنقسم فلا يكونان قسامين للجملة الفعلية  
عنه بان الامر كذا بانظر الى الحقيقة اما بالنظر الى ان الشرطية لما كان مفعول حرف شرط  
وتوقف عليها جملة افرجه صارت كانهما غير الفعلية التي لا تكون مفعول حرف الشرط وكذا  
يتوقف عليها شيء افرجه وكذا النظر الى ان الجملة الظرفية من حيث انها انتشرت من تعلق

فان

درج



الظروف صارة كأنها غير الفعلية التي لا ينتمى إليها من الظروف فهذه  
لا اعتبار يكون كل واحد من هذه الجملتين الأربع متباينين وليكن كل واحد منهما قسما لاخرى  
في صح تقسيم الجملة اليها تامة وجعل صاحب الحافية الجملة قسمين والاسم في الفعلية  
حيث قال قد يكون الجملتين السمي او فعلية ولم يقل ظرفية او شرطية لانها جملتان  
تحت الفعلية **وقد** فعل هذا ينبغي ان يقال جزئية او انشائية كما قال شرطية  
او ظرفية مع ان المصنف في صدر البحث لم يفتد الجملة بالجملة الجزئية او الانشائية  
**والمعنى** هذا اعتبار الجملتين من الفهم لعدم انعقاد الربط بينهما لما قبلها  
الا بالتأويل بعد ذلك في بعض الحاشية اعلم ان في متعلق الظروف خلافا بين الكوينين  
والهيرين فالكوينين ذهبوا الى ان الظروف متناول بالاسم لان الظروف اذا وقعت  
في محل الجر والاصل فيه الافراد فاذا امكن الاصل فالاصل او في الهمزة يمين ذهبوا  
الى ان الظروف متناول بالجملة لان الظروف معمول لذكر المقدر والاصل في العمل  
الفعل فاذا اوجب التقدير والفعل او لم يكن ان كان هناك قسمة من القسمة تدل على  
خصوصية الفعل وتعيته فهو متعلق دون غيره وان لم يكن هناك قسمة من القسمة  
على تخصيصه تعينه في ذلك ان ينتمى المتعلق من افعال العامة التي هي التواريخ  
والوجود والحصول والى انشاء المصنف بقوله والظروف متعلق بالجملة عند الأكثر  
وهي استقرار او مما يقتضيه المقام لان المقدر عامل في الظروف لا فضاء  
الحادث التي كان في ضمن المتعلق اليه وهي الاستقرار مثلا ونحوه كافتضاء الفعل الى  
المفعول

فالمشكك  
والمعنى

الى المفعول في خبرت زيد او هذا يقولون لم يجرؤ لم يجرؤ لم يجرؤ في الحقيقة وهذا  
صح وقوع الى ارض المجرور كما يصح وقوع الى ارض المفعول الظاهر في خبرت زيد او كما  
وقد بينت في قايما وهذا بيت بها الكسبة **وقد** كان الظروف معمول لا متعلق فلهذا اختلف  
الناظر لانه معمول وحق المعمول التخيلا اذا ارسم بتقديم او قصد المحر والاختصاص  
بتقديمه او نظرا الى التوسع في الظروف في يجوز فيها التقديم على متعلقه ثم ان كان  
المتعلق ظاهرا فيسبغ ظرف مستقرا لان الاستقرار هو الاحتياج يسمى به لا قسمة  
الى ذلك المقدر وعند الكوفيين الظروف يكون متعلقا بالمفرد اي بالاسم وانما  
سمي المفرد بالاسم لان الفعل لا يكون الا بالانفراد فيكون الفعل مع انفراد  
بجلا في الاسم فانه لا في علمه وضميه وان كان له استقرار وانما استقراره الا  
لان ذلك الظروف اذا وقعت في محل الجر والاصل في الخبر الافراد وان كان الجملة  
لا مرد وجه فقد راسم في الخبر فيتمكن الاسم في اصله ثم اعلم ان هذا الخلف بين  
الهمزة يمين والكوينين في الظروف فمن حيث المتعلق انما هو اذا كان الظروف خبر المبتدأ  
او وقعت فيما كان محله مفردا وانما اذا وقعت خبر الخبر في الكوفيين يوافقون **المعنى**  
في تقدير الفعل انتهى قوله فلا بد اي لا مخلص انما وجهه للتفريع اي اذا كان الخبر  
جملة والجملة بنفسها مستقلة لا تنتمي اليها على المسند والمسند اليه الذي **المعنى**  
في الكلام لا يقتضي الارتباط بها بما قبلها والخبر يقتضي الارتباط بما قبلها فلا بد  
من الربط بلفظة **صح** يعود الجملة الى المبتدأ في المقام فلا بد في الجملة الوا



جزا عن المبتدأ او صفة او حالا او غير ذلك من غير ان يكون له كمالا او فاعا  
او غير ذلك الضمير كاللام في نعم الرجل زيد بلا واسطة او بواسطة نحو نعم صاحب البيت وضع الكلام  
موضع المضمرة نحو ما حلفت والقارعة والقارعة او يفتح الجملة الواقعة خبرا لمفسر المبتدأ  
فيكون التفسير بمنزلة العايد الظاهر في قوله قد قال بدي قوله فلا بد من الضمير في قوله العايد  
كما هو عبارة الكافية لكان شاملا لغير الضمير كمن كان الضمير محذورا واشهر اعتماد زكيه  
**فان قيل** يشكك بقوله خبر زكيه لان الجملة وقعت جزا زكية لم يكن فيها ضمير ولا غير ضمير  
فوقع الظاهر موقع المضمرة وكون الجملة مفسرة للمبتدأ وكون الجملة مشتملة على اللام مع انها جزا  
**واجبت** بانه لا نسلم ان جزا خبر الزيد بل هو جملة عليا وزيد جزا مبتدأ محذوف في قوله  
وان سلمنا انها فيكون معنى الاشارة بهذا عايد الى زكيه فهو في حكم اللام في نعم الرجل  
قوله ويجوز حذف اي الضمير لا غير الضمير في قوله معناه كلالا ووضع الظاهر غيره محذوف  
جود القريته المقابلة او الى الية ثم القريته في الية المقابلة وفي الاصطلاح امر والى  
تقديم الشيء لا بالوضع نحو السمن منوان بدهم والبر الكريشين درهم اي منوان  
منه والكرش من القريته عايد في الضمير هي هاهنا وهو الصوت الساعرا لانه عايد بذكر السمن  
علم منه ان منوان من السمن بدهم لا غير السمن كاللب والدهن واذا بد بذكر السمن علم منه  
ان الكريش من القريته كالتعريف والتعريف هو هاهنا وبنزاع مثلا ان القريته الى الية تأمل ثم  
علم ان المبتدأ الثاني لا يخلو من ان يكون نكرة كمنوان او معرفة كافي مثال الثاني والكان  
نكرة فالقاعدة في تقدير الضمير ان يقدر الضمير في جانب المبتدأ فقط ويجعل كون ذا

فان قيل

حذف

ذلك

ذا الضمير صفة المبتدأ حتى تخصص له ولا فلا يصح كونه مبتدأ والكان معرفة فلكل الخبر  
فيكون ذا الضمير من متعلقات المبتدأ الثاني او من مبتدأ متعلقات الخبر كفي المثال الثاني  
وعلى هذه القياس غيرهما ثم الكراثة وسقا كل وسقا ستون صاعا بصاع النبي عليه  
الصلوة والسلام لما فرغ عن بيان الخبر يكون جملة شمع الآن في حكم اخرى فقال وقد تقدم الخبر  
على المبتدأ اذ دخل كلمة قد في قوله وقد تقدم اشارة الى ان التقديم عليه ليس بمتروك بل  
على قلته اذ كان ظرفا نحو في الدار زيد للتوسيع في الظروف مالا يكون في غيرهما وسيجي  
على التوسيع عن قريب ان شاء الله تعالى ثم تقديم الخبر على عايد جازي وواجب فاما كان  
المبتدأ نكرة فيكون الخبر واجبا لتقديم والكان معرفة فيكون الخبر جازيا التقديم شهي  
الكن المصنوع اطلق الكلام بتبها لظهور الحال **فان قيل** تقدير التقديم الخبر يكون  
ظرفا ليس بسيد لجواز تقديم الخبر في الظروف كما في قوله نعم الرجل زيد على بعض الوجوه  
فان قوله نعم الرجل جملة وقعت جزا عن زيد مقدومة عليه ولم يكن ظرفا وكذا قوله  
قام الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء وغيرهما مما لا يعد بعد ولا يحصاوا  
جاء البعض عنه بان تقديم الظروف على المبتدأ جازي من غير ضرورة داعية  
اليه واما تقديم خبر الظروف فيجاء عنده مستلحا جنة اليه كما في نعم الرجل لان التقديم  
نعم الرجل انما هو لاجل التحصيل بعد التعميم لاجل تكرر المذموم او الذم في الخصوص  
وذا لا يحصل الا بتقديم الخبر على المبتدأ وكما في قوله قاما الزيدان فان الزيدان في  
قوة التخصيص بعد التعميم اعلم ان كون الخبر ظرفا بنفسه غير عند المحققين

فان قيل



من غير حاجة الى تقدير متعلقه وانما الى جهة التي تقدر المتعلق لا استفادة  
المستعملين به لا للحكم وعند المتأخرين لا يكون الطرف خراش فلهذا لا يعتبر متعلق  
لعدم ظهور الربط ثم تقدم الطرف على المبتدأ على نوعين واجب جاز في الواجب المبتدأ  
الذي يكون نكرة والي في المبتدأ الذي يكون معرفة ومثلهما ظاهران تأمل قوله ويجوز  
المبتدأ الواحد اخبار كثيرة لجواز الصفات الكثيرة للذات الواحدة لكنه بشرط ان  
التناقض فيها فلا يقدح في عالم وجاها لمكان الثاني ثم ذاك لا يضرب المفعول  
على نوعين متعددة لفظا ومعنى فمورد عالم عاقل فحينئذ العطف اولي رعاية لانفصال  
اللفظ والمعنى ويجوز بدون العطف ايضاً ومتعدد لفظا لا معنى هذا احبوا معنى  
اي من خرج ترك العطف او رعاية لا اتصال المعنى المقصود من اللفظ ويجوز العطف ايضاً  
ثم اعلم ان التعدد في الاخبار جاز وواجب فالجائز في فهم المعنى بدون الآخر كما في قوله  
زيد عالم عاقل فاضل غيره والواجب في فهم المعنى الاول بدون الآخر كما في قوله  
الحارثي مريض وكذا في قوله عالم وجاها لمكان الثاني ثم ذاك لا يضرب المفعول  
المبتدأ ضرورة لا يصح انهم الا عند الضرورة وغيره غير مشهور لكنه بيان مبني  
بالحكمة اعلم التي مستقر على تنبيه المخاطب على حفظ ما بعده فقد اعلم ان لهم الى  
النهاية بقرينة المقام اذ القواعد منسوبة اليهم فلا يلزم الاخر في قبيل المذكور  
ولا بلا مرجع فيكون حسن تقدم مرجع معنى قوله قسم منصوب على انه اسم  
آخر صفة ظهور قوله لهم خبر مقدم على الاسم لجبال التوسع في الطرفين قوله من

المبتدأ

من المبتدأ او بيان ذلك القسم متعلق به ليس ذلك القسم او المبتدأ باجتماع الضمير المستكن  
في الكلمة القيمة المتضمنة الاسم والجزء الاكوار ومنها على تنويعه لكن في المرجع اقتضت  
ان يكون بعض الافاضل ان لها اي هذا المبتدأ لاجزائه وهو اي المبتدأ المستند اليه  
صفة متضمنة او جارية مجرى ما كان منصوب اليها بالنسبة فيدخل في قوله تنبيه  
هذا وما هندي هذا او لا يذرك قوله وقعت تلك الصفة او جارية مجرى ما  
بعد حرف النفي كما ولا او بعد حرف الاستفهام كالحكمة وهل فلو قال بعد النفي  
والاستفهام بترك حرف فيها لكان او في الموصول الحارثي الكلام الاستفهامية  
لثمن وان وانني ومنه وانما لا يخذل الا من الاستفهام فان ما بعده لا يكون  
مبتدأ الا من اسم غير الظرف ليصلح الصفة فيكون اسم الفاعل صفة لفتح حرف عن  
كونه مبتدأ فلا يصلح التمثيل بمن قايماً ابوه لجلال في باقيه الا ان يتغير كونه موصولة  
فيكون من قبيل اسم الفاعل الذي يكون مصرفاً باللام نحو الضارب زيد فيكون معتدلاً  
معتدلاً بالموصول وانما شرط وقوعها بعد النفي والاستفهام ليعتمد بهما  
لان الاسم الفاعل ما لم يعتمد لم يقل تامل **في قوله** اعتمد الاعتماد بهذين  
الامين مع ان المبتدأ والموصوف ذوي الحال ايضاً من المعتمدات **في قوله**  
بان المرد من الاعتماد مع صلاحية الاستدلال ولا يصلح اسم الفاعل بعد لها  
للاستدلال لانه اذا اعتمد بالمبتدأ يكون خبراً عنه واذا اعتمد بالموصوف يكون صفة  
واذا اعتمد بذي الحال يكون حال انتهى اعلم ان هذا الاعتماد مذهب المصنف

حاصل  
وكيفية



واما عند سيبويه فيجوز ابتداءها بغير نفي واستفهام لكنه مع قبح الالغش يري ذلك  
 حسنا متمسكا بقولنا ان غير نفي عنده ان منكم في حيث مبتدأ ونحوه في سبويه  
 ولجعل النسخ مبتدأ وفيه شبهة لوقوع الفصل بين النسخ والتعقيب معه وهو منكم يا جيسي وهذا يجوز  
 عنه بان ذلك لفردة الشعر بشرط ان ترفع تلك لصفة اسمها ظاهر اي خلافا للمستتر فيتم الظاهر  
 للظفر المنفصل انفس فيه خبر قوله تعالى اراغب ان مني يا ابراهيم وانما قيد بالاسم الظاهر لا  
 نهما لرفع اسم مستتر لا يكون مبتدأ بل يقع في خبر الما بعدها وسبب ما بينه انشاء الله تعالى لوجوه  
 قايما الزيدان والزيدان في سبويه مسددا لغير قوله بخلاف قايما الزيدان فان قايما في خبر الما بعدها وهو  
 الزيدان والزيدون وان لم يكن مبتدأ في هذه الصورة لغت الشرط وهذا الرفع في الظاهر **فان قيل**  
 في اي شيء يعلم ان قايما لم يعمد في الظاهر بل هو المستتر ههنا **واجب** عنه بان الصفت  
 في المهر كالفعل والفعل اذا اسند الى الظاهر لم يمتدح به المستتر ههنا **واجب** عنه بان الصفت  
 وضرب الزيدان وضرب الزيدون وان اسند الى المضر يشي للنسب ويختص بالزيد ان ضربا  
 الزيدون ضربا فلو كان قايما رافعا للظاهر ليشي ويجمع وانما شرط مبتدأ في الصفة با  
 رفع الظاهر لان الرفع في الاستدراك شبهة للجملة ويكون المبتدأ لا يكون الا مفردا اعلم  
 ان الصفة لا تختص اما ان يكون مطابقة للاسم الظاهر او في كانت مطابقة فلا تعلق  
 ان تكون في الافراد والتشبيه او الجمع فان كانت في الافراد لم يزد جاز فيه الا ان ابتداء  
 وخبرتها لصلابيتها كلفا منها وان طابقة في التشبيه والجمع فوافقا ليمان الزيدان ووافقا  
 الزيدون تعينت كونها خبرا مقدها وما بعدها مبتدأ لا مرد ان لم تكن مطابقة فوافقا ليمان الزيدان

ورقكم

فان  
 و

واما في الزيدون تعينت كونها مبتدأ فصارت الاقسام الثلاثة اقسام اعلم ان المبتدأ ان يرفع  
 واجب التقديم كما هو اصله وذلك لما تضمن معنى له صدر الكلام كالا استفهام والقسمة  
 والتعجب وغيرها حفظا لصدور ما له صدر الكلام من الهمك على من ذهب من جعل كل جملة  
 الاستفهام مبتدأ كسبويه واما عما ذهب الالغش فكل جملة من جنس مقدم على المبتدأ  
 لتضمن معنى الصدارة ووجه السبويه ان من وان كانت كقوة ظاهرة لكنها موقوفة تاويل  
 لان في قوة قوله هذا البوك ام ذلك ووجه الالغش ان البوك معرفة ظاهرة والتاويل  
 ينبغي الشبه وكذا كان المبتدأ والخبر معرفتين نحو الله اليهنا او متساويتين في تخصيص  
 او كان الخبر فعلا للمبتدأ بان كان مسددا اليه بخلاف ما تقدم في المعقولين فالتاويل  
 لتباس واما التقديم كون الخبر فعلا فالزوم الالتباس بالفاعل لواخر انتهي وقيل  
 الخبر واجب التقديم كما اذا تضمن ما له صدر الكلام نحو ابن زيد او كان تقديم مفعول نحو  
 في الدار رجل او كان متعلقا بالخبر ضمير اجمع اليه في جانب المبتدأ نحو على التمرة مثلهما  
 زيدا او كان الخبر افعالا المبتدأ الذي حصل من تاويل ان المنفردة نحو عندي انك قائم  
 وقد يتخذ المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاعل جزاء المبتدأ ليكون الفاعل ذلك  
 القينة على تضمن المبتدأ معنى الشرط اذا تضمن امر معنوي وذلك الاسم الموصول بفعل  
 او ظرف او كلمة موصوفة بهما ثم اذا دخل على المبتدأ الذي يصح دخول الفاعل فيه  
 كلمة ليست او لعل تمنع الفاعل في باقي الحروف المنبذة اختلاف وفي نحو في المبتدأ  
 ليقام قريته جوارا وجوبا وكذا في الخبر ليقام قريته جوارا وجوبا وتفضيلها

فئة

ا



مذكور في الشرح النافية على الحافية فاطلب هناك التفتيش الى مسخران واذا ابتدا  
 الى احدى اشبهها استعيرت صيغة الافوات للاشبه لوجه المشابهة والمناسبة بين هذه  
 الحروف كما بين الاثبات فقوله خبران خبر للمبتدأ المحذوف وهو القسم الذي ذكرت في جملة الاقسام  
 المرفوعة في اول بحث المرفوعات وهي اي اخوات ان وان وكان وليت ولكنه فعل وهذه الحروف  
 تدخل على المبتدأ والخبر فنصب المبتدأ والسمي ان وقع الخبر ويسمى خبران هذا على من باب البعير بين  
 واما على من باب كوفيين فحروف المشبهة بغير الاسم وحده اي تنصب الاسم فقط والخبر مرفوع على ما  
 كان قبله فدخل هذه الحروف وانما سميت منصبا ودفعها عند البعير بين لانها مشبهة بالفعل  
 المتعدي في اقتضاها التثنية فاعطى لها عمل الفرع وهو تقديم المنصوب على المرفوع هذا  
 المرتبة الفرع عن مرتبة الاصل فلهذا كانت اسمها منصوب وخبرها مرفوع واما عند الكوفيين  
 فيجب ان يكون ضعيف فلهذا لم يرفع فلا يصلح ان يكون عمل الفعل المتعدي قوله خبران هو المسند اليه في آخر  
 بعد دخولها اي بعد دخول احدى هذه الحروف فقوله هو المسند خبرها من جملة مسندات وقوله  
 بعد دخولها فصلت نخرج ما عداه **فان قيل** فعلي هذا يلزم اسناد المسند لان خبره خبر المبتدأ  
 وخبر المبتدأ لا يكون الا مسندا **واجب** عنه بان الاسناد الاول زالت عنه كزالت اعراجه فيكون  
 ذلك الاسناد بعد دخولها جديدا فلا يلزم اسناد المسند تأمل **فان قيل** فعلي هذا يلزم ان يكون  
 يقوم في قوله ان زيد يقوم البوه خبره غير البوه نصرة الحد عليه وهو قوله هو المسند بعد دخولها  
**واجب** عنه بان المراد ببعيدية الاصول اسرار اخر فيها لفظ او معنى ولا اثر لهذه الحروف  
 في تقدم وحده لان يقوم جزء الجملة ومن المعلوم لا يؤثر العوارض في جزء الجملة بل في مجموع الجملة

مكلا خبره من الحد تأمل **فان قيل** قوله بعد دخولها خبره الى ان الخبر هو المسند بعد دخول  
 جميع هذه الحروف معا بطريق الاجتماع لا بطريق الانفراد فلا يكون خبران ووجه خبرا حتى  
 يجمع مع اخواته والامر ليس كذلك **واجب** عنه بان هذه العبارة على حذف المضاف  
 كما اشترنا اليه بقوله احدى هذه الحروف ثم يتقدم المضاف اليه نظرا لشيء فيه في حاشية بعد  
 الغد قد سكره على قواعد النافية فاطلب هناك ان تثبت الاطلاع بقوله لو ان زيدا  
 قائم مثلك ان المسند معرفة مع ان المنقوصة البهية للمتشبه اول المشبهة الفعلية في بناء  
 فتح الاول والاخر كالغددون ان المسند لكثرة استمرار وعدم تغيره للجملة قوله وحكم  
 اي حاشية منه في الحكم بينا بمعنى الى والاشارة لا بمعنى الاخر المرتب على ان في عدم مسند  
 بينا ويدل عليه عبارة الحافية حيث قال و امره كالمبتدأ اي حاشية وحكم الى اثره  
 قوله في كونه اي الخبر مفرد وجملة ومعرفة وكثرة حكم خبر المبتدأ او منه في الاقسام وكذا  
 في احكامه من كونه واحدا او متعددا او مثبتا ومحمذونا وكذا في شرائطه من انه اذا وقع  
 جملة فلا بد من عاكده ولا يحذف الا اذا علم بقرينة من القرينة وانما اقتصر على  
 ذكر اقسام تنصب احكاما وشرائط لان الاحكام والشرائط حالات وصفات لا  
 قسام واذ اصدار امره كالمرفوع المبتدأ فيلزم ان الحكم يكون خبر المبتدأ لا يكون خبر الباء  
 ان والامر ليس كذلك فرب خبر يصح للمبتدأ ولا يصح خبرا لان خبرا ان نحو ان زيد فان انما  
 خبر للمبتدأ ولا يجوز ان يكون خبرا لان لزال صدره لان مقتضى معنى الاستغناء  
**واجب** عنه لان المراد منه قوله وحكمه حكم خبر المبتدأ بعد ان يكون خبرا بانفسه



هذه مواضع التثنية والاعوجاج لتقديم جزئها اي جزاها واضرارها على اسمها اي انا و  
 حواتها ما عرفت من ان هذه الحروف تحمل على الفعل فان تقديم جزئها على اسمها حصل  
 لها العمل الاصل للفعل وهو تقديم المرفوع على المنصوب وذا باطل وانما كان تقدم  
 يسم المرفوع على المنصوب عملا اصلي للفعل اذ كل فعل يقتضي الفاعل او المفعول  
 ان اقتضاه فاستناد الفعل الى الفاعل موافقا لما اقتضاه فعله الا اذا كان الزنح  
 استثناء مرفوع اي لا يجوز تقديم جزئها على اسمها في كل وقت من الاوقات  
 كونه ظرفا فانه محج اجاز نحو ان في الدار زيد او انما جاز تقديم في وقت كونه ظرفا  
 لمجال التوسع في الطرف فالجاء والمجرور متعلقان بجاز المشبهة المستفاد من الا  
 ستناء وانما جاز التوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل حدث  
 لا يخلو من الزمان والمكان وكان الظروف كالمحرم المذكور في الحث والاحكام للمحرم حديث  
 انه يدخل محاربه ما لا يدخل غيره كذا في حاشيته بعد العفو فله القسم السادس  
 اسم كان واخرها اي كان فقول اسم كان واخرها جاز للمبتدأ المرفوع وهو القسم  
 المذكور في جملة اقسام المرفوعات وتوجيه استعارة لفظ الافوات للاشياء  
 كما مر وانما اسند الاسم اليها كان وجعل ما عداها من افواته لكثرة الاستعمال  
 اي الافوات صار اي جاز على حذف المضاف وعلى هذا القياس غيره و  
 صبح وامسي واخرج وظهر بات واخره عدد و عدد و ارج و ما زال اي كلمة  
 زال المصدرية بما النافية حين قصد الاستمرار بها وما برج كذلك وما تفك كذلك  
 اي

وليس يسمى هذه الافعال ناقصة وسيجيء في التسمية في بحث الافعال الناقصة  
 انشاء الله تعالى فلهذا الافعال الناقصة تدخر اي كل واحد منهما با رجاء التميز الي  
 كل واحد او الي الافعال باعتبار ضمير المؤنث في تدخر اي كالحروف المبينة  
 بالفعل انتصاب قوله ايتم على المصدرية اي آخر ايتم اي وضع رجوعا على  
 المتبذره والخبر ترفع اي كل واحد منها المتبذره بانها على ظاهرها اي يجب سند ظاهرا  
 ان يكون في علا في الحقيقة لما سيجي ويسمي في المتبذره او بعد اعلاها وتبينها في المتبذره  
 مجرد فلو لم يعلم اسم كان وتنصب الخبر على التثنية بالمفعول ظاهرا لان الحقيقة وانما  
 قلنا ترفع المتبذره بانها على ظاهرها او تنصب الخبر على التثنية بالمفعول لان مرفوعها  
 وتنصب بها ليس بفاعل ولا مفعول في الحقيقة لان الفاعل في الحقيقة هو المفعول  
 في خبرها وهذا التقييم في قول كان زيد قائما لان اسند كان الي زيد ليس بقصد بل المقصود  
 نسبة الي المعنى المصدرية اذ المقصود من كان زيد قائما كان قيام زيد نسبة كان  
 الي زيد كلاسبة في الحقيقة بدني الظاهر ففان كان مرفوعها فاعلا ولا تنصبها  
 مفعولا حقيقة ولهذا سمية المرفوع بالاسم والمنصوب بالخبر دون الفاعل والمفعول  
 صيانة للسان عن الخطاء وبيننا كلام ذكرنا في النكته فاطلب هناك ويسمي الخبر  
 خبر كان اي بعد اعلاها وتبينها في المتبذره لا بعد مجرد فلو لم يعلم اسم كان  
 كذا اسم افواته بذكر الخبر و ارادة الحكم هو اسم كان المستند اليه بالاصالة  
 لا بالتبعية ليخرج التوابع عن المد بغيره ذكر التوابع بعد ذلك اي بعد تبيينها

اي الافعال الناقصة



فقولهم هو المسند اليه خبره على جميع ما كان مسندا اليه وتحوله بعد دخولها فصلت يخرج به  
 ما عداه **فان قيل** اسم كان مبتدأ والمبتدأ لا يكون الا مسندا اليه فيلزم من اسناد  
 المبتدأ الى كون اليه مسندا اليه مرتين وهذا لا يجوز **واجا** بان الاسناد الاول ان الت  
 عن المبتدأ وهذا الاسناد اسناد جديد لا قديم لعدم بقا معنى الجملة الاسمية بها كما  
 قبل الدخول كان عليها فاذ لم يستقم المعنى فكيف يستقيم الاسناد **فان قيل** يدخل المعطوف و  
 كذا سائر التواريخ **اسم** كان نحو كان زيد وعمرو قايمين **واجا** عنه بان المراد من قوله  
 المسند اليه الاسناد وبالاصالة لا بالتيقن كما اشرنا اليه فخرج عنه التوابع كلها لان الاسناد  
 سند فيها بالتيقن لا بالاصالة **فان قيل** اسم كان وكذا اسم اخواتها لا يخلو من ان  
 يكون محسوبا في الفعل لا فان كان محسوبا منه فذكره ثانيا لا طائلا تحت لان ما  
 مندرجة تحت مباحث الفعل واسم لا يجوز ان يكون قسمي على عدة من المرفوعات **فان قيل**  
 بل يكون سبعة وان لم يكن فاعلا فلم يذكر الشيخ اسم حاب ثانيا في الحقيقة في انواع المرفوعات  
 مع ان الشيخ رئيس العلم بالكتفي بذكرها في المرفوعات **فان قيل** فلا وجه فيه **واجا** عنه بان  
 اسم كان ذو وجهين جهة الاسناد وجهة المراد منه جهة الاسناد لكونه فاعلا لانه اسم  
 مسند اليه الفعل على جهة قيامه فيجوز ان يكون مباحة مندرجة تحت مباحث الفعل فلا يجوز  
 ذكره ثانيا ولا عدة قسمي على عدة من المرفوعات ومن جهة الحقيقة لا يكون فاعلا  
 لانه وان كان مما اسند اليه الفعل لكنه الاسناد اليه يقتضيه بذكر المقصود اسناده  
 الى المفعول المصدر في خبره ولهذا سمي ناقصة في لا يكون مباحة مندرجة تحت  
 مباحث

مباحث الفعل فيجب ان يكون ضمما على عدة من المرفوعات فجاز ان يقتضيه غير فاعل  
 تامك وبما ذكرنا من معنى الدخول لا بد من عليه قوله كان زيد وعمرو قايمن **فان قيل** قوله بعد  
 ودخولها راجع الى مجموع الافعال الناقصة بل يكتفى به ان يكون الاسم مسندا اليه  
 بعد دخولها هذا مجموع لا كل واحد منها والامر بخلافه **واجا** بان لعبارة  
 عا في اي بعد دخول **اسم** كان نحو كان زيد وعمرو قايمن فزيد اسم مسند اليه  
 كان فزيد الاسم ثم للاسم احكام في احوال شتى **الآن** في بيانها فقال ويجوز  
 في الكل اي في جميع الاحوال الناقصة بتقديم اخبارها اي الالوال الناقصة  
 على اسمائها نحو كان قايما زيد باثبات العمل ويجوز التقديم على نفس الافعال  
 اليه لكن لا مطلقا بل ثبت جوازها في العشرة الاول وهي من كان الى ما زال  
 نحو قايما كان زيد باثبات العمل اليه وانما جاز تقديمه لغيرها في العمل  
 لانها افعال فلا يفرق تقديم معمولها لعملها بخلاف ما بقي منها وسيجي  
 بيا منها قوله ولا يجوز ذلك اي تقديم اخبارها فيما اى على الفعل الذي شبه  
 في اوله اي في اول ذلك الفعل كلمة ما فلا بد يقال قايما ما زال زيد بخلاف تقديم اخبارها  
 على اسماء هذه الافعال فانه جائز ما عرفت من كلمة كل في ذلك لان كلمة ما لا يخلو  
 من ان تكون ناقصة كما في الافعال الاربعة وهي ما زال وما برح ومتكرو وما فتى  
 او مصدرية كما في ما دام فان كانت ناقصة فهي تقتضي المصدر فلو قدم  
 الخبر عليها لكانت صدارة ماله صدارة وهو لا يجوز وان كانت مصدرية فقول

فان  
 وحديث



للمصدرية لا يتقدم على المصدر الضعيف في العمل اولاً لان المصدر في العمل كالفعل  
 المصدر بان لنا جهة وشئ وعما في معناه جزء لا يتقدم عليه فكذلك المصدر قوله  
 وفي ليس خلافاً في جواز تقديم جزء عليه وذهب بعضهم الى جواز تقديم الجزء  
 عليه ونظراً الى جانب الفعلية وذهب بعضهم الى انه لا يجوز تقدم الجزء على الجانبين  
**في** **قوله** كان الخلاف ثابتاً في جواز تقديم جزء ليس كذلك ثابتاً فيما اوله والثاني في سور  
 مادام فانه اتفاق فلم يذكر المصنف ولم يتعرض الى ذلك الخلاف **قوله** بان الاختلاف  
 في الذي ثبت في اوله والثاني بين الجمهور وبين بعض النحاة والاختلاف الذي في كلمة  
 ليس ليس الا بين الجمهور فاعتبر المصنف بهذا الخلاف ولم يلتفت الى ذلك والى العلم قوله  
 وباقي الكلام في هذه الافعال الناقصة من كون كان زائدة وغير زائدة وناقصة  
 وتامة ومن استعمال بعض الافعال الناقصة باستعمال بعض آخر كالاستعمال  
 اصبح وامسى واستعمل واستعمل بمعنى صار ومن لزوم حرف النفي بعضها حين  
 قصد الاستمرار والثبوت ومن جواز حذف حرف النفي لوجود القرينة وغيرها  
 يسجد يعني الباقي في القسم الثاني وهو بحث الفعل الشاذ الذي في قول القسم  
 لسابع اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على المبتدأ والجزء  
 المستند اليه بعد دخوله اي احدهما على حذف المضاف كما هو مذهبنا في قوله  
 ولا رجل افضل منك والمراد من الاستنداء اليه الاستناد لطريق التجرؤ والى قول  
 يروى فيهم اسناد المستند اليه بموافقة من معنى الدخول وهو اليراث اذ لا يرد

مقولنا

لمقولنا ما ريد به قوله فاعلم انهما ما شابهما بكلمة ليس في النفي والدخول استعملهما  
 على اصيل وهو تقديم المرفوع على المنصوب فلكل اسم من المرفوعة وجزءه من المنصوبة  
 لا يقال فعل هذا بل هو تسوية الفرع مع الاصل وهو ممنوع لان الناقول ممنوع من التكرار  
 يثبت لا تسوية فانه غير ممنوع اصلاً لكنه غير حسن اولاً ان هذه التسوية وقعت لا  
 قبل الضرورة وهو لا يتناسب بالضرورة والمشتبهة بالفعل لو اعطيه لهما عمل فرعي  
 فتسوية الفرع مع الاصل للضرورة جازية كان قد قبله الفرع عليه جازية للضرورة لان  
 الضرورات تتبع المحظورات انتهى كذا في بعض النسخ وهذا في كون اسم من المرفوعة  
 وجزءه من المنصوبات مذهب الحجازين واما عند بني تميم فلا يعملانها اصلاً وسجى و  
 تحقيقته فيما بعد الشاذ المقتضى لهما الكلام واحوال فلاذا اشار المصنف فقال  
 وتدخل ما على المعرفة اي على الاسم المعرفة والتكرار مثلاً هي الاتحاد مثلاً بهما  
 بليس لان ما ينفي الى ان ليس للحال فكما ان ليس تدخل على المعرفة والتكرار كذلك  
 ما تدخل عليها ويختص لا على التكرار لنقصان مشابهته بليس لان لا النفي ا  
 مطلق وليس للحال فاقترنت علمها **في** **قوله** النقصان لا يقتضي تخصيص  
 التكرار ويجوز ان يختص بالمعرفة فلم خصت بالتكرار **في** **قوله** بوجه اما  
 للمناسبتين للتكرار لانه لما كان لا النفي المطلق فالمناسب له التكرار طافيه من معنى  
 الاطلاق واما مخوض الى السماع حيث وجد استعماله في التكرار دون المعرفة كقول  
 الشاعر من صدر عن شيرازها فانا ابن قيس لا برج واما عدم ثبوت الضعيف في النفي

فان

فان



لو انحصر بالمعروف حصل الغاية الضعيفة فخص بالثقة لان الثقة اصل من المعرفة فان  
**قيد** اذ كان لا يختص بالثقة فلا يكون من دواخل المبدأ لان المبدأ لا يكون الا المعروف وليس  
لا يكون مثابها ليس في الدخول على المبدأ **واجب** بالثقة وان لم يصلح للاستدلال  
لان الثقة ان وقعت في غير الغني افادت شمولها كما في هذا الاعتبار يكون من دواخل  
المبدأ او يجاب عن بان هذا الاستدلال ثابت على مذهب المحققين حيث لم يشترطوا  
تعيين المبدأ بل شرطوا فائدة الخاطي ولو بالثقة عليه قوله القسم الثاني من خبر لا  
لغة لغني الجنس اي لغة صفة الجنس وهو المستند بعد دخوله او جماعته من  
الاسناد والدخول لا بد واسناد المستند لا رجل يقوم ابوه نحو لا رجل قائم  
**في قيد** لا يكون المثال مطابقا للمثالي لان لا يتبع الجنس وهو الرجل بل لغة  
صفت وهو القيام **واجب** بانه فعل لغني الجنس ما اول بصفة الجنس كما  
اشترنا اليه في ينطبق المثال للمثالي **في قيد** فعلى هذا يلزم الاتحاد بين لاهذا  
وبين لاهشيتة بل ليس لان لاهشيتة ليس الية لغة الصفة **واجب** بان الفرق  
بينهما من جهتين احدهما من جهة العمل وهو ظاهر لا يخفى عليك وثانيهما  
ان لاهشيتة ليس بصفة فرد من الافراد نحو لا رجل في الدار يعني انه ليس فيها  
رجل واحد واما ان يكون فيها رجلان او رجال وان لا لغة لغني الجنس بصفة الصفة  
عن حقيقة الشيء نحو لا رجل في الدار فانه يعني انه ليس حقيقة الرجل فيها  
في فارق بينهما تامل واعلم انه لا لغة لغني الجنس فعل بتأنيده ان وان الكا  
يشارك

مثال  
وكمية

كان  
وكمية  
كان  
وكمية

الحالات من حروف المشبهة بالفعل بمعنى انها للتاكيد لا لثبوت وهي للتاكيد التقني  
فبعضها مشبهة في التاكيد فيكون من باب حمل النظم على النظم او لان ان كان  
لا ثبات ولا لغني فيكون من باب حمل النقيض على النقيض **في قيد** فعلى هذا يلزم الا  
ستدرة من المستعير وذا لا يجوز **واجب** عنه بان الاستدرة من المستعير ليس  
مطلقا بل المنع هو اللغوي لا يكون المستعير بمنزلة المفعول الي لا يكون له قوة الاصل  
من المستعير الذي يكون بمنزلة المفعول فيجوز ديهن كقولك ان حروف مشبهة بالفعل وان كان  
عليها مستقرا من الفعل كالمفعول **قيد** في العلم والاعلم بالصواب لما فرغ من  
مباحث المقصود الاول وهي المخرجات مخرج في مباحث المقصود الثاني وهو المنهج  
فقال قوله المقصود الثاني في المنصوبات اي المقصود الثاني في المنصوبات على ان المقصود  
بيننا بمعنى المفعول كما مشرب بمعنى المشروب والركب بمعنى المركوب وتحويل في المنصوبات على  
فد في تقديره في المنصوبات لا على **واجب** الا على توجيه اخرى ينظم بالتاكيد  
تأمل في جميع المنصوبات لان المنصوبة لان المنصوب صفة اللفظ المنزلة وهو لا يعقل  
موصوفه بذات الموصوفه اذ هي عدم العقول في الموصوفه فصفات الموصوفه تنبع باللفظ  
والفعل كذا ان صفات الافعال تنبع بالالف والافعال كالافعال التي لا تفرس صفات  
واجمال سبوت الي غير ذلك وقدم على المجوزات اما لا تشمل على الحركة الحقيقية فتشمل  
الخفيف خفيف واما كثرة الفاعل باللفظ الي المجزوء واما لانه معمولات الفعل  
بجلاء المجزوء فانها معمولات الحرف واما لانه معمولات الفعل بلا واسطة

كان  
وكمية

كان  
وكمية



فان

من غير تقدير لاختلاف الاربعة الباقية فان لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها لا بعد تقديرها  
 بالبادوي اوله او معه وبنه اي القسم الثاني على الاقسام المفعول به وفيه اي القسم الثالث  
 المفعول فيه وبنه القسم الرابع المفعول له ومع اي القسم الخامس المفعول معه والقسم السادس  
 الى او القسم السابع التمييز والقسم الثامن المستثنى والقسم التاسع القسم من واخواتها اي اخوي  
 اخواتها والقسم العاشر خبر كان واخواتها اي خبر اخوي اخواتها اي كان والقسم الحادي عشر  
 المنصوب بلا التي لنفي الجنس والقسم الثاني عشر خبر ما ولا المشبهة بليس القسم الثالث عشر  
 المطلق ووجه التسمية لمطلق ما هو اي المفعول المطلق مصدر اي صيغة المصدر  
 احواله وبنه الحائز بمعنى فعله كونه خفي او مطابقا قبله اي قبله للمصدر فقول  
 مصدر جنسها مطلق المصدر وقوله بمعنى فعله كونه خفي كونه خفي فخرج به التاثير في قوله  
 خبره تاديبا وقوله كونه خفي فخرج به فخرج به فخرج به فخرج به فخرج به فخرج به فخرج به فخرج به  
 التعريف ليس بجامع لخرج بغير افراده فخرج به فخرج به فخرج به فخرج به فخرج به فخرج به فخرج به  
 بل هو اسم تفصيل واجب منه بان المصدر يخرج ان يكون احواله او بناته كما اشرنا اليه في الخبر  
 مصدر اما باعتبار الموصوف المقدر تقديره قدمت قدومه ما خفي مقدم فخرج به فخرج به فخرج به فخرج به  
 كما مقامه فمصدره باعتبار انبائه او باعتبار ما خفي الخيال وهو مصدر **فان قيل** فخرج به  
 بهذا الشكل صدق الحد على قوله اسلك اليه ويسمى ويرجع زيد فخرج به فخرج به فخرج به فخرج به فخرج به فخرج به  
 ليسا بمصدرين للاحالة ولا بناتيه مع انهما مفعول مطلق **واجب** بان المصدر علم من ان  
 يكون حقيقة او حكما في يصدق الحد عليه **فان قيل** نعم قوله مصدر بمعنى المفعول

فان قيل  
 فخرج به  
 فخرج به

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان



ان المصدر كما كان وثابت بمعنى الفعل المذكور يعني متصدا بالمعنى وليس لادرك ذلك لان المصدر  
جزء من معنى الفعل لا ان كان بمعنى اخر فخرج عن كونه ضربا لان الضرب مصدر ليس بمعنى الفعل هو  
ضرب **واجب** بان المراد من قوله مصدر بمعنى الفعل انه مصدر مشتق له معنى الفعل استعمالا للحل  
للمعنى في مصدره على قوله ضرب ضربا **فان قيل** فعليا هذا يشك في صدق الحد على ما وقع في  
مفعول لا مطلقا للمصدر فحق قولنا ان المعنى ضرب زيد ضربا وكذا غيره فان الضرب ليس مشتقا له  
استعمالا للحل الجزوي بل هو متصدا في المعنى **واجب** عنه لانهم متصدا في المعنى  
بل في غير استعمال الحل الجزوي وذلك لان المفعول المطلق جزء مما قبله لان الضرب الثاني مطلقا  
والاول مقيد بالاضافة الى زيد بمعنى الاول كل له لالة على الحدث والنسبة الاضافة و  
معنى الثاني جزء منه لالة على الحدث فحق **فان قيل** يخرج عن الحد المفعول المطلق الذي كان  
من مشتقات الفعل كالمفعول المطلق من الضم والمفعول والصفة المشبهة وغيره فو  
زيد ضارب ضربا وزيد مقرب ضربا وزيد ورسى ضارب الى غير ذلك **واجب** عنه بان العبارة  
على حذف المفعول تقديره بمعنى فعل وشبهه في شتم الحد الذي هو مصدر على الصفات **فان قيل**  
فعليا هذا يخرج عن الحد قول ضربا لرب فان مفعول مطلق ولم يذكر فيه فعل ولا شبهة **واجب** عنه  
بان المفعول هو ان يكون مفعولا او مقدرافهين وان لم يكن مفعولا لكنه مذكور تقديره تقدير  
فان ضربا لرب لم يخرج عن الحد شرعا الا في اندامه واقسامه فحق وقد يكون اي المصدر  
للتاكيد اي التاكيد فعلا المذكور قبله او خلاصه كلمة قد على اول اندامه اشارة الى ان استعمال  
مساوي كقوله انما هو لان استعماله في التاكيد اكثر من غيره وكذا استعماله في موضع مساو ولا  
ان يكون

فان  
وا  
فان  
فان  
وا  
فان  
وا

ان يكون احدهما اشتراكا لا من الاخر انتهى اعلم ان النحويين جمعوا على ان الفعل اذا كان بالصدر  
لم يكن مستقلا بمعنى المجاز فحقا بل بمعنى الحقيقة كحقيقة الضرب والفعل الى غيره ذلك لان الحقيقة  
لها فاهم يستعمل بمعنى المجاز اي بمعنى مستلزم لقوله قد وكلفتم بكم بالخير والشر فحق **فان**  
فان المعنى المستلزم هو انفسه بالمعنى المجازي وهو تعلمكم معاينة الخير والشر فان الغنة هي هنا  
بمعنى الابتداء مصدر مذكور للفعل ولم يكن مستعملا في الحقيقة بل بمعنى المجازي واجاب **فان قيل**  
بان انما يكون تصانفي معنى الحقيقة اذ كان المصدر من لفظ الفعل لا من غيره لفظا والغنة  
ليست لفظ الفعل المذكور قبله وبهذا القاعدة ظهر فساد من ذهب لمعقولة في قوله ايتم وكلم  
التم موسى لعل **فان** المراد منها العلم حقيقة لا التحقيق كما تعبرهم المعقولة بان معنى قوله  
قد خلق الله موسى وكلاما ما ثم قال المعقولة للنحويين ما قلتم في قوله قد وتشتك فتونا  
قد وقع المصدر في لفظ فعل مع ان الغنة في الاصل لا ابتداء وهو الامتنان وهو في حق  
قد حصل فلا بد من حمله على المعنى المجازي واجاب النحويون عن ذلك بان قد صرح **الان**  
في تفسيره لعدو اذ اقبل ابراهيم ربه ان الابتداء في الوضع التخليف بالامر السابق وهو  
غير من ان في قوله نعم فلا حاجة الى جملة الغنة في الآية على المعنى المجازي كذا في العق  
النسبة قوله كضرب ضربا فان الضرب مصدر بمعنى فعل المذكور قبله ويكون للتاكيد  
كان المثال لا يوضح القاعدة اذ هو فيها مشابها **فان قيل** لانهم التاكيد لان التاكيد  
يحتاج الى عين لفظية وهو تكرار اللفظ الاول بعينه نحو زيد ومعنوي وهو ليس الا باللفظ محصور  
وهو ليس بواحد منه **واجب** عنه بان المراد من التاكيد هي التاكيد لغوي لا اصطلاحا

وا  
فان



وهو ما يذكره اصول لولالات الفعل الاصطلاحي كذا في هذا الكتاب يرى قايما متفاحق سمى  
 تأكيد الفيرج ليس بالتاكيد الاصطلاحي بل هو تأكيد لغوي او حجاب عنه بان تأكيد  
 لفظي لا يفتقر قرينة ضمنية بناء على ان تأكيد الحرف المقيد مقيد او على ان التأكيد علم  
 من ان يكون من كذا لا يفتقر او ما يناسبه المعنى نحو ضربت انا وزير فان من باب التأكيد  
 كيد اللفظ قطعاً فهل لا يكون كذلك في التأكيد فيها اذا دل على الحرف فقط  
 وحكم ان لا يشيخ واليجمع لانه دل على الحرف الذي هو عريان عن التعدد والتشنية  
 يستلزمها ان تعدد قولها وليما ان نوع نحو جلست جلست اي قد يكون ثابتا  
 لبيان نوع من جنس الفعل المذكور قبله ان دل على النوع ومفردا اما ان يكون عازية  
 النوع وهو فعلته بكسر الفاء نحو جلست اما ان يكون مقيد بقيد الصفة او لا  
 صافته نحو ضربت ضربا شديدا فان الشدة نوع من جنس الضرب وجلست جلوسا  
 القاري فان جلوس القاري نوع من جنس الجلوس قول اوليان لعدد اقل على  
 عدد ومفردة اما ان يكون عازية المدة وهو فعلته بفتح الفاء فمت قوما واما  
 ان يكون ثابتا بصفة نحو ضربت ضربا وانه وكلاهما ان يشيخ ويجمع لعدم شرط  
 المطابقة بينهما بخلاف الاول فان المطابقة تيمم ما قبله الفعل المذكور شرطه  
فجلست جلست او جلستين او جلستان وقد يكون من غير لفظ الفعل  
 المذكور اي المفعول المطلق ما كان الحد الذي على حقيقة وهي المصداقية الكائنة  
 بمعنى الفعل علم منه مفارقة لفظ الفعل فقال وقد يفتقر الى آخره ثم المفارقة اما  
 من غير

من حيث الحاقه نحو قدت جلوسا ولما من حيث الباب نحو انبأته الله بناتاً عند الجمع  
 وسبويه يحل من فعله بتاويل قدت وجلست جلوسا وانبتته الله فبناتاً  
 وقد يكون محذوف فعله اي المفعول لقيام قرينة اي وقت قبله قرينة فاللام هنا  
 وقرينة كذا في قوله تعالى اقم الصلوة لذكر الشمس اي وقت ذوالحال ان يجر اللام  
 للاجل لان الحذف للاختصاص والجر لا لقيام قرينة وبهذا الوجه يندفع الاعتراض  
 من الواقع في مثل هذه التركيب والقرينة في اللفظة هي العلامة وفي الاصطلاح هي  
 امر دل على تعيين الشيء من غير وشمع له وهي على نوعين لفظية ومعنوية كذا  
 مثالها جوار اي وزناً جازي لانه ان تطرأ ان كون القرينة وان كان مما يفهم  
 منه العلم بشئ آخر لكن ليست بسادة الشيء مسند اليه فينبغي ذكر الفعل و  
 تطرأ الى ان القرينة والله عليه لاستيف عن الفعل والظن الى ان القرينة قايما مقام  
 لشيء فلا حاجة الى ذكره فبهذه النظر ينحصر الجواز دون الوجوب كقولك  
 اي مثل الفعل المحذوف ما في قولك على معنى الظرفية لا قولك تاملت ضرب وجهي  
 للقادم اي الرجوع عن سفره حين مقدم فخير مفعول مطلقا باعتبار النيابة  
 حين فعله اذا صلح قوت قدر ما في مقدم فخر الفعل للقرينة الى الله فبقيت  
 قد وما في مقدم ثم حذف قد وما وقيم الصفة مقامه بناء على ان الصفا لازمة  
 للموصوف كذا في قوله قال المفقرا اي العبد الفقير وضار حين مقدم نحو قوله ضربا  
 شديدا فخر جراب من قال بابر كيف ضربته اي ضربت ضربا شديدا فخر في الفعل







والا فكذا ان لا اقتصر يستلزم الاضمار وذلك لان المقصود من ذكر الفاعل اعتبار  
الاستناد اليه والتمسك الي غيره فيكون الغرض منه واسطوية بين الفعل والمفعول به فلم يترك  
الفاعل على فعل ففرب زيد ويخرج عنه اعلى زيد ودرهم لا يكون جامعا وانما انتهى ثم الى الحال  
شرح الآن في بيانها فقال وقد يتقدم اي المفعول به على الفاعل كقرب عمرو زيد لقوة  
الفعل في العمل ثم مقدما ومؤخرا فلا يكون على الترتيب مفعولا للفعل ثم تقدير على  
فوعين وجوبا وجوازا اما وجوبا فيما اذا كان المفعول به متنفذا لا يقتضي المصدر كالا  
ستفهم والشرط والقسم والتمني والعرض وغيره في قوله من قربت اي قربت من فان من مفعول  
تفهم معنى الاستفهام وعلى هذا القياس غيره واما جواز افعاله في نفسه ذلك لا موزن فحزبت  
زيد او قد يتقدم المفعول به على الفعل بين لقوة الفعل في العمل الا ان يمنع مانع كقوله  
في غير الفعل المصدر بان الناصبة في قوله من البر ان تلف لسبب فان تقدم سببه على  
فعله هو ان تلف غير جائز لان مبتدأ المصدر ومفعول المصدر لا يستقيم عليهم في النية  
وقد يحذف فعله اي فعل المفعول به **فان قيل** فحذف الفعل على وجه بل يكون من احوال الفعل  
**واجب** عنهم بان المراد من الفعل الفعل الناصب لا المطلق الفعل فيكون الفعل متعلقا  
والمراد من متعلق الشيء بمنزلة ذلك الذي فيكون المسئلة من بيانه بغيره قرينة الى وقت قيام  
قرينة قالية او مقابلة جوازا اي في ذلك جاز في قوله زيد اي جوبه في قوله من قربت اي قربت  
زيد اخذوا الفعل هو اقرب لقرينة القالية في قوله لم يتوجه اليها ويريد بها اي تريد  
مكة فحذف الفعل هو تريد فحذف في قرينة القالية الى رتبة وجوب في اربعة مواضع تنصيص

بالذكر

بالذكر ليس هو بل منقولة مبدؤها لوجوب الحذف في باب الاغراء والاغراء السوف على الفعل كقول  
الشاعر فان كان من لا يخ له كره لا سلاح معهم فان قوله اخا في حال منقذ ببقوله انهم  
اي الزم اخا كذا في الموضع والزم والترم مثل الترم مررت بزيد من المسلمين اي اعني المسلمين  
واما مثل الموضع والزم فظاهر الاول منها اي من المواضع الاربعة سماها في مفعول الى السماع  
لا يجتمع وزعمه ولا يوافق عليه نحو قوله او تترك امرأ مع نفسه في ذنبا واستهوا فغيرا  
كم فان جاز مفعول به للفعل المذوق وهو مقتضى الان المنتهي عنه ليس بخبر بل يفي الاخرى  
وهو التوكيد اصله واستهوا عن التوكيد ومقتضى من التكم وهو التوكيد وهذا لا يثبت  
الكبرية نازلة عاقد عسى عليهم لانهم اتخذوا ثلثة الهة احدها الله تعالى وثانيهما عيسى  
وثالثهما م عيسى ع واهللا اي اتيت اهلا فان اهلا مفعول به للفعل المذوق  
وهو اتيت والاهل جارات بمعنىين احدهما الاقارب اي اتيت الاقارب  
لا اجانب وثانيهما بمعنى المكان الماهول اي المصعور اي اتيت مكان مصعورا وفيه  
شبهة الظرفية تا مل وسهلا اي وطيت سهلا من البلاد فان سهلا  
مفعول به للفعل المذوق وهو قد وطيت والبواقي من المواضع **مختصة**  
الاربعة قياسية الثاني اي الموضع الثاني من المواضع الاربعة التحيز اي موضع  
التحيز آه والمعنى الموضع الثاني من المواضع الاربعة موضع مفعول الذي يسمي  
بالتحيز وهو اي التحيز في اللغة تخويل الشيء على الشيء وتبعيد عنه وفي  
الاصطلاح مفعول اي اسم مفعول بتقدير التخلي لا بطريقه وفيه تحيز



مما بعده نحو اياك والاسد فان اياك اسم معمول بتقدير انت تخبر اياك بالبعد  
 اصله بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك فحذف الجار والمجرور مع المعطوف  
 التثنية المعطوف عليه فيبقى انت نفسك من الاسد والاسد ثم حذف الجار والمجرور  
 من المعطوف عليه التثنية والمعطوف فيبقى انت نفسك والاسد ثم حذف حرف الفعل  
 مع الفاعل الخفية الوقت فلما حذف الفاعل والفاعل تقع اجماع ضم الفاعل للمفعول  
 فاستغنى عن نفسك وسقط عن البين لعدم الحاجة اليه فيبقى كوالاسد  
 وطالم نجح استعمال المتصل على انه ابرأ المتصل بالمتصل فصار اياك والاسد  
**فان قيل** الاكتفاء فعل لازم لان معناه به كغيره لان لا به كغيره انين ما  
 فكيف يقتضي المفعول به وكيف يصح التمثيل به **واجيب** بان المرد من قوله انت  
 يراد انت انت وخوفه في مطابق المقصود على تقدير بعد وتلج **فان قيل** المفعول  
 به هو النفس على هذا التقدير وهو مخوف مع الفعل اليه فكيف يترك هذا المثال  
 به مخوف الناصب للمفعول به **واجيب** بان المفعول به في الحقيقة هو  
 ضم المتصل على الكافي لكن لما كان اجتمعا ضم الفاعل والمفعول في غير الضمير  
 افعال القلوب ممنوعة اقبح بهما النفس وصارت النفس مفعولا لقيامته  
 به وصار المتصل مضافا اليه فلما ارتفع اجتماع ضم الفاعل والمفعول ارتفع  
 النفس من بهما فصار الضمير المتصل اليه هو المفعول به **فان قيل** قوله هو  
 معمول بتقدير انت يقتضي ان يكون التقدير بنفسه عاملا لا لفظا القابلا

فان

عنان

باعتباره

باعتباره

باعتباره

على ان المضاف داخل في الكلام والمضاف اليه قيد له خارجا عن الكلام نحو كاني  
 غلام زيد فالمقصود هو الغلام بشرط التقدير لا زيد في ههنا ينبغي ان يكون تقديره  
 عاملا لا لفظا **فان قيل** المرد كذا لان هذه العبارة في حرف المضاف تقديره  
 هو معمول بالحق وخوفه بشرط تقديره فالعامل هو الفعل لا التقدير **فان قيل** لفظ اياك  
 والاسد ليسا معمولين بتقدير انت تخبر اياك بالبعد لان الاسد معطوف على اياك  
 فحكم اياك محذرا لا محذرا منه فكيف يكون تخبر اياك بالبعد **واجيب** الامر كذا انك  
 الا انه محذره باعتبار لياقة لان الاسد اقيم مقامه قبله من الاسد وهو محذره  
 لثابت حكم المنسوب اولان الاسد محذره باعتبار شهادته الى الوجود في الحال  
 شاهد على ان المرد هو النفس فحذف المضاف المعطوف والمعطوف عليه لان تخبر  
 الاسد غير ممكن ومقدره فكيف يكون محذرا بل محذره منه لا عليه والنفس محذرة لفظا  
 قوله او ذكر المحذره مكررا اي ذكر مكررا عطفي على قوله تخبر اياك بالبعد وتلج التقدير  
 هو معمول التقدير انت تخبر اياك بالبعد او ذكر المحذره مكررا **فان قيل** لا يصح عطفي  
 ذكر المحذره على قوله تخبر اياك بالبعد لان عطف الجملة وهي ذكر على المفرد وهو  
 فعل تخبر او عطفي الجملة على المفرد لا يجوز لان العطف انما يجوز اذا كان المعطوف  
 بحيث ان محذرا ان قيام مقام المعطوف عليه وقوله تخبر او وقت مفعولا مطلقا  
 وقوله ذكر جملة والجملة لا تلج ان تقع مفعولا مطلقا فان امتنع اقامتها مقام  
 المفعول المطلق فكيف يصح عطفها عليه **واجيب** بالان لا نسلم انه معطوف

واجب

فان

فان

فان

فان



على قدر قوتها وهو معطوف على جملة مقدرة وهي حروف الجر ما بعده فيكون من باب عطف الجملة  
 على الجملة **فان قيل** فاعلم ان هذا التقدير البني لا يوجب عطفها اليها بل العائد فيها كما كان في سرادقها  
 على ان يرجع الى لفظة المعمول وقد ذكر المحرر في حاله **واجب** لا نسلم انه حال عند العائد  
 لان وضع المضموم موضع المضموم وقدره المجرور وضع المضموم للتبيين على نوع التحريك فيكون  
 مثله على العائد كما كان المعطوف عليه مشتملة عليه كذا في بعض حواشي الضائقة  
 نحو الطريق الطريق قد في فعله الضيق الوقت حذو واجبا وفيه نظر الى الفكر ينافيها  
 اللهم للغايرة اي للغايرة الفعل للمفعول به سبب وسبب الحذف التكرار **فان قيل**  
 كيف اتقنا صاحب اذ هو فعل لازم لان معناه ما **واجب** بان هذا التركيب من باب  
 حذف الواصل وهو اي حذف الواصل وهو ان يتعدي الفعل لازم بحرف الجر  
 حذف ذلك الحرف والبقية تقديرية اي اعتبر الواصل بعد الحرف كما اعتبر قبل الحرف كما في قوله  
 جاني زيد اذ جاز لازم يقينا كذا تقديرية اليها المتكلم بحرف الجر التبع حذف واعتبر الواصل اليها  
 ياء المتكلم بعد حذفه وهي هنا كذا اعلم ان استعمال اول نوعي التحريك على نوعين  
 احدهما ما يكون ما بعده اسما ظاهرا كما وثا نبيها ما يكون ما بعده فعلا ابتداء  
 المصدر نحو اياك وان تحذف فالاستعمال الاول على وجهين نحو اياك من الاسد  
 باستعمال كلمة من فيه ونحوه نحو اياك الاسد والاستعمال الثاني على ثلثة ا  
 وجه بظهور كلمة من ونحوها وتقدرها تامل كذا في لكافية واما الثاني نوعي  
 التحريك فلا يستعمل الا مصدر باللام وفيه اثنان لا يليق لهذا الكتاب  
 الثالث

كان  
 يبين

ايضا

الثالث ما اي الموضع الثالث من المواضع الاربعة الواجب حذفها صحتها  
 مفعول به اسم اي ذكر عامله ان المفعول على شرطه التفسير وهو ما  
 عامله اسم كل بعده فعل او شبهه مشغول ذلك الفعل او شبهه عن ذلك الاسم بضميره  
 او متعلق ذلك الاسم بحيث لو سلب عليه لنصبه لا يخفى عليك ان كلمة كل ليست  
 من اجزاء الحد الا انما الحاطة الافراد وتعرف الحقيقة لكنها ذكرت في الجرد للحد  
 والاطلاق فقول اسم جنس يتناول المقصود وغيره وقوله بعده فعل فاضل خرج  
 به ما ليس بحد فاضل ولا شبهه وقد مشغول ذلك الفعل او شبهه فاضل آخري  
 خرج به ما لا يكون مشغولا بالضمير كذا في قوله بحيث لو سلب عليه لنصبه فاضل  
 آخري خرج به ما ليس بناصب له بعد التسليم **فان قيل** خرج عن هذه الحد  
 زيد او ضرب وكذا في الالف صاريه لان زيد اسم ليس بعده فعل ولا شبهه برأيه اسم الارتفاع  
 انما من افراد الحد **واجب** عنه بان المراد من قوله بعده فعل او شبهه ان يكون الفعل  
 او شبهه في الكلام الذي بعده ذلك الاسم لا يكون ذلك الفعل او شبهه متصلا بالاسم  
 فيدخل فيه ما ذكرنا **فان قيل** تسليط الفعل لا تصاد ما قبله جازا كذا تسليط شبهه  
 للفعل لا تصاد ما قبله مشكلا لان الصفاة دون الاعتماد لا تعمل **واجب** بان المراد  
 من التسليط تسليط مع اعتماد فقول زيد صاريه تقديرية زيد انت صاريه فليكن  
 معتمدا على ما ذكرنا **فان قيل** تسليط قوله مرت به في قوله زيد امرت به للنصب  
 غير جائز لان مرت لازم فلا يجوز ان يعمل النصب **واجب** بان المراد من التسليط

فان

وجوب

فان

وجوب

فان

وجوب



تسليط الفعل بعينه او مناسبه بالتراؤف او اللزوم فحررت به وان كان لازما لكتبة الفعل  
تعدية بالباء صارا مرادفا لحي وزنت فيصح انتصابه لما قبله فيدخل في المحذوف كذا في غير مثل  
زيد اخبرت غلامه فان ضرب غلاما اسدا انا لله لا سدر فستلزم الالهاته فزيد منصوب بالهاء  
وعلى هذا القياس غيره مما لا يمكن ان ينصب لفعل بعينه **فان قيل** خبر مقدم كان دافعا في المحذوف  
مع انه ليس بغيره من افراد المجرور كقولنا زيدا انت اياه فان كنت فعل يصح تسليطه لما قبله مع نصب  
ما قبله فلا يكون الى ما هنا عن قول الغير **واجيب** عنه بان المراد من قولنا نصبه منصوبا بالياء  
فلم يصدر الى المحذوف لان انتصاب ليس على المعهولة بل على خبرية كان وفيه نظر لانه  
مفعول لا اية تأخر في له فزيد اخبرته فزيد اسم بعده فعل مشتغل عنه بغيره بحيث  
لو سطر عليه نصبه وقولنا زيدا انت خذ اياه فزيد اسم بعده شبه فعل مشتغل عنه  
بغيره بحيث لو سطر اليه نصبه فان زيدا منصوب بفعل محذوف وهو ضربت نفس الفعل  
لانه لو بعده وهو ضربت ولهذا الباب اي ان يابا اخر عامه فروع اي متفرع عليه فثمة كثرة  
كالمناسب لذلك لتراؤف او اللزوم وكوجوب الرفع والنصب وظل الاسم وكافتار  
الرفع والنصب فيهم واستواء الامران فيهم وكذا غيره مما يقع في اول النظر انه مما اخر عامه  
لكن بعد تحقق النظر او الفحص والمعن ليس منه وهذه الاشياء المذكورة انما هي اوصاف للمعنى  
فيها وضوحها لانها جارية في شرحها بالمعنى ان اردت الاطلاع فانصرف اليها  
والرابع المنادي الى الموضع الرابع من المواضع الاربعة التي وجب حذف الناصب للمفعول  
المسمى بالياء اي او المعنى اي المفعول الرابع من المواضع التي وجب حذف ناصبها  
المنادي

قن

قن

المنادي اي المفعول المسمى بالياء قدما صغي ودفع ما كدر ولا تعلم على دها اي  
المنادي اسم مجرور لفظا نحو يا عبد الله ويا زيدا اي ادعوا زيدا او تقديرا  
نحو يوسف اعرض عن هذا فقد لفظا او تقديرا اما تنصيص الحرف كما مر مثلهما  
واما تفصيل المنادي واما تفصيل لفظا المدحوف المنادي اللفظي والطلب اللفظي نحو  
زيد لانه لما كان حرف الطلب لفظيا صدر الطلب بلفظي ومثال المنادي التقدير  
نحو الايا اسجدوا لي الا يا قوم ومثال حرف التقدير في نحو يوسف اعرض عن هذا انتهى كذا  
في النونية فتقوله هو اسم شيشي مذكور بغيره قوله مدحوف لفظا او قصد يخرج به ما يطلبه  
الفعل لا يحرف كما قبلت **فان قيل** يخرج عن هذا الحد مشددا سماعا ويا جبال ويا ارض ابلغني  
هذا ك مع انها منادي **واجيب** عنه بان الدعاء اعم من ان يكون حقيقة او حكما فهذا المنادي  
حكما لانها منزلة او لا منزلة من له صلاحية الدعاء وقصد نداء **فان قيل** فعلي هذا ينبغي  
ان يكون المندوب ان يفهم منادي حكما لقومهم موقع المنادي كما ان الحال وقع موقعه **واجيب**  
عنه بان مجرد وقوع الشيء موضعه لا يقتضي كونه مناديا بل يقتضي ان يكون له صلاحية الدعاء  
وقوع موقعه لكنه لم يقصد اليه لنداء بل قصد فيه التبليغ والتزوي **فان قيل** يخرج عن هذا ان  
صلاحية الدعاء اليه سبحانه تعالى كما لا يخفى **واجيب** بان الدعاء تشبيها له بصلاحية الدعاء  
كون قوله تعالى يا اي عن كونه مناديا مجازا اي تشبيها في الصواب ان يحاسب عنه بان المراد  
المنادي المطلوب ان يقال او كونه متوقفا على الاجابة عنه كذا في حاشية عبد الغفور قدس سره  
على النونية **فان قيل** الهرة الوصلية تذهب الى الوصل فلم يسقط في بانه **فتا** بو

قن

قن

قن

قن

قن

قن

قن

قن

قن

قن



جبين اما لم نقطة الالف المطلوب مد الصوت بها واما لموا فمسماه حيث لا  
 يذخر مسماه تحت اربعة العقد والقياس فكذا اسمها لا يذخر تحت قواعد النحوية  
 تأمل كذا في البين والبيان **فان قيل** الاسم لا يصلح ان يكون مدعو او هو ظاهر فليصير قوله  
 المنادي اسم مدعو كقول المنادي **واجب** عنه بان التعريف ما دل بقوله اسم مدعو برف  
 على حذف في بعض تعريفه تأمل قوله واد علم ان المنادي على اقسام فان كان المنادي مفردا او اكر  
 وفي المفرد ما يقابل المضاف وشبهه المفرد الحقيقي لئلا يلزم ما ينافي في التمثيل **فان قيل** قوله يا زيد  
 ويا زيدا وان علم ان المفرد قد يكون مقابلا للشبهة والجمع كما في بحث الاعراب تأمل  
 وقد يكون مقابلا للمضاف ومضارعه كما في المنادي وقد يكون مقابلا للجملة كما في تعريف  
 المفرد معرفة بالعلمية او غيرها قوله بنبي اي المنادي على علامته الرفع اي على علامته في  
 المنادي بها في صورته الفاعل يلزم شبهة اجتماع الضميمة تأمل كذا الضمة ونحوها من  
 الالف والواو والياء بنبي مع انه معرب قوله موقع الكافي الاسمية الخطابة المشابهة  
 لفظ ومعنى بكتاب الرقية الخطابة فهو ذلك فتشابه المشابه ليني الاصل مشابه ليني الاصل  
 ايتم وانما يعني علامته الرفع وفيه لا التباس بالاسم المضاف اليه يا يا المتكلم المخدوف  
 عنه الياء والتشبيه بالكسرة نحو يا غلام لوبني على الكسرة ولوبني على الفتحة لا لني  
 بالمنادي المضاف اليه يا المتكلم وابتدأت ذلك الياء الفاعل فذقت والتشبيه بفتح فذقت  
 نحو يا غلام احب يا غلامي او لغير النقص حيث زال عنه الاعراب فبني على اتو المنة  
 ليكون جيرة قوله يا زيدا يا زيدا ويا زيدا **فان قيل** التمثيل بقوله يا زيدا  
 غير

ج  
 ق  
 13  
 ق

غير صحيح لانه كلمة غير معرفة **واجب** عنه بان المراد من المعرفة اعم من ان يكون  
 معرفة قبل النداء او بعده فالجواب ان كان كلمة لكنه بعد فوالمراد النداء  
 بمعرفة بناء على ان حروف النداء في التعريف كاللام فلما يصير الكلمة معرفة  
 باللام كذا لك بمعرفة حروف النداء ايته واستغرق حقيقة ان النداء في بعض التثنية  
**فان قيل** يخرج عنه قوله مفردا نحو الزيدان والزيدون لانها ليست رتبة **واجب**  
 عنه بان المراد من المفرد بيننا ما يقابل المضاف ومضارعه لا المفرد الحقيقي كما اثرنا  
 ايته في بعضه في ينطبق التمثيل بالمشكلة **فان قيل** العلم اذا شئنا او جمع صارت كلمة  
 فليصير التمثيل نحو الزيدان والزيدون للمعرفة وايته يلزم في حالة التثنية والتثنية  
 اللام عليها عوضا عن العلمية كما في قوله جاني الزيدان والزيدون **واجب** عنها  
 بان الامر كذلك الا ان حرف النداء في مقام ما زال عنه فيكون كل واحد منهما  
 معرفة وذو عوض ايته ويخفى بلام الاستفانته اي بلام الجارة يدخرت  
 الاستفانته في ضامة اللام اليه الاستفانته لا وني علامة وهي الطريقة لان قوله  
 على المنادي لا يكون الا في وقت الاستفانته وانما ادخله وقت الاستفانته  
 لتخصيص المنادي وتمييزه عن بين الاحتمال والاقراء في الادعاء والطلب  
 اي اللام للاختصاص تأمل في اخصص المنادي بلام الاستفانته لانه  
 لام جارة وعلم الجرح **فان قيل** لان اسم الجارة لانه لو كان كذلك لكان  
 مكسورا لا مفتوحا وهو مفتوح **واجب** عنه الامر كذلك لانه مفتوحه يثبت

13  
 ق



ليس هذا الفرق بين لام المستغاث والمستغاث في حذف المستغاث في  
 بالقوم اصله بالزبد القديم **فان قيل** لم لم يعكسك حتى يحصل الفرق اليقيني **وايضا** بان  
 المنادى المستغاث وقع موقع الضمير في قوله وكذا غيرهما الا بالامتكلام فانه يقتضي  
 كثرة ما قبلها فيكون اللام مع مكسورة فحوق وانما فتح لام مع الضمير لكثرة استعمال  
 لها والكثير ينال الخفيف تامل نحو بالزبد وفتح المنادى بالالف الاستغاثية اي بالفايد  
 خله وقت الاستغاثية وانما ادخله الالف وقت الاستغاثية عليه لافادة مد الصورة  
 المطلوب في الاستغاثية صح وانما بني بالفتح لان الالف يقتضي فتح ما قبلها  
 وللام مع اي مع الالف اوسع المنادى المطلوب بالالف يعلم كذا اولوية الجمع بالتا  
 وانما امتنع الهم مع لان لام يقتضي الكثرة والالف يقتضي فبين اثنين مما توافر وتناد  
 وكذا بين اقتضائيهما اليقينيان ولتضاد لان الهم يقتضي اعلم لانه من خواصه والالف  
 لف يقتضي بناءه ويلزم الهاء في زبد وانما الهم لانه لا يلزم الالف بالنسبة بين  
 الاستغاثية وبين الالف المقلوته عن ياء المتكلم نحو يا غلامي ويجوز يا غلاما وانما  
 اختص الهاء لان الهاء السبب للوقوف لان الوقوف حسب النفس وفي الهاء  
 يحصل الوقوف مع اسمها النفس كذا في بعض الحروف وينصب اي المنادى  
 المكان اي المنادى مضافا نحو يا عبد الله او مضافا اليها مضافا وانما ينصب المنادى  
 للارتفاع مانع من نصب وهو الافراد ودخول اللام الجارة ودخول الالف مع  
 ان الالف الاصل في نصب المنادى مفعول به نحو يا طالعا جبلا فيل انتصاب

جبلا

وأيضا

جبلا بقول طالعا غير صحيح لعدم اعتماده ان لم يعتبر فان لم يعتبر لم يكن هذا المثال مثالا لمضارع  
 المضارع لانه موصوفه وان لم يعتبر فلا يصح علمه اللحن الا ان يجاب عنه بانه يفرق بين المد  
 لمنعوت المذكورة وبين المنعوت المقرة لكن يقع في بعض وهو ان طالعا جبلا جازان يكون  
 معروفة وهذا يوصف بالمدونة فكيف يصح ان يكون موصوفة بكثرة اللحن الا ان يقال ان  
 لوصف لما وقع موقع للموصوف لم يتبع مصدر تعريفه كذا في حاشية عبد الغفور ومثابه  
 المضاف اليه لا يتبع معناه الا بالتمام كلمة اخرى وفيه تفصيل ذكر في حاشية الله  
 كونه فاطلب هناك او كونه عن معيينة عند قول الاعشى لخد يا جبلا خذ بيد **فان قيل**  
 هذا مما مضى لما سبق من ان حروف النداء للتعريف كاللام **وايضا** بان حروف النداء  
 ادوات التعريف مع علم المتكلم الا وحدها فقط فلا يلزم التناقض قوله وان كان اير  
 المنادى معرنا باللام فيل في كلامه يا ايها الرجل فانه كونه ويا ايها المرأة في الدنيا احتراز  
 عن اجتماع آية التعريف المنعوت اجتماع آية التعريف لا اجتماع للتعريفين فلا  
 يرد شبهة ياريد من اجتماع التعريفين فيه وهو التعريف والعلمية فيل اختيار  
 كلمة اي وايته للتميز من اجتماع التعريفين ليلو المنادى تفضيلا والتفضيل يقتضي  
 الاجمال والابهام وكلمة اي وايته كذلك فهي المناسبة للفصل واما اختيار الهاء  
 واي وايته فلم عناية حرف النداء صار بعيدا عن المنادى بقوله الفصل اقترن مع ذلك  
 المنادى حرف يناسب الياء في الاعلامية وهي الهاء كونهما للاعلام فكان المنادى  
 اي وايته ومقرون مع الياء النداءية حلما كذا في بعض الحاشية ومثله في حاشية عبد الغفور

وأيضا



فمن سره وما وقع كلمة اي وابية موقع المنادير فله حكم المنادير من كونه مبنيا على علامة الرفع  
واما الرجل والخود فمما ينضم من فروع التزاما لا منادير حكمه على عن موقعه للمنافع وكثير  
في صفات الرجل اي تواليه انتهى **فان قيل** يخرج عن هذا القاعدة بالعدم وجود الفصل  
بين ياوللام **واجيب** بان اسم الشريف مشتق عن دايكة اي عن قاعدة الخيرية  
والصرفية كما ان مسماه مشتق عن دايكة العقل اوله لا تسلم له ومنه اجتماع اليمين  
التعريف لان اللام فيه عوض عن القيمة المحذوفة فلم يكن محصا للتعريف لوجود شبهة التعريف  
واما اجتماع اليمين التعريف بلا فصل في قوله فناء الغلامان الذان واليا كما ان كسبا شروفا  
من اجل ذلك بالتي تسمى قلبه وانت بخيلة بالوصل عن شاذ وما كان ترقيم المنادير  
من خواصه شرع الآن في بيانه فقال **ويجوز** بجواز او قما مستعمل الترقيم لمنادير  
وهو في اللغة محو الابل بلا علة وهو اي الترقيم في الاصطلاح **حذف حرف آخره**  
اي آخر المنادير للتخفيف اي بجوز التخفيف بلا موجب مقتضية للحذف فناء محبة  
بطريق الاولى كما نقول في ما كان مال الحرف الكافي وفي ما منصور يا منصور بحذف  
الواو وليلا وفي يا عثمان يا عثمان لحذف الالف والنون وفي يا رحيم يا رحيم لحذف الياء مع  
طيم هذه بعض النسخ اشارة الى استيفاء حرف العلة بان حرف العلة اعم من ان يكون  
او واو او الفاء اعلم للحرف كم وكيف فلا بد من بيانها اما كم فحذف حرف واحد واثنان ان  
كان في آخر المنادير يادان كما بينت ان في حكم واحدة وهو اكثر من الربعة ارفا او كان في  
آخر حرف صحيح قبله فحذف حرفان كما في المنصور والعثمان وغيرهما لليلاب وعلية المتلا

مشهور

المشهور وهو قوله صلت على الاسد وملت على النقاد ولا بينهما لما زيدتا معا  
يجوز حذفه معا واما كيف فهو شرطية الترقيم ومن شرطية الترقيم  
ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة وان يكون على دايكة ثلثة ا حرف  
لانه لو كان مضافا لم يتر فيه الترقيم لانه لو حذف في آخر المضاف فلا يكون الترقيم  
في آخره فثمة الاتصال بينهما لفظا ولو حذف في آخر المضاف اليه يلزم حذف الحرف  
في آخر غير المنادي وكذا المستغاث لان المستغاث لا يكون الا بزيادة اللام او الالف  
والحذف ينافيه وكذا الجملة لان الجملة محكية على ذاتها فلو سطر في الياء التغير فثمة  
ذات الحركات واما كونه على فثمة لان المنادي اي الاعلام غائب الاستعمال  
الشهرة وليد على ما التي منه قوله ويجوز في آخر المرفع اي المنادي المرفع الفضة والحركة  
الاصلية اما جواز الفضة فلهو من منادي براسها لجعل المحذوف سيا مسيا واحا كمة  
الاصلية فليحذف المحذوف بمنزلة ان بت فلا يكون المنادي براسها كما نقول في يادان  
يا حاربا كذا في ربا الفضة اعلم ان يا من حروف الفداء وقد يستعمل في المحذوف بيا فثمة هو  
في الفضة ميت بكي عليه احد وتعد من سنه يعلم الناس ان موته امر عظيم ليفدوه فيا  
لبكا ودينا كوه في اتبع وهو اي المحذوف في الاصطلاح المتبع عليه بيا او او اسوا  
كان وجوديا او عدليا اما المتبع عليه وجودا فليست على وجوده في اتبع في عدمها  
لمتبع عليه عدمها فليست على عدمه في اتبع في وجوده كقصد الميت وغيره وانت تفعي  
لعدمه وتقتضي وجوده فحذف ياد ياد ياد فواختص بالمندوب ويا شتركي بين



العند والمندوب ثم حكم في الاعراب ابن الحكم المندوب اي انما في مفرد معرفة بني على علامة الرفع  
 وان كان مضافا فيستقيم ان كان مستغنا عن المستغنا باللام ومفعولان كان مستغنا بالانفصال  
 يكون حكم المندوب بعد صحة وقوع المندوب مندوبا فلا بد ان يشرط ان جميع قسم المندوب لا يكون  
 كجميع قسم المندوب لان شرط المندوب ان يكون معرفة فقط بخلاف المندوب فان قد يكون معرفة فلا يكون  
 حكم المندوب ويجوز ان يكون الالف للمصوت المطلوب في النبتة في آخره مع الهاء فربما بين الوصل  
 والفصل كالمثال المذكور وكذا يجوز زيادة الالف في آخر صفة المندوب عند الجهر فلا يكون  
 فانه اجازة زيادة الالف في آخر الصفة ايضا كما في آخر المضاف اليه فلا يقال وازيد الطويلة  
 بخلاف امير المؤمنين وقد ذكرت ولا يلزم في الصائفة قطب هناك اذا ارتد الاطلاع بها  
 القسم الثالث المفعول فيه وهو اي المفعول فيه اسم ما في شيء وقع فيه اي في ذلك الشيء المفعول  
 اي حدث من ذلك تفهيم كما في ضمن الفعل المفعول والمقدرا او شبهه كذا في مفعول والمقدرا  
 وعليك بالتمثيل ومطابقة كما اذا كان عامية مصدر بعينه نحو العجني فرب يوم الجمعة اه  
 فتعول اسم جنس في قوله وقع فيه ففعل يخرج به ما ليس في وقوع الفعل وقوله مفعول فيه  
 يخرج منه قوله يوم الجمعة يوم طيب **فان قيل** يوم الجمعة خرج فيه مفعول فيه ولم يذكر فعله  
**واجب** عنه بان المذكور اعلم ان يكون مفعولا او مقدرا فحينئذ يكون المفعول في التفسير  
 بعده **فان قيل** هذا الذي صدق على قوله شهدت يوم الجمعة فان الشهادة على يوم الجمعة  
 لا يكون الا في يوم الجمعة **واجب** عنه بان المراد من وقوع الفعل فيه انه خرج حيث فعله  
 فيه ففعل في حيث انه وقع عليه ففعل مذكور وقوله من الزمان والمكان الزمان ما يقع في

جواب

في جواب بني كما تقول كذا مفعول مستحق لقول يوم الجمعة والمكان ما يقع في جواب اي كما تقول  
 اين زيدا قلت في البلد فقوله من الزمان والمكان اشارة الى قسم ما فعل فيه مفعول او مفعول  
 ايمان حكم الا في **فان قيل** انحصار ما فعل فيه في الزمان والمكان غير صحيح لوقوع المصدر  
 مفعولا فيه كقولك خرجت الكذا اذهب الى حيث فذهابك **واجب** بان في  
 المصدر قد جعل حسنا محذوف المضاف او جعل المصدر مجازا على الجين لاشتمالها  
 في فعلية الفعل وعلاقته بالمظهر وفيه والظن في مفعول العين ظرفا مكانا عند جلسته  
 في الشمس او في مكانها اذا اريد بالشمس النور او لمكان انما اذا اريد بها اليوم  
 قوله ويصح المفعول فيه ظرفا للظرف ما يحيط به الشيء وظرف الزمان على قسمين منهم  
 اي احدهما منهم وهو ملائمة له حرم معين كدور وسين ومحدود وهو ما يلزم  
 حرم معين كيوم وليل وسنة وسنة وما كان حكمه الذي من كونه منصوبا بتقدير في  
 متبعا على قسمي الزمان قسم المصنف الزمان اليها ولم يذكر المقسم مع انه لا بد فيه مفعول  
 وظرف الزمان على قسمين كذا في قوله وكلاهما منصوب بتقدير في اي  
 بشرط تقدير في تقدير بشرط لانتصابهما لانه عامل بفعل في فانه رفع الاشكال  
 الثاني مع قوله منصوب بتقدير في فاما حاصلا ان لظرف الزمان مفعول للفعل  
 بلا واسطة الحرف والفعل منصوب ويعمل في ذلك الظرف فلا حاجة الى واسطة في  
**فان قيل** البحث عن المفعول فيه والادخل ههنا الكلمة في سواد كان مفعولا  
 او مقديرا في الحاشية الى ادخاله في البحث **واجب** الامر كذا الا ان كلمة في ظرفية

فان قيل

وهو







على الزمان المحذور **قلت** لا يجوز ذلك لئلا يلزم حمل شيء على محمول الشئ آخر وهو ضعيف  
 جدا فاذا ارتفع جهالة العمل فيه فلا بد من ذكر فيه نحو جلبته في الدار لسوق القسم  
 مع المفعول مع وهو اي مفعول مع في الاصطلاح ما اي اسم يذكر بعد الواو التي تثبت مع  
 استرا عن الفاء وغيره من الحروف العاطفة وكذا في الواو التي للقسم او للعطف او يكون بمعنى  
 او للتدوير لمصاحبة محمول مفعول اي لمصاحبة محمول مفعول اياه او لمصاحبة مع محمول  
 لفعل عما يقتضيه باب المفاعلة قائل واعلم ان للمصاحبة مشاركة الشك في نفس  
 الفعل مع اتحاد الزمان والمكان وقوله مشاركة الشك في نفس الفعل جيبس ثاملا  
 له وغيره وقوله مع اتحاد الزمان والمكان فصل خرج به قوله جازي زيد وعمرو لان  
 فيه مشاركة زيد وعمرو في نفس الفعل فقط دون اتحاد الزمان والمكان قائل لان  
 الاتحاد مع القطع ولا يكون الواو هي هنا بمعنى مع وذلك ان بمعنى مع في كل  
 من هذا الجنس بلا شك لكن ظاهر التركيب اياه واليه يفهم من قوله مشاركة الشئ  
 كين في نفس الفعل ان يكون المشاركة مع الصلاحية لئلا يلزم عليه قوله شك زيد وطلوع  
 الشمس فان الشك لا يصلح المشاركة بين زيد وطلوع وكذا قوله لظن زيد وطلوع  
 فان لظن لا يقبل المشاركة بين زيد وطلوع الى غير ذلك مما يفهم كالتأمل صادق  
 بخلاف ذهب زيد والسيل اي السيلاب لان له هاب كما يكون لزيد كذا كذا  
 اليهم عند بعض كذا بعضهم من حاشيته عبد القفور على الضائقة في طلب  
 هناك نحو جازي البدر والجلباب فان الجلباب اسم مذكور بعد الواو التي

بمعنى

بمعنى مع لمصاحبة المفعول الفاعل وهو الفاعل وحيث ان وزيد فان زيد الاسم المذكور بعد  
 الواو التي بمعنى المصاحبة فاعل الفعل اي مع الجلباب ومع زيد اسم مصاحبة  
 لمفعول فاعله في قوله كذا وزيد او هم فان زيد اسم مع بعد الواو التي بمعنى مع  
 المصاحبة لمفعول الفاعل واعلم ان المصاحبة لا يعلم الا بالقرينة والقرينة بينها  
 المبدوءة وحال الجيبة كما في قوله لو تركت الناقة وخصيت رخصتها بالقرينة بين  
 الرضاع وغيرها ثم لما كان اصلها اي الواو العطف استعمالها بمعنى مع فلا في اصل  
 اشار المصنف الى بيان الاصل فاعلم ان كان الفعل المنصب للمفعول معه لفظا  
 اي مفعولا والى الية جاز العطف يجوز فيه الوجهان ان نصب على المفعولية والعطف  
 نحو جيت انا وزيد او زيد فان عطف زيد يجوز على التفسير المتصل بسبب تاليه لغير المنفصل  
 يجوز النصيب لانه مفعول معه ويجوز فيه الرفع لانه فاعله ذلك الفعل بالعطف وان لم يجوز  
 فيه الرفع لانه فاعله ذلك الفعل بالعطف وان لم يجوز العطف تعيين النصيب حيث لا وجه له  
 سواء نحو جيت وزيد ان كان الفعل معني والى الية جاز العطف تعيين العطف لانه مفعول معه  
 لو نصب المفعولية لكان عامه فاعله معنوي وان لم ينصب لكان معطوف على المذکور حاشيه  
 لفظا فاذا تعارض الظاهر المقدرفا لظاهره اي من المقدرفا تعيين العطف نحو ما لزيد  
 وعمرو دون عرا لانه ذهب الى جانب المقدرفا مع وجوه الظاهر غير من حيث لم يجوز  
 العطف تعيين النصيب لانه لا وجه له سواء نحو ما لزيد او ما شئت و  
 زيد ان العطف بينهما لا يجوز لانه معطوف على ما لا قبل المقصود لان

اي ما يصح زيد



المقصود منها السؤال عن احوالهم عن ذات زيد و حاله المنطوق في العطف  
 لزوم هذا المعنى لاقامة زيد مقام قوله فكيفون التقدير مما ذكره زيد هذا باطل  
 وان عطف على الضمير المجرور فهو ايضاً لا يجوز لزوم عطف الظل على الجوز وهو ظاهر  
 فاذا امتنع العطف لعين النصيب كذا حال قوله ما شئت لا انتم عطف على الشان  
 لا قصر في المقصود هو السؤال عن احوالهم لا سؤال ذاتة احد وحال الاخر وان  
 عطف على الضمير المجرور هو الخاف لزوم عطف الظل على الجوز وهو ايضاً لا يجوز فاذا  
 امتنع العطف لعين النصيب تأملوا انما حكمنا بمعنوية الفعل لان المعنى اي معية قوله  
 حاله زيد وما شئت لا انتم ما تنصع ونحوه كيف على صيغة انما او المتكلم  
 وذلك لان كلمة ما استفهامية ولا استفهام غالباً لا يكون الا في الفعل ففهم  
 مع الفعل كذا الجازم المجرور في قوله ما زيد وعمر وماك وعمر موصية الاخرى لا  
 الفعل تأملوا انهم من حيثية عبد الفتور قدس الله سره القاسم من المفعول وهو  
 اي المفعول به ما اي اتم وقع لا جله فعل اي حدث اي لقصد بهجاده وانما شئت فعل  
 وعمر وجوده وقع فعلمه كذا قبله الي قبله ذلك لاسم قوله ما جنس يشتمل المقصود  
 وغيره وقوله وقع لا جله فعله كذا فحصل خرج به ما ليس لا جله فعل وقوله كذا  
 اعم من ان يكون حقيقة او حكمي فيكون فيه تاديباً في قوله لم ضربت اي ضربته تاديباً  
 وكذا غيره وينصب الفعل المفعول به بتقدير الام الجارة الي بشرط تقدير الام الجارة  
 اذا تأملنا ما يوجب الجواز **فان قيل** يلزم من قوله ان الناصب فيه هو التقدير لا الفعل

والامر ليس كذا **واجيب** عنه بان العبرة على حذف المضاف كما في المفعول فيه اي  
 وينصب بشرط تقدير الام فالتقدير بشرط لا تنصبهم لان يكونوا صابغين **فان قيل** لا دخل بيننا  
 للام **واجيب** عنه الامر كذلك لانه سيق جازم ذلك لدخول تاديب في العطف لان المفعول به لا يكون الا  
 علمته غائية وكلمة الام الجارة اصل في تقييد الافعال كقوله في والباقي ثم انما مثال في في قوله  
 ان امره اذ فعلت النار في هرة او لا جله واما مثال الباقي فقول تعالي فينظم من الذي نادى امره  
 واما مثال كلمة من فقول تعالي انزلنا هذا القرآن على رجل من النبي فاشق حشره من قسمة اله  
 فلهذا الموضع الثلاثة كلها تعليلات لا افعال لكنها ليست مشبهة فلهذا كقوله الله الام بذكر بيننا  
 لم ضربت تاديباً اي للتاديب وقعت عن الحرب جئنا فقتل الالاسي والانشاء الاول وذلك لان  
 التاديب انما ينشأ في وجه وبغضب ومثال الفعل عند وجوده كقوله عن الحرب جئنا ولا شك ان التاديب  
 ليست لانشاء التاديب ولا لالاسي به بل وقوع الفعل بسبب الحسنة وعنده وجوده وعنده الرجاء  
 بفتح الزاء المعجمة لا المبهمة ولا بالفتح لانه اسم للتأدية وهو اي المفعول به مصدر اذ تقدير  
 ادبت بالقراب تاديباً وجئت في التقدير جئنا على ان يكون ذكر ضربت بسبب التاديب وذلك لان  
 التاديب لا سبب شتم كالقرب والتقدير القرب والجسوس وغيره فلهذا ضربت لا طاراً بسبب  
 لانه فعل لا جله عند الرجاء وكذا كقوله للقرينة بولك وذلك لان الجينية امر باطن لا شعوري  
 لا عند الاعداء وجود قرينة كالمقود عن الحرب والهرب عنه والتقدير السراح عن النفس او اقبال  
 لغدته او غيرهما فذكر كقوله للقرينة لانه فعل وقع لا جله غير عند دور وعليه بهجته  
 الاول لانه حرف لفظي غير وهو بغير ضرورة لا يجوز الثاني ان التاديب نوع بنوع آخر

د  
د  
د



انما يجوز اذا كان حقيقة لها ولا يخرج الى حقيقة اخرى كما قيل في الحال بالظفر خارجي  
 زيد كسبا اي وقت الركوب فانه يجوز له صيرورة معنى الظرفية في الحال اليه كما قيل في المتن  
 البديل في صورة غير الموجود نحو قوله جاءني احد الزيد او لا زيدا بالجمع فانه يجوز  
 لبقاء المعنى الاستثنائية في حال البدلية اليه لان الاستثناء هو اخرج الشيء عن  
 حكم ما قبله وهو ثابت في حال التركيب البدلية كما زيد خارجا عن حكم ما قبله في الاستثناء  
 وكذا في خارجا عن في حال البدلية بخلاف البديل اليه في صورة الموجب فانه لا يجوز  
 لعدم بقاء الاستثناء فيه كما لا يخفى في القدم الزيد وانما يصح البديل في غير الموجب  
 ولم يصح في الموجب لان البديل في حكم المذكر العامل فيه والفاعل هو نفس الفعل للجمع  
 النفي فيصير اعادة في المتن مع بقاء المعنى وفي كلام الموجب لا يصح لان المعنى لا ينفك  
 معنى الاستثناء به وكذا لا يصح تاويل التركيب التمييز بالتركيب الصيغة كما تقول  
 لعلت ثلثة ازمته لصورة التمييز ثم لا يزال في قوله تحت الازمنة الثالثة بصيغة  
 الصفة مركزة قد لا باحد الازمنة الثلثة من حال الصفة الى حال التمييز ولا  
 يجوز اضافة الصفة الى موصوفها ولا موصوف الى الصفة فعليكم بالتأمل  
 اعلم ان تقدير الام في المفعول له مشروط بثلاثة غير الخط احدها ان يكون فعلا  
 اي صورا احتراما يكون ذلك المفعول له عينا فانه لا يجوز في هذه الامم ان يكون  
 للثمن مسامحة وثانها ان يكون ذلك الفعل اي اطرش منسوب الى فاعل الفعل  
 لمقدم اي اخذ فاعلهما احتراما لا يكون فاعلهما متصلا بخبر جيتك جيتك

فلا يجوز الخذف منه ايضه وثالثها ان يكون ذلك خبرا في الوجود وسترار  
 على ان يكون مقارنا في الوجود نحو قوله جيتك لو عدي بذكر الامر في هذا تقدير  
 مشروطا بهذا الشرط لعلنا لعلنا المفعول المطلق فيصير انما ما به منه كما في المفعول المطلق  
 كما في الضميمة فطافح عن احوال المفاعيل الحقيقية في المفاعيل الحقيقية وقدم  
 من بينهما الحال لشدة علاقتها بالمفعول يقال في الحال والصفة الصفة والشان  
 وهو في الامم للاح لفظ بديل ذلك لفظ على بيان هيئته الفاعل او المفعول او كلا  
 هما وكلمة او بينهما ما لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا  
 المستفاد من كلمة او كلفها لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا  
 به لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا  
 رقع الاشكال فقول لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا  
 يخرج به ما بين الذات كالتمييز واما صفتها الى الفاعل او المفعول يخرج ما بين  
 هيئته عطفها كما بين هيئته المبتدأ بخبرها القاييم اذكر فان القاييم مبين  
 المبتدأ لالفا على وكذا ما بين الجواب والمراد من الفاعل والمفعول الفاعل والمفعول  
 حيث اسناد الفعل اليه والرفع عليه يخرج عن الراجح ما بين هيئته الفاعل  
 والمفعول لا من حيث الاسناد بل يبين هيئته الفاعل او المفعول مطلقا  
 لا مقيد بالصفة الفاعل والمفعول به نحو جيتك زيد العالم ورايت زيد القاييم  
 فان العالم القاييم يبين هيئته الفاعل والمفعول مطلقا لا من حيث الاسناد



قانه  
قلنا  
قلنا

لانه عالم سواد اسند اليه المجيئة اولا **فان قيل** لما غير السلب السابق  
وقال لفظ ولم يقل اسم كما قال في الحدود السابقة **قلنا** حتى يتناول الجمل  
لان الحال كما يكون مفردا يكون جملة بلالاتا ويلها بالمفرد بخلاف السابقة فانها  
مفردة حقيقة او حكما فلما اختلف الاسلوب **فان قيل** قد يكون الحال من غير الفاعل والمفعول  
به كالحال عن المفعول ما لم يسم فاعله فخر برب زيد مشدود **قلنا** المراد من الفاعل  
والمفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل ما يكون عن غيره كمفعول ما لم يسم  
فاعله عن المفعول المطلق في قوله ضربت ضربا ثديا كونه مفعولا به حكما لتاويله  
بغيره ضربا لان التقدير والاشارة لا زمانا للفعل وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف  
اليه الذي اضيف اليه الفاعل والمفعول به لان المضاف اليه بما يقوم مقام المضاف  
فهذه القدر صار فاعلا او مفعولا به نحو قوله بل تتبع ملتة ابراهيم حينما فان  
حينما حال من ابراهيم المضاف اليه مفعول يتبع هو قوله ملتة وتسمى على  
هذا غيره وكذا الحال عن المضاف اليه معاد الضمير الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله  
كما في قوله تعالى ان دار هؤلاء مقطوع مصحين فان مصحين حال عن قوله  
هؤلاء لان مضاف اليه مفعول ما لم يسم فاعله حكما بسبب الرجوع الضمير المستكن  
فوقه مقطوع لا ابراهيم فقال ما بين هيكلة الفاعل فقط او المفعول فقط  
على ما في زيد راكبا وضربت زيد مشدودا فقال ما بين هيكلة الفاعل والمفعول به  
معا حو لقيمة عمر واكبين وقد يكون الفاعل معنويا والمراد من فاعل المعنوي

ههنا

بشيء بل لا يلزم مفعولا منطوقا في نظم الكلام فيستعمل المقدر ما يفهم من  
فحوى الكلام بل يلزم كالمثل لان الايمان في قوله قد في المعنوي بما لا يستطاع في فحوى  
الكلام بل يلزم في نظم الكلام كونه غير مفعولا كما لا يخفى على من له جادة في علم النحو  
لقد زيد في الدارقيا فان قايما من فاعل المعنوي الذي يكون في نظم الكلام كونه غير  
مفعولا لان معناه زيد استقر في الدارقيا فيكون قايما لا عنه فاعله استقر  
وكذا المفعول به معنويا فهو هذا زيد قايما فان قايما من زيد الذي يفهم مفعوليه  
من فحوى الكلام باعتبار معنى الاشارة والتبيين المعنويين من كلمة هذا لان قوله  
مفردة في نظم الكلام فان نظم الكلام لا يقتضيه لكونه متبذرا مشتملا على  
المسند والمسنود اليه وانما يكون مفعولا به معنويا لان معناه المشار اليه  
وهو زيد ولما يتوهم ان المعنوي في قوله الى الشدة اتصاله به فرفع بقوله  
والعالم فرفع كذا وكذا الى المست الى جهة اليه في ظاهره وقيل ان المعنوي في ال  
فعل او معنى الفعل فعمل ان المعنوي في قوله مفعولا او مقدر او معنى الفعل ان  
لم يكن لفظ ولا مقدر بل يفهم من فحوى الكلام كما في قوله هذا زيد قايما والى المنة ابدان  
في كل وقت فنصبه على الطريقة لان الفرض من الرفع الحديث المنسوب الي صاحبها  
وهو يحصل بانه فلا حاجة الى المعرفة اصلا او لان الى اوصاف متبذرة وفرد في  
المعنى الصيرورتها الى الجملة الاسمية كما تقول في جاني زيد راكبا فيكون المعنوي  
والتي هي اصل في النص فكذا في الى اوصافه غالبا اي زمانا غالبا



فصل في الطريقة التي لا تكون محكوم عليها دونه ان يكون معرفته لشيء يلزم الحكم  
 على المجموع تأمل وفيه نظر لان الفاعل على ان يكون محكوما عليه ولم يشترط التعرف  
 فتأمل وان كان ذوالحال مكررا لم تكن فيه شائبة التخصيص سواء اتي بتقديم  
تقديم الحال عليه اي على ذوالحال نحو جاني راكب رجليلا يتيسر الى الصفة  
 في حاله انصب نحو ريت رجلا راكبا فانه لا يعلم ان راكبا قال لا منه او صفة له  
 على استقامة المعنى فيها فاذا تقدم ارتفع الالتباس لان الصفة تابع الموصوف  
 والتابع لا يتقدم على المتبوع بخلاف الى ارفانه لم يكن تابعا فلا مانع من تقديم  
 عليه لا طرادا لباب فصل عليه والرفع والجر اربعة ولهذا اشترط المصنف في المثال لا يفسر فيه  
 اي عاين انما انصب **فان قيل** اذا كان ذوالحال مكررا وجب تقديم الى ارفانه فوجب ان يتقدم  
 راكبا ذوالحال في قوله مرت برجل راكب الى ان لا يجوز اصطلاح ان ذوالحال مكررا **وا**  
**جيب** عنه بان المراد من المكررة مكررة غير مجردة وان كانت المكررة مجردة امتنع تقديم  
 عليها وذلك لان الحال تابع لذي الحال ومنه تقدم المجرد على الجار فكذا تقدم تابع  
**فان قيل** في التقديم على نفس المجرد بدون الجار **قلت** نشة الجار مع المجرد حتى صار ككلمة  
 واحدة امتنع تقديم على نفس المجرد اذ لا ينفصل عن الجار **فان قيل** ان تقدم  
 حال المجرد بالاضافة متمنع متفق عليه لامتنع تقديم مضاف اليه على المضاف فكذا  
 تابعه الا المجردة بالاضافة اللفظية فان تقدم الى وعلى ذلك المجرد جازي في جاني  
 راكبا ضارب زيد لان المجرد بالاضافة اللفظية كالمجرد بغير منصوب ومرفوع كما  
 سيجي

كما سيجي في باب الاضافة وكذا المجرد بكلمة غير فان تقدم الى على مجرد غير  
 جائز نحو جاني راكب غير زيد لان المجرد بها ليس مجردا بل هي كلمة غير جاز لا  
 النافذة في معرفة ما بعدها لما قبلها واما المجرد بحرف الجر فانه اختلفوا فيه  
 مذهب بعضهم الا ان تقدم متمنع لما مر وبعضهم انه يجوز بناء على ان حرف الجر مفعول  
 للفعل اللازم فكان مجرد بها كالمجرد لان قوله ذبيت بزيد تقديره اذ بيت زيدا  
 انتهى اعلم ان في الجار قواعدا اولها انها مكررة ابدأ فلو كان معرفة مؤول لقوله مرت  
 بزيد وحده اي مفردا لقوله الشاعر وارسلها العراك اي مفعلة وكذا قوله واشهد  
 الا اله الا الله وقوله الى مفردا والى غير ذلك وثانيها لا يشترط فيه الاشتقاق  
 عند صاحب بلطراط ومنها ما تبين ببيته باي وجه كان خلافا للثانيهم بشرط ان الاشتقاق  
 ويكون الى مد بالمشق لو كان جامدا او صاحب الحافضة على خلافه وثالثها اذا تعلق  
 الى لان او اكثر في شي ودخل حيث اختلفا الجهة بكون يلي كل حال متعلقه وفيه  
 تفصيل في لطيف الضيائية ورايها ان الى على سبعة اقسام احدها هو ما  
 يقع فاعلم عن صاحبها نحو جاني زيد راكبا ومؤكدة وهي التي لا ينفك عن صاحبها  
 غالبا نحو جاني ابو زيد عطوف فان العطوفية لازم للاب غالبا ودائمة وهي التي لا  
 ينفك عن صاحبها نحو لقي باله شهيد او قد اخلة وهي التي لا تاتي جازت عن ضمير الى  
 نحو جاني زيد راكبا ضاحيا فصحا حال عن ضمير راكبا وهي التي لا تمتد اخلة ومطلوبة  
 وهي ما يكون صاحبها مطلوبة وهي مفعولية نحو زيدني والدارقحي ومترادفة وهو







او الفضة وكذا من حيث القدر فان الحام لا يدل على القدر المعلوم بل يعرف عادة فا  
 الحديدي رافع الابهام من حيث الجنس لا القدر وكذا قوله سوارف هبكا  
 اي هذا سوارف هبكا على انه جنس المبادي اعلم ان المقادير على خمسة انواع عدد  
 وكبير ووزن ودرج ومقياس كما ورد عليه الشعر مقدار هبكا بجمع اسهت  
 بشناسه عرسل فخر ووزن مقياس ويسمى هذا الاسم  
 لمقادير الاسماء ايضا وهو ما يتم بتوئين او ما يقوم مقامه من فوئ  
 الية والجمع او بالاضافة مع الابهام في الجنس ليلا ينقص بمثل قولنا  
 عند جافان رجلا اسم لم يتوئن ولم يقتض التميز وانما سماه بالتمام لا  
 مفاه تمام شدة شيء كما ان معنى الناقصة تمام شدة شيء  
 وهذه الاسماء ايضا تم بهذه الامور لعدم جواز اضافة هذه الاسماء مع وجود هذه الامور  
 الى اسم اخر فاستغنى عنها لان المضاف لا يضاف في تانيه والتنوين وما يقوم مقامه  
 من تمام الكلمة فعول عندي رطل مثل لما تم بتوئين مع كونه وزنا وقوله عرسل رجلا  
 مثل لما تم بتوئين الجمع مع كونه عددا وتغيران به مثال لما تم بتوئين التثنية مع كونه كيدا  
 ومفعولان مثل لما تم بتوئين التثنية ايضا مع كونه وزنا وجريان قطع مثال لما تم بتوئين  
 التثنية مع مساحه وقوله على التمرة مثله زيد امثال لما تم بالاضافة مع كونه مقياسا  
 ولم يذكر مثال الزراع الكفا بما يستحق الامثلة في **تفصيل** بالي وجع يصير اسم اتان خاصا  
 مع انه لم يكن فعلا ولا تشبيه فعلا **فصل** في تشابه الفعل في الاتية مية يتم وهذا الاسم بهذا  
 اي اوكم

كما تم الفعل

كما تم الفعل ايضا على ان الفعل بعد تمامه يكون تاما في المفعول به كذا هذا الاسم يكون تاما  
 في التميز الذي تشابه المفعول بعد تمام الفعل بالاعمال تسمى وفيه اي في التميز الذي يكون على غير مقدار  
 التحق اي الجرا لاكثر من النصب استعمل في قوله والخطبة مبتدأ وخبر الاكثر والجماع مع الجرد ولفظ مستقر  
 وقع صفة المبتدأ وتقدر به هذا والخطبة الجرا في هذه الاكثر لان غير المقدور لا يكون مخرقا في الابهام  
 عرف كالمقادير فانها تلوغلة في مقتضا التميز فصار التميز منصوبا قطعا لا مجردا اي في غايه لا شعرا  
 وانما قلنا في غايه لا استعمال لجواز التحق في بعض المقادير كما سنذكره بخلق غير المتقدر فانها لم يكن  
 مخرقا في الابهام فقد اقتصر عنه سبيل التميز فيكون التميز على صورة غير التميز على صورة غير التميز  
 اي بالاضافة لحصول الغرض بها مع التحق اعلم ان تميز الحان عن تمام بتوئين او بتوئين التثنية فجزا لا  
 ضاحية فيه الخفة فوعول عندي رطل ريت ومفعولان حسم سمن وان كان عن تمام بتوئين الجمع او بالاضافة  
 في لا يجوز الاضافة فيه والاولى من المذكور في الضاحية ثم ان كان التميز جنسيا فلا يجوز تشبيهه بجمع الاسماء  
 ان يقتصر الانواع منه ويشي في مجموع في غير التميز لا يخلو ان يكون صالحا لان يكون معيدا لما  
 عنه ومتعلقه بعد ما لم يكن نصبا في النصب عنه او لا يكون صالحا لما انتصب عنه بل صلاحيته باعتبار  
 متعلقه فان كان الاول جازا ان يكون التميز لما انتصب عنه او متعلقه فخطاب يد اباه او ابنة وان كان  
 الثاني فلا يخلو الجواز الا باعتبار المتعلق فخطاب زيد او ادا على وان كان النصيب في المتصبع وان كان  
 صفة فهو لما انتصب عنه فقط لان الصفة تستدعي موصوف والمذكور او الي بالموصوف فخطاب زيد  
 والى كان الوالد الذي لا يجوز ان يكون والده لكنه اتصلت بالخطاب زيد فارسا كما في حيث انه  
 فارسا او الى الوالد الذي لا يجوز ان يكون والده لكنه اتصلت بالخطاب زيد فارسا كما في حيث انه



والصفة المشبهة والاسم تفصيل المصدر وكذا الحكم في معنى الفعل فليس بدرج الرفع الابها  
اي من نسبتها اي الجملة او ما شابهها فلو كان يدفع او علي او ابا او ابوة اعلم انه ان كان التميز  
عن المفردات في لا يجوز تقديم التميز عليه لضعف علمها لان المقدير تشبه الفعل كما هو الحال في علم الجملة  
في ايه لا يجوز التقديم لان ذلك التميز في المعنى فاعلم ان ذلك الفعل لا يجوز تقديم الفاعل عليه  
وبعضهم قالوا ان كان عامه فحقا حريصا فحوز التقديم لقدمته في العموم لا فلا اعلم ان  
في التميز قوا عددا وان التميز لا يكون الا في جنس بل هو سواء كان مذكورا كما في قوله ظلم  
زيد او مقدر كما يكون التميز عن نسبة الجملة في قوله زيد تقدمه طاب شيء المستحق  
اي زيد نفسه وتاثيرها لا يكون التميز الا اسما جامدا او مشتقا وتاثيرها ان يكون  
التميز منصوبا وقد يكون مجرورا بحرف كقولنا تعالى كم قربة الملك عند الجمود فلا  
لزم شئ فانه لم يجوز زيادة من علي تميز كم الاستغناء معه ورايها ان يكون الا بها  
وضعا فلا يكون زيد عينا جارية من باب التميز ولا يكون ايضا مررت بها الرجل ولا  
يكون ايضا قام الوقوف من باب التميز لان الابها في هذه الاشياء ليس يوضع بل  
عارفي تسا من تعدد الموضوع لاني الاستعمال او نشاء من عدم شهرته كما في عطف  
البيان كقولي في الضائقة فصل المستثنى لما فرغ المصنف عن مباحث التميز شرع  
في مباحث المستثنى فقال المستثنى اي هو في اللفظ المنع والعرف كما يقال استثنى  
الشيء من هذا الامر اي من هذا الامر هو في الاصطلاح اللفظ والنحو قال اللفظ ولم يقدر  
اسم مع ان المستثنى قسم المنصوب والمنصوب قسم الاسماء التي تداول الجملة لان الجملة  
قد تقدم

قد وقعت مستثني كما ان الجملة قد وقعت فلا يذكر ذلك اللفظ بعد الا و اخواتها اي  
احدي اخواتها اي اشباهاها اي خلا و عد او ما شابههم المصدرية او لا و سواء و محمدا  
ومقصودا غير ذلك يكون ويسمى هذه المذوات اخواتها اصطلاحا فلا يكون في زي  
لا يخرجها المستثنى تأويل ان اي الاشياء لا يستطيع اي اي ذلك اللفظ ما اي شيء الشيء  
ذلك الشيء اي ما اي الذي ثبت قبله اي قبل ذلك اللفظ وهو المستثنى منه وهذا العرف مطلق  
المستثنى فاذا عرف المطلق من تقسيم اي قسمه فلا يترجم تقسيم المجموع علي انه شرطي في التقديم  
العلم علي المقسم بوجوده لا يعلم كم او لو لا يد بلفظ المستثنى ما يطلق عليه لفظ المستثنى  
في اصطلاح النحو بقرينة اللام من تقسيم ايضا اي تقسيم لا يثبت العلم لان المستثنى  
في اصطلاح النحو ليس هو المذكور بعد الا واحد اي اخواتها كما هو عبارة الحافضة  
غاية ما في الباب هو العلم علي المقسم بوجوده اي المستثنى بارجاع العلم اليه  
لا اي لفظ وان من رجوعه اليه يكون البحث عن المستثنى ضعيفا رجوعه الي المستثنى  
علي نوعين فال ج مع المجرد في موضع المتصل اي احد ما متصل عليه فيمتد الي  
لمحذوف تسمى المتصل متصلا لا تشت اي شيء الذي يكون متصلا ودا خلا في المستثنى  
حين الاسناد اليه كما يشهد عليه المثال وهو اي المتصل ما اي لفظ اخر ذلك  
اللفظ من معدود اجزاء كما في قوله جاني القدم الا زيد او زيد من حيث المفرد  
الحكي لا متعدد اجزاء فالحديث من نوع المنع فلا يرد شبهة الخروج عن الحل  
بالا غير الصفة واخواتها واحد اي اشباهاها في جاني القدم



الازيد او منقطع اي ثانيا منقطع وهو اي المنقطع المذكور اي اللفظ الذي  
 ذكره لا واخواتها غير مخرج اي حال كذا في المثال المذكور غير مخرج فان تصاب  
 غير على اليه او غير الحان الموحدة فتع او مفعول لا يعنى او مفعولا مطلقا للمذكور  
 باعتبار الموصوف والمقدار اي ذكر غير مخرج وحيث تأملنا مرفوع على انه  
 خبر مبتدأ محذوف وهو ظاهر من متعدد بالاداء واخواتها لعدم دخولها في  
 المشتني في المشتني منه في وقت الاسناد وصال الاخراج لا يكون الا بعد الدخول  
 فاذا استغنى الدخول استغنى الخروج وهو ان كان في جنسها نحو جاني القوم لا  
 غير الي القوم الذي لا يكون زعمهم في حال الاسناد او من غير جنس نحو  
 جاني القوم الا حاروا هذه اسمي المنقطع منقطع **فان قيل** المشتني المنقطع  
 لا يخلو اما ان يكون داخل في الاسناد في المشتني منه او لا فان كان  
 اولاً فيلزم التناقض في قول القائل بقوله جاني القوم الا زيد او هو  
 باطل لوقوعه في كلامه بعد وان كان ثانياً فيلزم وجود المنقطع صلا بكان  
 منقطع فقط **واجيب** عنه بان المشتني داخل في الجملة حين الاسناد ولكن  
 انما الاسناد في اليه على الحكم لا في الحكم على ما قبله موقوف ومعلق بذكر المشتني  
 فاذا ذكر المشتني انحل الحكم اليه لان المشتني هو الكلام الذي يتوقف صفة  
 على محله في لا يلزم التناقض في مخرج في غاية التحقيق لما كان المقصود من  
 الحصر معرفة الاعراب كذا بيان اعراب المشتني بقوله واعلم ان اعراب المشتني

علي

على اقسام بل كذا في كثير من النسخ في بعض اقسام المشتني على اقسام ولا شك ان الاعراب  
 على اقسام لانها لا تسمى مشتني واحدة وهو اللفظ المذكور فتعريف المشتني اي اقسام المشتني  
 الاعراب في النسخة الاولى في الثانية تأملنا في حال على اقسام ولم يبق على ثلثة اقسام  
 بطريق الحصر مع انه لا يخلو من ان يكون منصوباً او مرفوعاً او مجزوراً لان النفع الواحد  
 لا يكون معرباً باعراب واحدة بل بحسب العواطف المشتني الواقع بعد الان في كلام غير مخرج  
 لا يكون معرباً باعراب واحدة تحت رتبة العبد على جميعه فتعريف المشتني من غير مخرج فيها او زائد  
 عليها فلهذا قل على اقسام يلفظ بهم او يجب ان يكون اعراباً وان كان على ثلثة اقسام  
 لكنه بحسب الظاهر واما بحسب التعميم فليس يمكن لان صفة النصب حددها على اقسام نصب على  
 الاستثناء بكونه نصب على المفعولية ونصب على خبرية ليس لا يكون على ما يجب بعده وكذا  
 صفة الرفع والجر على قسمين تأملنا في هذا على اقسام فان كان اي المشتني متصلاً  
 واقع بعد الا لكون الذي واقعاً بعد الا كما ينبغي في كلام موجب هو كل كلام لا يكون فيه  
 اي في ذلك الكلام حرف النفي ولا النهي ولا استفهام وانما سمي موجباً لثباته احترازاً عما  
 وقع فيه كلام غير موجب فانه لا يوجد فيه النصب بل تحت رتبة العبد كما سيجي بخلاف الموجب  
 فان النصب فيه واجب لانه لو لم ينصب لكان مرفوعاً او مجزوراً لا سبيلاً الى الادراك لانه لا  
 يخلو اما ان يكون مرفوعاً بانما على العبد ولا يجوز ابداله لان العبد انما يسمي اذا كان  
 معينه الاستثناء باق في جميعه فيستقيم معناه على ان الاستثناء تأملنا في واقعاً لا يكون فيه  
 بالصفة فانه لا يجوز لانه لا يدل على معنى كائناً في القوم والعرض من الصفة هذا ولا



الثاني لانه الحان مجرور فلا يخلو اما ان يكون مجرورا باضافة الاله لا يصلح كلمة الى لا  
 ضافته لان حرف الالف في الاسم داما ان يكون مجرورا بحرف الجر وكلمة الالف ليست بحرف جر فان  
 امتنع الرفع والمجرور نصب فيهما قطعا نحو في القوم الازيد او كان المستثنى واقعا  
 بعد المنقطع اسم او كان في المجرور في غير هذا الموضع كما مر مثاله في المثال للموجب  
 والمنقطع وانما وجب نصب المنقطع لا متنع موجب لرفع والمجرور في المجرورين المذكورين  
 تأخر او كان المستثنى معهما على المستثنى منه نحو ما جازي الا اقل احد وانما وجب نصب  
 لما مر على الوجهين المذكورين او كان المستثنى واقعا بعد خلا حجب خلا يخلو خلا  
 او عدل من جوب عدل بعد عدل او بجوب جاز عند الاكثر اذ وجب نصب لا سيما  
 ما ضيق وفا عليها الضمير المستتر والمستثنى مفعول لهما وهو منصوب **فان قيل** هذا  
 مستلزم لان جوب جاز المنعقد الى المفعول لكن هذا التوجيه لا يصح في جوب خلا لانه لازم في التعديته  
 لا يكون الا بطلان جوب كما يقال قلت الذا من الانبياء فلا يصح ان نصب خلا زيدا على  
 المفعول **واجب** عنه الامر كذلك ان جوب خلا يخلو قد يتضمّن معنى جاز وذكرف  
 من ويوصل الفعل اليه فتعديته في هذه التزموا هذه التضمين والحذف الالف في جوب  
 متساويين في صورة المستثنى بالا التي هي اسم الجوب **فان قيل** الضمير في خلا وعدا مفعول  
 وهو فلا يصح ارجاعه الى القوم الذي هو اسم الجمع لان اسم الجمع كالجمع فكما ان الجمع  
 ضمير الجمع كذلك اسم الجمع كما يقال الرجال في مواضع يصح تركيب جاني القوم فلا زيدا  
 وعدا زيدا **واجب** عنه لان الضمير المفرد لا يرجع الى القوم بل يعود مصدر فعل القوم

او اسم الفاعل منه او به بعض مطلق من المستثنى منه تقديره جاني القوم خلا وعدا زيدا  
 والجاني منهم او بعضهم زيدا ثم قوله خلا زيدا او عدل زيدا وقعت مجموعا في محل نصب على الجاية  
**فان قيل** لما في مثبت اذا وقعت حالا لا بد من كلمة قد لفظا او تقديره او لم يثبت بين  
**واجب** عنه بان قد بينا مفعولا وجب ضميره فيكونا متساويين بالا التي هي الاصل في باب  
 الاستثناء فدخل قد على كلمة الا لا يجوز فكذا عليهما صرح به في القواعد الضائية فاجاب  
 بهذا كذا في انصافهم بالاكثر لان بعضهم لا يجب نصب فيما بعدهم بل يجب نصب الجاني  
 يكونان حرفا جارا وكان المستثنى واقعا بعد ما خلا وما عدل اي بعد خلا وعدا المصداق  
 بما المصدرية في ايهما وجب نصب لان ما المصدرية لازمة لافعال ففقرت وتفتت  
 كونها فعلا بالاتفاق وارتفع شبهة الحرفية عنها فتعين نصب على المفعولية و  
 توجيه وصحة ارجاع المستثنى فيما خلا وما عدل اليه ما مر ذكره في خلا وعدا زيدا  
 انما اعني اسم الفاعل او المصدر او بعضا مطلقا من المستثنى منه ثم اعلم انه قوله ما خلا وما  
 بعدنا ويليهما بالمصدر منصوب المحل على الطرفية بتقدير المضاف تقديره جاني القوم  
 وقت فلو جيبهم او الجاني منهم زيدا او وقت مجاوز مجيبهم او الجاني منهم او بعض منهم زيدا  
 او كان المستثنى واقعا بعد كلمة ليس لا يكون نحو جاني القوم ما خلا زيدا او عدل زيدا الي  
 آخره كان المستثنى منصوبا في هذه المواضع المذكورة كلها على الوجه لا مرد وجهها تأمل  
 ثم ان نصب المستثنى بعد ليس لا يكون على الخبرية لباي ليس ولا يكون ويكون اسمها  
 فيما وان كان اي المستثنى واقعا بعد الا غير الصفة حال كون ذوات الواقع كائنا في كلام

فان

دا

ن

و



غير موجب والى ان المستثنى منه مذكور فيه حقيقة يجوز في المستثنى الوجهان ان النسب  
بالاستثناء والبدل على جهة النسبة معنى الاستثناء وية في البدلية لان البدل في حكم مكرر لها  
وهو نفس الفعل لا الفعل مع النفي والاضمة في قولك ما جاني احد الا زيد اعلى صورة  
الاستثناء وقولك ما جاني احد الا جاز زيد ثابت في حقيقة واحدة فصح لا بد الا منه في غير الموضع  
جب بخلاف موجب فان قولك ما جاني احد الا جاز زيد ليست ثابت على حقيقة واحدة  
كما لا يخفى وهذا يجوز ان يقول كل من لم يتركب بغير كذا ثبت كونها على حقيقة واحدة كذا يدل  
الحال بالظرف غير تام فصح غير موجب يخرج الموجب قوده المستثنى منه مذكور يخرج  
غير مذكور فان حكمه فيما يأتي وان كان المستثنى مفعولا بان يكون اي المستثنى واقعا بعد  
الان في كلام غير موجب والى ان المستثنى منه هناك غير مذكور كان اعرابه الى المستثنى  
ثابت بحسب العواجل اي ثابت بحالته يقتضيه العواجل في الرفع والنصب الجر نحو ما جاني  
الا زيد مثال الرفع وما حاريت الا زيدا مثال النصب وما حاررت الا بزيدا مثال الجر  
وانما اعراب هذا المستثنى بحسب العواجل فاعرابها اليهم المستثنى منه فمفعول المستثنى منه  
المستثنى منه وكل شيء اذا وقع في محل الفاعل حكمه الفاعل وينتظر هذا المستثنى باسم المفعول  
لذلك المراد بالمفعول المفعول له كما مراد بالمشترك المستثنى فيه **في قيل** البديل فيما اذا كان  
المستثنى منه مذكورا اي يعرب على حسب العواجل يقال ما جاني احد الا زيد وما حاريت  
احدا الا زيدا وما حاررت باحدا الا بزيدا فما وجه التخصيص هذا التخصيص مقرر على  
طريق اقل معناه ويعرب على حسب العواجل لا يتبعه اذا كان المستثنى منه غير مذكور

البديل

فان

والبدل فيما اذا كان المستثنى منه مذكورا يعرب على حسب العواجل يتبع المبدل منه بخلاف  
المفرغ فانه لما حذف المستثنى منه فكيف في قوله هذا مقامه **في قيل** اذا كان عاملا المبدل منه  
خرب جاز بكرة في البدل اي في قوله ما حاررت باحدا الا بزيدا في هذا النوع من البدل يعرب على ما عليه بلا  
تبعيته اي كما ان المستثنى المفرغ في قوله ما حاررت الا بزيدا يعرب على ما عليه بلا تبعيته  
معناه ويوجب على حسب العواجل لا يتبعه وجوبا ان المستثنى منه غير مذكور البدل المذكور اعرابه  
على ما عليه كذا في قوله ما حاررت باحدا الا بزيدا يعرب على ما عليه بلا تبعيته وجوبا ان المستثنى منه غير مذكور البدل المذكور اعرابه  
كثيرا عاملا المبدل منه في البدل المذكور جاز لا واجب فخرج بغير غايته التحقيق **في قيل**  
اعراب المستثنى المفرغ اما بما يقتضيه نفسه بما يقتضيه العواجل في كل تقدير لا  
يصح اثباته اما اولاه فانه فلا نه يكون منصوبا فقط لا مفعولا ومجوزا لان نفس الاستثناء  
يقتضي النسب فقط كما لا يخفى واما ثانيا فلان اعراب المستثنى في صورة الجورس على ما  
المستثنى منه لان الجار مع المجرور لشدة الامتزاج والالتصاف فحقا جميعا لا المجرور  
حيث يكون الجار فاعرابه المستثنى منه **في قيل** معناه بان المراد من قوله هو العواجل بحسب  
مستحبة العواجل بنوعيتها فان اعراب المستثنى في صورة المجرور اي بحسب العواجل في النوع  
يعتقد وان لم يكن شخصية لان الجار على وجه كذا ان ادت غايته التحقيق في بحث لا  
شك في تأمل ما في قوله المفرغ بطلان غير موجب ليعقيد فائدة صحيحة لان قولك  
ضر بني الا زيد فانه غير ثابت او لا يمكن ان يضر بالمستطلم كذا في الازيد ويصح ما في خبرني  
الا زيد اذ يصح ان لا يضر بالمستطلم احدا الا زيد لان استثناء الفعل عن جميع افراد الجنس

فان

فان

فان

فان



واثباته لو اريد منها يكون العقل كالمعلم ان ثبت الفعول لجميع افراد الجنس وان شاع عنه  
 واحد لم يحسب له العلم بالذات بل العلم بالعلم على الا ان يستقيم المعنى في الموصوف بان كان ذلك  
 الحكم ثابتا لجميع افراد الجنس الواقع في كل فرد ان يتحرك فكله الا شغل الا التمسح  
 او يكون هناك قرينة ظاهرة في غير اعتبارية وتصديقه في قوة الا اليوم كذا اي قوة على  
 يوم كذا ففي هذه الموصوف يصرح بوجود القرينة الظاهرة وهو العرف والعادة لان العادة  
 جرة على الايام الاسبوع فهناك قرينة ظاهرة في غير اعتبارية وتصديقه في قوة الا  
 يوم كذا اي قوة على يوم كذا الاسبوع او غيره وان كان الي المستثنى واقعا بعد كلمة  
 غير سوي المقصورة وسواء الممدودة وبعدها شاع عند الاكثر كان المستثنى مجردا  
 اما كونه مجردا بعد غير سوي مقصودا وممدودا فلا ضابطتها اليه واما كونه مجردا  
 بعد شاع فلا خلاف جرة عند الاكثر وذهب بعضهم الي ان ما بعد شاع منصوب با  
 لمفعولية على ان شاع فعل متعدي فاعلم المستثنى فيه في قوله اللهم اغفر لي ذنبي  
 دعائي حاشا الشيطان بنصب الشيطان قوله وعلم ان اعراب غير لما فرغ من بيان  
 احوال اعراب المستثنى في بيان اعراب دواتها فقد اذاعلم آه واقفا بالسيا كلمة  
 غير بين الادوات لان الا حرف لا يقبل الا اعراب فلا عدادها شاع افعال ماضية  
 ايض لا يقبل الا اعراب للبناء واما كلمة سوي مقصودا وممدودا فلهذا احتج بها  
 الي البيان لانها ظرفان لازم النصب اما كلمة ليس فانها ماضية واما كلمة لا يكون  
 فهو فعل مضارع في اعرابه اما رفع بالتمجيد او نصب بالنواصب واما جزم بالجواز  
 فثبت

فثبتت بما بينا ان كلمة غير كاعراب المستثنى بالا لكن لا مطلقا بل اذا وقعت في الا  
 شاع لان الاعراب المستثنى اعراب لا يمكن ان لا يكون الا حرف غير قابل للاعراب المتعلق منه الي  
 المستثنى وفكلم وقع ووجد في موضع وهو قاسم مستثنى للاعراب جميع الاعراب عدا  
 وصار المستثنى مجردا بالا لضافته اليه قوله على التقييد المذكور اي على ما سبق ذكره في  
 المستثنى بالامن وجوب النصب في جميع الموصوف والمقدم والمنقطع وجواز النصب مع اثبات  
 البدل في غير الموصوف اعراب على صلب اعراب صورة عدم ذكر المستثنى منه مثلهما في القوم  
 غير زيد وغير حماد الي اه وانما صار اعراب غير كاعراب المستثنى بالا لثبته فلو كان  
 منهما في مائة ما قبلها لما بعد بما **فان قيل** فعلى هذا يلزم ان يكون غير مثنيا لمثابه  
 بالا الحرفي **قلت** الامر كذلك الا ان هذه المثنية بالا الحرفي لم توافر في البناء  
 في الاضافة فيه في غير خواص الاسم كذا في غاية التحقيق واعلم ان لفظة غير موضوعه  
 للصفة لكونه الا على ذات مبهمة ما خذوة مع بعض صفاتها اي في المعايير فيكون  
 صفة يقتضي الموصوف كسائر اسماء الصفات يقتضي موصوفاتها وقد تسعمل الي غير ذلك  
 شاعا مما زان غير اقتضائه الموصوف قبله وقد مر مثله كما ان لفظة الامم موضوعه لا  
 شاعا حقيقة وقد يستعمل الي كلمة الا للصفة المتعينة للموصوف مجازا لكن لا مطلقا بل  
 اذا وقعت كلمة الا بعد جمع وانما شرط كونه واقعا بعد جمع ليوافق في اللفظة والاشاع  
 لان الاشاع لا يكون الا في المتعدد فلو جاز في القوم الا زيد وذلك لجمع مثلهم غير محصور لان  
 ان كان جمعا لم يكن محصورا باللام الا استغراقية او باللام عهد الخارجية لم يستغراقية







التي ذلت الخطوط خبر كان واخواتها اي نظائرها وهي صاروا صريحوا مسلي  
 آخر البيت هو اي خبر كان وخبر حدي اخواتها المسند اليها المسند اليها شي وبعد قولها  
 اي نحو كان زيد قائم بعد ايراث انترها فيهم فقولهم هو المسند لما لم يجمع المسند وقوله  
 بعد قولها يخرج ما عداه والمراد من الاسناد اسنادا جديدا فلا يرد شبهة اسنادا  
 بما عرفت من معنى القول ولا يرد كان زيد يقوم ابوه وحكمه اي حكم خبر كان وادري  
 اخواتها حكم خبر المبتدأ في الاصل المذکور من كونه مفردا وجملة ومعرفة ومكررة وفي الا  
 صلا من كونه واحدا متعديا او متبعا او محذوقا وفي انترها من كونه جملة مشتبهة  
 على عايد ولا ينفذ الا بقرينة الا انه اي الشان يجوز تقديمه الي الخبر على اسم  
 اي اسم كان فقول الا انه اي آخه استثناء من المستثنى منه محذوق وهو قوله في كل  
 حال تقديره وحكمه حكم خبر المبتدأ في كل حال وقت الا في حال وقت انه يجوز تقديمه  
 في كل حال من البين فبقي قوله الا في وقت انه يجوز تقديمه ثم حذف قوله في وقت طلبا لا  
 قصاصا فبقيت قوله الا انه يجوز تقديمه مع كونه اي الخبر معرفة لعدم الالتباس بين  
 الخبر والاسم لا اختلاف الاعراب لواقع عليهما وهذا اذا كان الاعراب نعتيا او احدهما  
 نعتيا وفي الاخر تقديره واما عند عدم الاتح من الالتباس فان حكمه اي حكم خبر المبتدأ  
 بخلاف خبر المبتدأ لان خبر المبتدأ اذا كان معرفة لا يجوز تقديمه على المبتدأ للزوم الا  
 لتباس بينهما لا سيما وادريهما نحو كان القائم زيد وقد ذكرنا سابقا على كان في خبره  
 انصب وابقاء محله في اسم وهو الرفع واعلم ان في خبر باب كان قوا عداو لها يجوز  
 ان يكون

ان يكون الخبر ظرفا وغيره في كان زيد قائما وفي الدار وثانها انه يجوز تقديم الخبر على  
 اسميه في كل فعل من الافعال الناقصة وكذا على نفس الفعل الناقصة غير مقصورة  
 بكلمة ما وثانها انه لا يجوز حذف خبره نحو كان زيد بخلاف خبر لا تبا سرح الحان الناقصة  
 نحو كان زيد اي ثبت زيد بخلاف كان فانه يجوز حذفه والبعثان له احدي اخواتها اي نظائرها  
 واما خبر البعث بان المسورة وغيره على بقي منه بالافوت لكثرة استعماله  
 وهو اي اسم المسند اليه بعد قولها اي وقول ان واحدي اخواتها وبما عرفت من معنى  
 القول لا يرد ان زيدا ابوه قائم نحو ان زيدا قائم **فصل** المنصوب بلا التي ثبت  
 لنفي صفة الجنس وانه فاعبارة بحذف المضاف وانما يحذف عن اسم لا بالمنصوب لانه ليس  
 من المنصوبات وكل من لا يجوز حذفه من المنصوبات مطلقا وانما قدرا المضاف في يطابق المثال  
 بالمشكلة لان لا في قوله لا غلام رجل الدار ليس نفي من غلام الرجل لنفي صفة وهي ا  
 لثبوت او الحصول لا النفي متوجهة الي نفي الصفة **فصل** في الفرق بين لا هذه وبين  
 لا المشبهة بليس لان لا المشبهة بليس نفي الصفة عن ما هيته الشئ هو حقيقة  
 نحو لا رجل افضل منك **واجيب** عنه بان لا التي لنفي الجنس نفي الصفة عن ما هيته  
 الشئ هو حقيقة بخلاف لا المشبهة بليس فانه ينفي الصفة عن الفرد لا عن الحقيقة وبان  
 لا التي لنفي الجنس تعمل عمل الحروف المشبهة بالفعل بخلاف لا المشبهة بليس فانها  
 تعمل عمل ليس في تقديم المرفوع على المنصوب هو المسند اليه بعد قوله فقولها هو  
 المسند اليه جنس على غيره وقوله بعد قوله يخرج ما عداه وبما عرفت

فصل

في

في



من معني الخول لا يرد في الاغلام جمل البوة في ثم وينتد القد ثم هذا الاسم جملها معنا  
لكنه اراد ان يذكر من المنصب بها فتم اليه قوله يلبس الي آخره لا يجوز وقوعه عند اليه  
بعد دخولها لا بد من المنصب لان في بني علي الفتح ونحوه لا رجوع في الدار في صورة عدم الا  
خاضعة وقد يكون مرفوعا نحو الاول ولا قوة في صورة التكرار بالمنصب التي يوجب فيه ثلثة  
شروط احدها الاشارة والاتصال فانيها النكارة وثانيها الاضافة وثالثها فاذ  
وجد هذه الشروط باجمعها كان منصوبا والا فلا فلهذا قيل يلبس اليه المسند اليه كلمة  
لا في الفروع المستند اليه الي المسند اليه البارز الي كلمة لا لا يجمع اما حال  
في المجرور اليه او من غير دخولها نحو بالنصب في الفروع المستند اليه  
مضافة ايضا بالنصب اعني وانما شرط الاشارة لان لا التعمير في المفصول نصف  
عليه وانما شرط الاضافة لان لا يجمع مضافا ولا مضاف اليه فهو مني على الفتح كما سيجي  
وانما شرط بالنكارة لان لا التعمير في المعنى فلهذا وضعت لنفي صفة الجنس في الاغلام  
رجوع في الدار او مضافا اليها وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضم كلمة اخرى نحو لا يلبس  
درهما كائن في الكيس في المشقة لان معنى يلبس لا يتم الا بذكر متضمنه **فان قيل** اسم  
كان مضافا ينصب نحو الاباء لاغلامي اليه فيضم مع انه جرت عليه احوال الا  
ضافته هي اثبات الالف في ابا وسقوط النون في الغلامين **واجب** عنه بان يرد في  
لم يكن مضافا لكنه مضاف اليه اي بالمضاف تأمل في كذا في الضيائية ثم لم يفرغ عنه بيان حد  
الاسم بيان حد النصب شرعا الآن في بيان فوايد جود النصب وهي الاشارة والنكارة  
والاضافة

والاضافة فقال فان كان ما اي الذي ثبت بعد كلمة لا نكرة بالنصب خبر كان واسم  
الموصول مع الصلة مرفوعة ايض بالنصب لان صفة نكرة فهو الي اسم لا حيث انتفا شرط  
الاضافة ووجه شرط الاشارة والنكارة بيني ذلك الاسم على الفتح نحو لا رجوع في الدار اما  
مبنيا فلهذه معني تقديره لا رجوع في الدار وانما كان متضمنا لمعني فلهذا لم يوجب على فوا  
سؤال مقدرة ليس لكلمة فانه لا يكون قبل من رجوع في الدار واما كونه على الفتح المكنة  
فلان بنوه عرضي فلا يقوى قوة السكون واما كونه على الفتح فلان انقصة اخف المركبات  
طوافي ان اي اسم لا مرفوعة سواء كانت منصولة او غير منصولة مضافة او غير مضافة  
فهي اربع صور نحو لا زيد في الدار ولا عمر في الدار ولا غلام بكر ولا فيها  
غلام زيد ولا فيها غلام بكر او نكرة مفصولة بضم اي بين اسم لا وبين الاسماء او كان  
مضافا او لا نحو لا فيها رجل ولا امرة ولا فيها غلام رجلا ولا امرة كان الاسم حيث انتفا  
شرط النكارة والاشارة مع وجود شرط الاضافة او لا مرفوعا بالابتداء او بغيره لا مع اسم  
لكن لا يفيهم اما كونه مرفوعا فلان لا التعمير في المعرفة ولا في النكرة المفصولة لما يستلزمه  
فبقيته على ما قبله واما كونه مرفوعا فلا بد في الاول فاما كون الاسم مكررا فلهذا بقية الجواب  
بالسؤال كانه قيد زيد في الدار ام غير في جواب لا زيد في الدار ولا عمر  
كان مرفوعة ووجه لرفع والكسرة في قوله لا ابا حسن لان معرفة لابي اسم كسرة لعل في اليه  
ولا رفع فيه لا تكرار **واجب** عنه بان يمتثل بالنكرة اعني تقيده لا في اصلها لا في اشارة على  
بالفصل بيني الحق والباطل تقول لا زيد في الدار ولا عمر في الدار وتقول لا فيها

كان  
وا



رجل ولا مودة مثال القوة المفضلة ويجوز في مثل الاحوال والقوة الاباليم خمسة اوجه اي  
في كل ترتيب كترتيب الامم افر وهو قوة مفردة غير مضافة بجوز فيه خمسة اوجه كجانب الظاهر والباطن  
التبوييم يزيد عليها لان صورة الرضح تحتل ان يكون لا ينجح ليدخل ان يكون لا حلفه عن العمل وان يكون  
محمولا على جواب سوال مقدر كجانب الظاهر خمسة اوجه فقط احدها فتعني على ان لا يكون كلامه  
ضعيف اي في المعطوف والمعطوف عليهم لنفي الجند القوة المفردة غير مضافة اذا وقعت في ضمير لا  
ينبغي على الفتح كما ذكرناه في تنقيح معنى الحرف وهو ثم ان يجوز فيه عطف الجملة على الجملة بتقدير  
قولنا لا حول موجه لشئ الاباليم ولا قوة موجه لشيء الاباليم فتقول الاباليم في الموضوعين خبر الاحول  
ولا قوة الاباليم يجوز فيها عطف المفرد بالمفرد بان يقدر لهما خبر واحد بان يقال لا حول ولا  
قوة موجه لشيء الاباليم ورضعها بان يسجل على جواب سوال مقدر خما خبر واحد في السوال على  
الابتداء فكذلك في الجواب ليطابق الجواب السوال ثم يجوز فيه ايضا الوجه الثاني المذكور ان اعني عطف  
الجملة على الجملة وعطف المفرد وفتح الاول ونصب الثاني وافتح الاول فخلان لا تنفي الخبر اما  
نصب الثاني فخلان كلمة لا يعتبر زيادة بناء على ان زيادة لا بعدد او المعطف قياس قوة بالنصب  
على الفتح قول او على محله القريب ما عطف فيه ايضا يجوز الوجه الثالث المذكور ان وفتح الاول  
ورفع الثاني اما فتح الاول فخلان لا تنفي الخبر على ما رجع الثاني فخلان كلمة لا يعتبر زيادة على  
ما مر والثاني معطوف على الاول باعتبار محله البعيد وهو الرفع بالابتداء فيقيم ايضا يجوز الوجه  
جها وفتح الاول وفتح الثاني اما رجع الاول فخلان لا ينجح ليدخل اسم المرفوعة وخبره موجه  
بالنصب وافتح الثاني فخلان لا تنفي الخبر بهذه الصورة لا يجوز عطف المفرد على المفرد

لعدم

لعدم اتساقها في الخبر تأمل وقد حذف على المضارع المجهول اسم لا هذه تقيم قرينة اي  
وقت تقيم قرينة فاللام للوقت لا للاجل لان تقيم قرينة ليس على المحذف بل العلة الاقتصار  
الايجاز والقرينة اسم من ان تكون معانية او حالية نحو قولك لا عليك اي لا بأس عليك والقرينة  
بينها دخول الحرف على الحرف اعلم ان جواز ضمنية اسم لا مشروط بذكر خبره واما عند حذف الخبر  
فلا يجوز حذف الاسم للزوم الاجاز في تعميم ما قد ذكره فلا بد من اسم انما حذف الاسم والخبر  
جميعا بل من احداهما لان الحذف ان جعلنا اسما كما هو مذهب الاقضية فالخبر محذوف  
تقديره لا مشروط بذكر موجه وان جعلنا حرفا كما هو مذهب سيبويه فالاسم وحده محذوف  
تقديره لا احد كذا اي لا احد موجه كذا في الضمنية خبرها ولا المشبهتين وفي بعض  
النسخ المشبهتان بالرفع في لا يسمع ان يقع صفة ما ولا لانها مجرد ان محلا فلو قلنا  
مضافا اليه الا ان يكون خبرا بيا حذف المتداول الجملة وقعت صفة فيكون ضمير قيد الحمد لله  
اسم الحمد اي هو اسم الحمد ليس في النفي والدخول وهذا العمل على الاصل وهو تقدير  
المرفوع على المنصوب هو اي خبر ما ولا المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول احداهما فلا  
يرد شبهة المعنى وبما عرفت من معنى الاسناد اني كونه جديدا ومعنى الدخول اني اكر  
الاثر لا يرد ايضا شبهة اسناد المسند ولا يرد ما يرد بغيره بوجه وايضا المراد بالمسند و  
المسند اليه الاسناد بالاصالة لا بالبيعة بقرينة ذكر التوابع بعدها فلا يرد ايضا المعطوف على  
احدهما والابدل خبر احد من نحو زيد قايما مثار كلمة ما ولا رجل افضل منك مثال كلمة لا واما  
مثلا ما بالمعروفة ولا بالثقة لان لا تعمل في المعرفة وذلك لان عمل ما ولا لا يشبهها



بليس وفتنه ما تم لان كلمة ليس في الوجود ما كان له سبب في الوجود فانه لا يلبس بليس لان  
 اللفظ في الحال هو لفظ المطلق في نفسه على احد هما على النكرة والمعرفة وانما يقتضي  
 بالنكرة لا المعرفة لوجوه اما لان النكرة في اللفظ اولها لانها لا زال عن درجته نظيره  
 وهو ما يقتضيها باحد هما اي المعرفة والنكرة اعطى لها الاصل هو النكرة لئلا يلزم الا  
 جواز لعملها للضعف لم وانما مفضل على موارد الاستعمال والسمع حيث قال الشاعر  
 من صد عن غير انما فانما بن قيس لبراح حيث وجد على النكرة وهي لبراح **فان قيل** لان  
 ان لاني لبراح لا المشابهة بليس باللفظ في الجنس لوجود الرفع في قوله **واجيب** عنه بان  
 مجرد وجه الرفع لا يكفي لصحتها ما لم يوجد هناك تكرار الاسم ولا تكرار في البيت تأمل  
**فان قيل** اذ كان لا يختص بالنكرة فلا يكون مما يندفع على المبتدأ لان المبتدأ لا يكون الا  
 معرفة فلم يكن مشابها بليس لا في اللفظ **واجيب** عنه بان ذلك النكرة وان لم تصلح للمبتدأ  
 قبل وقوعه في الرفع فلا تصلح للمبتدأ فيما عداها لئلا يكون مما يندفع على المبتدأ  
 والخبر يكون مشابها بكلمة ليس انتهى ثم لما وقع عنه بيان ان ثابت عمل ما شرع الا ان في بيان  
 ابطال عمل المعارض فقال وان وقع خبر ما بعد الا الناقصة لذلك اللفظ وانما حقت ما  
 لان كلمة الا لا تزداد بعد لا وكذا الكلمة ان لا تزداد مع لاني استعملنا فيهم لئلا يزداد الا  
 قائم بالرفع او تقدم الخبر اي خبر ما على الاسم الى اسم ما نحو ما قائم زيد بالرفع اي في  
 زيدت ان بعد ما نحو ما ان زيد قائم بالرفع اي في بطل عمل او عمل ما بطلان كما رايت  
 ما بطلان عمل فرايت بيننا بمضي رواية البصر فلم يقتضي الا مفعولا واحدا في  
 الامة

فان  
 فان  
 فان

في الامة المذكورة وانما بطل العمل في هذه الصور كلها لضعف في العمل فتمت وجوب اللفظ  
 والترتيب الايلا وكان عاملا والا فلا في صورة الاولى انتفى اللفظ الموجبة للمشابهة  
 المقضية لعمله في الصورة الثانية انتفى الترتيب وفي الصورة الثالثة انتفى الايلا و  
 الاتصال الايام للعارضين هذه اي عملية وخبرية ما ولا نقه اسرار الخ زو في بعض اللفظ  
 هذه اي اعمال ما ولا يجتهد كراسم الاشارة ووجه صحتها حمل اللفظ عليه باعتبار انه مصدر  
 يستوي فيه المذكور والمؤنث وفيها مرفعا ما وانما يكونان عاملا على نفيهم للقياس على  
 كلمة ليس مع انه يؤيد مدحهم قوله تعالى ما هذا البشر ما بين امها تهن بالنصب صورتهن واما  
 بنوهم فلا يعملون اي ما ولا اصلا اي في كل وقت فيكون اصلا منصوبا على الطرفية وانما لم يعمل  
 على نفيهم لانها وان كان مشابها بكلمة ليس لئلا يثبت على طبعه هو الاقتصار على الجملة  
 الاسمية لان ليس يقتضيها واما قوله تعالى ما هذا البشر ما بين امها تهن  
 فنصوب بنزع النفي تقديره ما هذا البشر ما بين امها تهن **فان قيل** ما سرفي رجع الجوز  
 بعد حذف النفي الى نصب قبل لا يجوز في الحقيقة بمفعول به هو قوله المنصوبات فاذا حذف الجار  
 في اللفظ رجع الى اصله كذا في بعض الحواشي قال الشاعر عن لسانهم اي بنيهم فتم قوله قال الشاعر  
 اشارة الى التثنية والتسليم اي في ومبغف فلو او بينا بمضي رب وهذا استحق الصدر و  
 يقتضي التثنية في مدحهم والتقديم على متعلقه كما هو مقتضى رب قلت في رجع الجوز متعلق  
 بقلت وكذا تقدم اصله بقلت اي في انشعب هذه الجملة متعلقة بقوله قلت قال ما فقلت  
 من باب شق

فان





















Copyright © King Saud University